

تاريخ العراق المعاصر

(١٩١٤-١٩٦٨)

دراسة في الجانب السياسي

الدكتور

محمد عصفور سلمان

المقدمة

تناول الباحثون العراقيون والعرب والأجانب دراسة تاريخ العراق المعاصر بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

أما إعداد هذا الكتاب فقد جاء لحاجة ضرورية وملحة لطلبة المرحلة الثالثة في أقسام التاريخ في كليات التربية في الجامعات العراقية.

وقد جاء إعداد الكتاب على وفق المفردات المركزية التي وضعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمادة تاريخ العراق المعاصر.

ونظراً لما يعانيه الطلبة في الحصول على مادة متكاملة فقد تم إعداد هذا الكتاب. فضلاً عن إمكانية استفادة قارئ التاريخ من المعلومات الواردة في صفحات الكتاب.

وتم إعداد الكتاب بالاعتماد على عدد من المصادر والمراجع التي تناولت دراسة تاريخ العراق المعاصر للمدة من (١٩١٤ - ١٩٦٨).

قسم الكتاب إلى ستة فصول مع ملحقين الأول عن الوزارات العراقية في العهد الملكي (١٩٢١ - ١٩٥٨) والثاني معلومات مختصرة جداً عن بعض الشخصيات السياسية في العهد المذكور.

أما فصول الكتاب فقد تناول الفصل الأول (الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤ - ١٩١٨)، وتضمن الفصل الثاني (ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠ وقيام النظام الملكي في العراق) في حين شمل الفصل الثالث عن (العلاقات العراقية - البريطانية ١٩٢٢ - ١٩٣٢ وموقف القوى الوطنية)، أما الفصل الرابع فتم دراسة (التطورات السياسية في العراق وقيام الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٨)، وتناول الفصل الخامس (الانتفاضات الوطنية واثرها على الوضع السياسي في العراق ١٩٤٨ - ١٩٥٨)، أما الفصل السادس فتضمن دراسة (العراق في العهد الجمهوري حتى عام ١٩٦٨).

أخيراً أتمنى أن يأخذ هذا المؤلف مكانه في المكتبة العراقية والعربية ومن الله التوفيق.

(الفصل الأول)

الاحتلال البريطاني للعراق

١٩١٤ - ١٩١٨

أولاً :- المصالح البريطانية في العراق قبيل الحرب العالمية الأولى

ثانياً :- الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق

أولاً: المصالح البريطانية في العراق وتطورها

كان اهتمام الدول الكبرى الأوربية بالعراق نتيجة لاكتمال البناء الاقتصادي الذي أتاحتها الثورة الصناعية ونمو النظام الرأسمالي، فللعراق موقع مهم جداً كان مبعثاً لصراع الدول المحيطة به والبعيدة عنه للسيطرة عليه والاستفادة من موقعه أولاً وموارده الاقتصادية ثانياً، ومن ابرز تلك الدول هي بريطانيا وفرنسا مع ظهور محاولات روسية وأمريكية للتغلغل في هذه البلاد والحد من النفوذ البريطاني. كانت مصالح بريطانيا في العراق تتحصر بالدرجة الأولى في أهمية تأمين المواصلات البريطانية إلى الهند من جهة ومواجهة التهديدات الفرنسية والروسية في منطقة الخليج العربي من جهة أخرى، ولتحقيق ذلك تم تعيين مقيم بريطاني دائم في بغداد منذ عام ١٧٩٨^(١).

وفي أوائل القرن التاسع عشر برزت جملة عوامل ساعدت على زيادة اهتمام بريطانيا بتوسيع نفوذها في العراق، منها الحرب الروسية - الإيرانية (١٨٢٦ - ١٨٢٨) والحرب الروسية - العثمانية (١٨٢٨ - ١٨٢٩) واحتلال روسيا لمناطق إيرانية وأخرى عثمانية مما هدد مصالح بريطانيا في منطقة الخليج العربي.

توسع نفوذ بريطانيا في العراق بعد انتهاء حكم المماليك (١٧٥٠ - ١٨٣١)، فقد وضع البريطانيون أسس مطامعهم في المياه العراقية^(٢) وأصبحت الامتيازات البريطانية الصادرة من الحكومة البريطانية نافذة في العراق بقطع النظر عن مشيئة الوالي العثماني في بغداد، فعلى سبيل المثال اصدر الوالي العثماني (علي رضا باشا) في الثاني من تشرين الأول (١٨٣١) وثيقة رسمية اكد فيها احترام حقوق ممثلي بريطانيا في البصرة. كما استغلت بريطانيا حمايتها للتجار الهنود المقيمين في بغداد والبصرة لاستخدام نهر الفرات طريقاً مختصراً للبريد وحماية لأمن الهند التي كانت تحت سيطرة بريطانيا، إلى جانب إدارتها لوائر البريد الهندية وحق

(١) للتفصيل يراجع: فواز مطر نصيف، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق (١٨٦٩-١٩١٤)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
(٢) للتفاصيل يراجع: عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في انهيار العراق (١٦٠٠-١٩١٤)، القاهرة، ١٩٦٨.

توزيع البريد في بغداد والبصرة، واهتمامها بالملاحة الهندية، وتشجيع حركة التجارة وحمايتها، لكي تحول العراق إلى سوق لتصريف البضائع البريطانية، والحصول على منتجات العراق، كالحبوب الغذائية والتمور والجلود والخيول وعرق السوس التي كانت تشتريها بأسعار بخسة جداً^(١).

عملت حكومة بريطانيا لتوسيع نفوذها في العراق باتباع أساليب اقتصادية وسياسية، تمثلت الأولى في الاهتمام بحركة النقل والتجارة فكانت بعثة جسني في أواخر عام (١٨٣٠) لدراسة استخدام البواخر في نهر الفرات، واستطاعت حكومة بريطانيا أن تحصل من الحكومة العثمانية في كانون الأول (١٨٣٤) على فرمان عثماني بشأن الامتيازات الملاحية في المياه العراقية والذي أعطى الحق لبريطانيا في استخدام باخرتين في نهر الفرات عززه صدور قرار عثماني في عام (١٨٤٦) أكد فيه على حرية قيام البواخر البريطانية بأعمال النقل والتجارة في نهري دجلة والفرات.

أفرزت هذه المحاولات البريطانية عن تأسيس (شركة لبخ^(٢)) والتي سميت بعد زيادة رأسمالها باسم (شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية المحدودة). أصبح لها حينذاك دوراً في حركة التجارة الداخلية والخارجية ساعد على انتقال مراكز التجارة البريطانية إلى المناطق الشمالية من الخليج العربي، وجعل مدينة بغداد مركزاً لتجارة الصادرات والواردات، مما جعل هذه الشركة تحتكر العمل التجاري بين البصرة وبغداد.

زادت بريطانيا من نشاطها التجاري في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فاحتلت المرتبة الأولى في ميزان التجارة الخارجية في العراق في ظل حماية الحكومة البريطانية عن طريق قناصلها في العراق.

وقد وصل تغلغل النفوذ البريطاني في العراق مرحلة خطيرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وارتبط ذلك قبل كل شيء بزيادة الصادرات العراقية لا سيما

(١) عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، ط٣، بغداد، ١٩٣٥، ص ٩٩.
(٢) عن الشركة ونشاطاتها يراجع: حسين محمد القهواني، دور البصرة التجاري في الخليج العربي (١٨٦٩-١٩١٤)، بغداد، ١٩٨٠، ص (٢٤٨-٢٥٤).

بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام (١٨٦٩)، فقد ارتفعت الصادرات العراقية السنوية خلال المدة (١٨٦٤-١٨٧١) من (١٥٠) ألف دينار إلى نحو ثلاثة ملايين دينار عشية الحرب العالمية الأولى.

كما كان لبريطانيا الحجم الأكبر في العمليات التجارية مع العراق فهي تسيطر عملياً على تجارة العراق الخارجية، فعلى سبيل المثال فقد وصل عدد بواخر الشحن البريطانية التي وصلت ميناء البصرة عام ١٩١٣ (٣٠٠) باخرة من مجموع البواخر التي وصلت الميناء في السنة ذاتها والتي كانت (٤٤٥) باخرة بلغت حمولتها الألاف الأطنان من البضائع التجارية^(١).

وكانت خطوط التلغراف ومكاتب البريد وسيلة أخرى لتعزيز النفوذ البريطاني في العراق. وقد تمكنت بريطانيا من مد الخطوط التلغرافية التي تديرها وتسيطر عليها شركة تلغراف الهندو - أوربية بين الهند والخليج العربي فكان لذلك أكبر الأثر في توسيع مصالح بريطانيا في العراق والخليج العربي.

ووقعت في عام (١٩٠٤) اتفاقية لنقل البريد البريطاني بين البصرة وبغداد عن طريق شركة لنج البريطانية.

ونتيجة لهذه الأنشطة تحول العراق إلى منطقة نفوذ بريطانية لا سيما بعد عام (١٨٧٨) عندما تم التوقيع على الاتفاق العثماني - البريطاني والذي تعهدت بريطانيا بموجبه الحفاظ على الدولة العثمانية من الخطر الروسي، فاستمر النفوذ البريطاني في تزايد مستمر في معظم أرجاء الدولة العثمانية لا سيما في العراق.

وكان لبريطانيا ، فضلاً عن مصالحها التجارية مصالح سياسية وسوقية في العراق، وتمثلت الأساليب السياسية في الدور الذي أداه القناصل البريطانيون لتعزيز نفوذ بلادهم في العراق فقد قام بعض القناصل علاقات مع بعض شيوخ القبائل والوجهاء

(١) للتفاصيل يراجع: محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق (١٨٦٤-١٩٥٨)، بيروت ١٩٦٥.

حتى أصبح القنصل البريطاني في البصرة مثلاً يلقب بـ (الشيخ الأبيض) نظراً لنفوذه الراجح بين شيوخ القبائل جوب العراق.

كما مارست القنصليات البريطانية في العراق دوراً كبيراً في توسيع النفوذ البريطاني إذ كان لبريطانيا علاوة على قنصليتها في بغداد، مقيمة في البصرة منذ العام (١٧٢٨)، ووكالة قنصلية في الموصل منذ عام (١٨٣٩)، ووكالة قنصلية في كربلاء عام ١٧٨٠. وكان ممثل بريطانيا في العراق ذا امتيازات كبيرة وكفاءة واسعة. ومما زاد نفوذ القناصل البريطانيين في العراق هو تمتعهم بحرية تنقلاتهم ورحلاتهم في البلاد. وكانت هذه تستند إلى الامتيازات التي منحها الباب العالي لأول قنصل بريطاني في بغداد عام (١٨٠٢).

وقد بلغ تزايد النفوذ البريطاني في العراق حداً دفعها إلى التدخل في شؤونه الداخلية، فعندما اشتدت الاضطرابات في منطقة المنتفك (الناصرية) عام (١٨٨١)، وهددت بصورة غير مباشرة الملاحة التجارية بين نهري دجلة والفرات، اقترح القنصل البريطاني العام في بغداد تدخل السفير البريطاني في استانبول لإنهاء الاضطرابات بان يعاد إنشاء ولاية البصرة وان يعين ناصر باشا السعدون والياً عليها، وفعلاً تمكن السعدون من إنهاء تلك الاضطرابات بعد تدخل المقيم البريطاني من بغداد لحماية مصالح بلاده التجارية.

وكانت البواخر البريطانية تمخر عباب مياه الخليج العربي، وتبعث الحياة والنشاط لدى الجالية البريطانية في البصرة، التي ازداد عدد أفرادها إلى ثلاثة أضعاف مما كانت عليه قبل العام (١٩٠٠)، بسبب الزيارات التي كانت تقوم بها البواخر البريطانية لمنطقة العشار.

ازداد نفوذ القناصل البريطانيين في العراق حتى أصبح فيه حق القنصل البريطاني في بغداد الاحتفاظ ببارجة حربية تحت تصرفه وحرس هندي خاص به.

ومن الوسائل الأخرى التي اتبعتها الحكومة البريطانية استغلال دورها عضواً في لجنة تثبيت الحدود العراقية – الإيرانية للتعرف على مدى إمكانية العثور على مصادر للموارد الطبيعية في المدن العراقية لا سيما النفط والمعادن الأخرى.

كما كانت هنالك بعثات بريطانية للتنقيب عن الآثار في بعض المدن العراقية هدفها الأساسي مراقبة تحركات الروس والفرنسيين والألمان وحماية المصالح البريطانية في العراق.

هذه الأهمية الاقتصادية والسياسية للعراق بينها حكام بريطانيا، إذ أوضح اللورد ساليسبري في عام (١٨٧٨) موقف حكومة بريطانيا تجاه العراق عندما قال " ومهما يحدث، وفي أيام أي وزارة قد تتسلم الحكم، فإن سكان هذه البلاد سوف لا يسمحون للنفوذ الروسي بان يسود في وادي دجلة والفرات (١) ".

كما صرح اللورد كرزن في عام (١٨٩٢) ملمحاً إلى أهمية بغداد التجارية بان " بغداد تقع ضمن موانئ الخليج ويجب أن تدخل في ضمن السيادة البريطانية التي لا تنازع " ، ثم اسهب في هذا التصريح في مجلس اللوردات سنة (١٩١١) فقال : " ومن الخطأ أن نفترض إن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، فإنها ليست كذلك، كما إنها ليست منحصرة بالمنطقة الواقعة ما بين البصرة وبغداد وإنما تمتد شمالاً إلى بغداد نفسها (٢) ".

وقد عزز المطامع البريطانية في العراق ما ذكره المقيم البريطاني في بغداد في ٢٣ تموز (١٩١٣) إلى حكومة الهند والى سفير بريطانيا في استانبول إذ ذكر بانه " يتحتم على الحكومة البريطانية بان تحتفظ باي نوع من الأرجحية التي كانت تتمتع بها في بلاد ما بين النهرين (العراق) التي هي منطقة نفوذها الطبيعية في الممتلكات العثمانية" (٣).

(١) فيليب ويلارد، أيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بيروت ١٩٤٩، ص ٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤-٢٥.

(٣) أيرلاند، العراق: دراسة في تطوره السياسي، ص ٣٠-٣١.

وهكذا فعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى نجحت بريطانيا بجعل جنوب العراق منطقة نفوذ خاصة بها حتى إنها أخيراً ربطت العراق بالهند بصفة وثيقة وأصبح مستقبل الوضع الإداري لهذه البلاد ذا أهمية حيوية بالنسبة لمصالح الإمبراطورية البريطانية.

وعندما بدأ الحرب العالمية الأولى في آب (١٩١٤) حركت بريطانيا قسم من قواتها للتواجد في منطقة الخليج العربي لتكون قريبة من الفاو لحماية مصالحها في منطقة عبادان الإيرانية، والدخول إلى الأراضي العراقية في حالة الضرورة، وهذا ما حدث فعلاً عندما أعلنت الدولة العثمانية انضمامها إلى جانب ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر في الحرب العالمية الأولى. عندها تحركت قواتها المتواجدة في منطقة الخليج العربي لتحتل ميناء الفاو والتوغل شمالاً في الأراضي العراقية.

ثانياً : الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق

أسباب الاحتلال البريطاني للعراق (١)

اكتسب العراق أهمية كبرى في السياسة البريطانية، منذ بداية النشاط البريطاني في الخليج العربي، في الربع الأول من القرن السابع عشر، وقد تنوعت المصالح البريطانية في العراق، فهناك المصالح الاقتصادية التي تركزت على شراء المواد الأولية الرخيصة من جلود وصوف وعرق سوس وخيول، وعملت بريطانيا على ربط الاقتصاد العراقي بالرأسمال الأجنبي. وتأسست عدد من الشركات البريطانية في العراق لتعزيز ذلك، ولم تقتصر تلك الشركات على النشاط الاقتصادي الصرف، بل كان وجودها يمثل تغلغلاً للنفوذ البريطاني للسيطرة على العراق لاحقاً.

وكان العراق يمتاز بموقع استراتيجي مهم تمثل بموقعه المهم على الخليج العربي الذي هو جزء من طريق الهند البري الحيوي لمواصلات الإمبراطورية البريطانية. ولتعزيز النفوذ البريطاني ظهرت مجهودات بريطانية تناولت حقولاً متعددة كإرسال بعثات التنقيب الأثرية وأنشاء خطوط التلغراف، وتأسيس الشركات الملاحية.

وفي مطلع القرن العشرين بلغت أهمية العراق الاستراتيجية درجة كبرى، نتيجة لاكتشاف النفط في عبادان، وكانت حماية حقول نفط عبادان، من جملة الأسباب التي تدعرت بها بريطانيا عند احتلال البصرة (٢).

ولقد وضح المسؤولون البريطانيون أهمية العراق بالنسبة لبريطانيا ونفوذها وسياستها في منطقة الخليج العربي. ومن ذلك ما أكده اللورد كيرزن هذه الأهمية في عام (١٩١١) حينما قال :

(١) للتفاصيل ينظر : مجيد خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق، الموصل، ١٩٣٣.
(٢) للتفاصيل عن الاحتلال البريطاني للبصرة ينظر: البصرة في عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩٢١)، بغداد، ١٩٧٩.

" من الخطأ أن نفترض إن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، فإنها ليست كذلك، كما إنها ليست محصورة بالمنطقة الواقعة ما بين البصرة وبغداد، وإنما تمتد شمالاً إلى بغداد نفسها".

وتأكيداً لهذه الأهمية بدأت الجهات العسكرية البريطانية بوضع الخطط العسكرية لاختلال جنوب العراق قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى في آب (١٩١٤) وتعاطف الدولة العثمانية مع ألمانيا، بدأت بريطانيا تهيب قواتها العسكرية للحفاظ على احتلالها للخليج العربي، وفعلاً أرسلت الحكومة البريطانية قوات عسكرية إلى الخليج العربي في الثاني من تشرين الأول (١٩١٤) لحماية مصالحها في المنطقة.

وعند انضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر في الحرب العالمية الأولى في الخامس من تشرين الثاني (١٩١٤) صدرت الأوامر من الحكومة البريطانية إلى قواتها المرابطة في الخليج للتوجه نحو الفاو، وفي عشية الغزو العسكري البريطاني اصدر السير برسي كوكس^(١) الضابط السياسي المرافق للقوات البريطانية بياناً زعم فيه إن حكومته أجبرت على الحرب نظراً للموقف المعادي للعثمانيين، لذا أرسلت بريطانيا قواتها لحماية تجارتها وأصدقائها، وإجلاء الأتراك العثمانيين عن المنطقة وان لا عداً لها مع العرب.

نزلت القوات البريطانية في الفاو، في ساعة متأخرة من يوم السادس من تشرين الثاني (١٩١٤) ورفع عليها العلم البريطاني بعد مقاومة طفيفة اضطر بعدها الجنود العثمانيون إلى الانسحاب وبذلك تمكنت القوات البريطانية من السيطرة على مدخل شط العرب.

وبعد احتلال الفاو استعدت القوات العثمانية لصد التقدم البريطاني باتجاه البصرة. إلا إن حركة هذه القوات كانت غير نظامية وبطيئة وغير مدروسة، عكس القوات

(١) للتفاصيل عن برسي كوكس ينظر: منتهى عذاب نويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية (١٨٦٤-١٩٢٣)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد.

البريطانية التي وضعت الخطط العسكرية الدقيقة منذ توجهها إلى الخليج العربي لذلك تمكنت هذه القوات من دحر القوات العثمانية ودخول مدينة البصرة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (١٩١٤). وقامت القوات البريطانية بعد احتلالها لمدينة البصرة بإقامة المعسكرات لسكنى قواتها وانزال معداتها العسكرية ثم القيام بمطاردة القوات العثمانية المنسحبة باتجاه القرنة والزيبر وأعطى للقرنة أهمية كبيرة لموقعها العسكري فاحتلتها القوات البريطانية في ٩ كانون الأول من العام نفسه. وبذلك سيطرت القوات البريطانية على ملتقى نهري دجلة والفرات والطريق الملاحي إلى الخليج العربي.

عملت القيادة العثمانية في العراق على إعادة النظر في تنظيم قواتها العسكرية في البلاد، وعملوا على كسب تأييد العراقيين لهم عن طريق إعلان ((الجهاد المقدس)) الذي كان له اثره في توجيه الراي العام المتأثر بالعواطف الدينية إلى حمل السلاح بوجه القوات البريطانية، وبلغ عدد المتطوعين بين (١٠ - ١٥) الف مقاتل، وقد توجه هؤلاء لمقاتلة القوات البريطانية في الشعبية قرب البصرة.

احتشدت القوات العثمانية بقيادة سليمان العسكري بك ومعها قوات المتطوعين لمناوشة القوات البريطانية، وبدا الهجوم الفاصل يوم ١٢ نيسان (١٩١٥) في الشعبية انتهى بهزيمة القوات العثمانية وانتحار قائدهم، ولقد عدت موقعة الشعبية من المواقع الحاسمة في تاريخ عملية الاحتلال البريطاني للعراق.

بعد هزيمة القوات العثمانية في القرنة والشعبية تفهقرت قواتهم نحو العمارة والناصرية، بيد أن القوات البريطانية لاحقتها، واتجهت قوة برية ومائية في دجلة إلى العمارة فاحتلتها في ٢ حزيران (١٩١٥) كما احتلت قوة أخرى اتجهت في الفرات مدينة الناصرية في ٢٥ تموز بعد معارك دامية، وهكذا تم للبريطانيين السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية، وأصبحت ولاية البصرة كلها تقريباً تحت الاحتلال البريطاني.

شجع احتلال ولاية البصرة والانهيال السريع للمقاومة العثمانية، القادة العسكريين البريطانيين على طلب التقدم نحو بغداد، وفعلاً حصلت موافقة نائب الملك في الهند على تقدم القوات البريطانية التي اتخذت طريق دجلة باتجاه بغداد، وكانت بقيادة الجنرال طاووزند. أما القوات العثمانية فقد عمدوا إلى تجميع قواتهم المنحدرة، وشكلوا لجنة لتحسين مدينة بغداد للدفاع عنها.

وحدثت أول معركة بين الطرفين بالقرب من الكوت في ٢٧ أيلول (١٩١٥) استمرت نحو عشرين ساعة واشترك فيها الأسطولان النهريان البريطاني والعثماني. وانتهت بانتصار البريطانيين وانسحاب العثمانيين إلى خطوط دفاعية جديدة أقاموها قرب المدائن. ثم واصلت القوات البريطانية تقدمها نحو بغداد بعد استعدادات دامت ستة أسابيع.

استعد العثمانيون بقيادة نور الدين لملاقاة القوات البريطانية قرب المدائن وحصلوا على تعزيزات عسكرية من الأناضول، كما وصل إلى بغداد الجنرال الألماني فون دركولتز (Von Der Golts) لتنظيم الدفاعات العثمانية عن مدينة بغداد. وفي يوم ٢١ تشرين الثاني (١٩١٥) هاجمت القوات البريطانية القوات العثمانية ودارت معركة ضارية بين الجانبين، وخلال المعركة عززت القوات العثمانية بفرقة جديدة بقيادة خليل بك الأمر الذي مكن العثمانيين من توجيه ضربة قوية اضطرت القوات البريطانية إلى الانسحاب والتراجع نحو الكوت بعد أن تكبدت خسائر فادحة بلغت في يوم ٢٢ تشرين الثاني وحده (٤٥١١) قتيلًا.

استغلت القوات العثمانية انكسار القوات البريطانية في المدائن، وقامت بتعقب القوات البريطانية المتراجعة، وتمكنت من محاصرتها في مدينة الكوت في ٧ كانون الأول (١٩١٥)، وقد استمر الحصار نحو خمسة أشهر، ذاقت فيها القوات البريطانية ويلات الحصار، فاكلوا لحوم الخيل، وخلعوا أبواب وشبابيك البيوت لاستعمالها في الوقود، وقد حاول القادة البريطانيون عدة مرات انقاد جيشهم المحاصر ولكن دون جدوى، واجروا مفاوضات مع القادة العثمانيين لرفع الحصار مع استعدادهم لوضع

مليون أو مليونين ليرة للقائد خليل باشا قائد القوات العثمانية لكنه امتنع عن قبول الرشوة، واصر على التسليم دون قيد أو شرط، فاضطر القادة البريطانيون إلى الاستسلام في يوم ٢٩ نيسان (١٩١٦). وبلغ عدد القوات التي استسلمت (١٣٥٠٠) جندي عدا الضباط وارسل هؤلاء اسرى إلى الأناضول، وبذلك كانت هذه الموقعة ضربة قوية لسمعة بريطانيا.

لم يستثمر العثمانيون هزيمة القوات البريطانية في الكوت والتقدم إلى جنوب العراق وإعادة السيطرة على ولاية البصرة وطرد القوات البريطانية منها. وإنما ارسلوا قواتهم إلى ايران لمحاربة القوات الروسية، مما اضعف القوات العثمانية الموجودة في العراق، ومكن البريطانيون من تعزيز قواتهم من جديد لاسيما بعد تولي الجنرال مود قيادة القوات البريطانية في العراق والتي بدأت باستئناف الهجوم ضد القوات العثمانية منذ أوائل عام (١٩١٧). ودارت معارك بين الجانبين تضعض فيها مركز القوات العثمانية التي اضطرت إلى الانسحاب من الكوت إلى المدائن يوم ٢٧ شباط (١٩١٧) وتحصنوا فيها. لكن القوات البريطانية استمرت بالتقدم نحو المدائن مما دفع القوات العثمانية إلى الانسحاب نحو نهر ديالى ثم انسحبوا من بغداد. فدخلتها القوات البريطانية بقيادة الجنرال مود فجر يوم ١١ آذار (١٩١٧)^(١).

كان لاحتلال بغداد من قبل البريطانيين أثاره السياسية والعسكرية والنفسية على الوجود العثماني في مناطق العراق الأخرى، وقد اصلت القوات البريطانية تقدمها نحو شمال العراق فاحتلوا سامراء في ٢٢ نيسان والرمادي في ٢٩ أيلول وتكريت في ٦ تشرين الثاني من العام (١٩١٧). وبقي الجيش البريطاني عند الفتحة جنوب الشرجاط حتى أواخر تشرين الأول (١٩١٨)، وكان على بعد (١٢) ميلاً عن مدينة الموصل عند عقد هدنة موندروس في ٢٠ تشرين الأول (١٩١٨) فطلب قائد القوات البريطانية الجنرال مارشال، الذي تولى قيادة هذه القوات بعد موت الجنرال مود بمرض الكوليرا في ١٩ تشرين الثاني (١٩١٧)، من علي إحسان باشا قائد

(١) أياد طارق، بغداد في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٧-١٩٢١)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد.

القوات العثمانية في الموصل مغادرتها، وجرت مفاوضات بين الجانبين وافق فيها العثمانيون على الجلاء من المدينة فدخلتها القوات البريطانية في ٨ تشرين الثاني (١٩١٨) وهكذا انتهت الأعمال العسكرية في العراق بعد أن امتدت زهاء اربع سنوات، وخضع العراق للإدارة البريطانية وقد كلف احتلال العراق البريطانيين خسائر فادحة قدرتها المصادر البريطانية، بنحو مائة الف قتيل وجريح هذا فضلاً عن الخسائر المادية الكبيرة. فاصبح بذلك العراق تحت الاحتلال البريطاني.

وبدأ البريطانيون بعد الاستيلاء على العراق مباشرة بإدخال أنظمتهم فيه خصوصاً وقد كانت تحت تصرفهم قوة عسكرية كافية، فلم يبق أي من الموظفين المسؤولين في الإدارة العثمانية السابقة، كما اقصي بوجه عام ممثلو السكان عن الوظائف التي كانوا يشغلونها واستبدلوا بموظفين إنكليز وهنود.

لقد طبق الإنكليز نظام الحكم الهندي في العراق لانهم اعتبروه اكثر ملائمة من أساليب الحكم العثماني، وتم اختيار أفراد من العراقيين لحماية الأمن الداخلي وبرئاسة عقيد الجيش الهندي بريسكوت الذي اصبح فيما بعد المفتش العام للشرطة العراقية، واصبح ذلك نظاماً بوليسياً للعراق كانت الشبانة فيه تمثل النواة الوطنية للشرطة.

والى جانب هذه الإجراءات أدخلت في العراق العملة الإنكليزية – الهندية بدلا من النقود العثمانية. ومنعت سلطات الاحتلال تداول النقود الورقية العثمانية التي هبطت قيمتها، وكانت المعاملات في الأسواق تجري بالروبية (العملة الهندية) ومع ذلك ظلت الليرات الذهبية العثمانية متداولة ونظم استيرادها وتصديرها.

لقد قسم الإنكليز جميع الأراضي العراقية المحتلة إلى خمس عشرة مقاطعة أخضعت لممثلي الخدمة السياسية الذين كانوا يسمون ضباطاً سياسيين، وقد قسمت هذه المقاطعات بدورها إلى أربعين منطقة يدير كلاً منها مساعد للضابط السياسي. وفي بعض الحالات نائب له، وكان الضباط السياسيون ومساعدوهم، يستندون إلى قوات الاحتلال والبوليس المحلي، الذين كانوا يتمتعون بسلطة غير محدودة.

وفي سنوات الاحتلال العسكري كان الضابط السياسي الأول برسي كوكس الذي كان تابعاً لأركان القائد العام لقوات الحملة البريطانية في العراق هو الذي يمارس الرقابة العليا على الإدارة المدنية.

وقد عين في المدن حكام عسكريون كانوا خاضعين لضابط عسكري اقدم. وفي عام (١٩١٨) أصبحت السيطرة في مناطق العراق المحتلة بيد مفوض مدني خاضع لوزير شؤون الهند، وكان للمفوض المدني (السياسي) مساعدان احدهما للشؤون القضائية والآخر للشؤون الداخلية.

ولقد أصدرت السلطات العسكرية في الأيام الأولى من الاحتلال الكثير من الأوامر والتعليمات والقواعد التي تنظم العلاقات بين الأهالي وجيش الاحتلال. وعملت على وضع نظام مالي قوي يوفر المواد اللازمة لمتطلبات الاحتلال، وكذلك نظام قضائي جديد يهدف إلى استبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية جذرية وشاملة وذلك في الشؤون المدنية والتجارية والإجراءات العقابية.

لقد بذل الضابط السياسي الأول برسي كوكس ومساعدوه كل جهودهم لإقامة علاقات ودية مع الشيوخ والشخصيات المؤثرة الأخرى في العراق، فهم لم يبخلوا بالمال، وكانوا متساهلين عند جباية الضرائب، أول الأمر، وقد دفعت هذه السياسة الكثير من ممثلي الوجهاء المحليين إلى اتخاذ موقف الحياد الودي.

لقد كانت الإدارة البريطانية تحاول أن توحى إلى السكان العراقيين بانهم افضل من العثمانيين، وبان مجيء البريطانيين إلى العراق كان بالنسبة اليهم ((حدثاً ساراً)).

ومع ذلك لم ينسى الإنكليز أبداً بان عليهم أن يكسبوا الحرب فأخضعت كل الحياة في العراق لحاجات قوات الاحتلال، ولم يسمح ببيع المواد الغذائية في السوق إلا في حالات معينة وبعد تأمين حاجات السلطات العسكرية. ومنع استخدام أنابيب المياه، وكان يجري في بعض الأحيان طرد عوائل كاملة من بيوتها. أما الأرض فكانت تصدر دون أي تعويض نقدي.

وقد استمرت التقييدات المفروضة على حريات السكان، وكانت سلطات الاحتلال تجبر الأهالي على القيام بالأعمال العسكرية الصعبة. إن هذه السخرة التي كانت تمارس بالإكراه أثارت اكبر الاستياء بين السكان.^(١)

كان ذلك هو نظام الحكم البريطاني في العراق خلال مدة الاحتلال وقبيل إدخال نظام الانتداب عام (١٩٢٠)

(١) للتفاصيل يراجع: أسامة عبد الرحمن الدوري، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني (١٩١٧-١٩٢٠)، بغداد، ٢٠٠٩.

(الفصل الثاني)

ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠ وقيام النظام الملكي في العراق

أولاً :- الحركة الوطنية في العراق حتى عام ١٩٢٠

ثانياً :- ثورة عام ١٩٢٠ في العراق أسبابها نتائجها

ثالثاً :- قيام النظام الملكي في العراق

رابعاً :- الملك فيصل الأول (١٩٢١ - ١٩٣٣)

خامساً :- قضية الموصل

أولاً :- الحركة الوطنية في العراق حتى عام ١٩٢٠

أدت ظروف استفتاء (١٩١٨-١٩١٩) حول شكل وطبيعة نظام الحكم في العراق إلى صراع بين الوطنيين والسلطات البريطانية، فادرك الوطنيون إن الحاجة أصبحت ملحة إلى إقامة تنظيم سري بعيداً عن مراقبة السلطات البريطانية.

ففي نهاية شباط (١٩١٩) تأسست (جمعية حرس الاستقلال) ويرجع تأسيسها إلى ما رافق الاستفتاء من محاولة البعض تقديم عرائض مناقضة لراي الوطنيين، وكانت الجمعية سرية سياسية. وقد تألفت لجنتها المؤسسة من علي البازركان، وشاكر محمود، ومحمود رامز ومحي الدين السهروردي، وجلال بابان، والشيخ محمد باقر الشبيبي، وقد وضع للجمعية منهاج أساسي^(٢).

كما تأسس (حزب العهد العراقي) في بغداد كفرع للحزب في الشام راسه الشيخ سعيد النقشبندي، ومن ابرز أعضائه، احمد عزت الأعظمي، وحسن رضا، وبهاء الدين سعيد، ونوري فتاح، وعلاء الدين النائب، وأمين زكي، وقد اصدر هذا الفرع (مجلة اللسان). وكان نوري فتاح همزة الوصل بين هذا الفرع وبين مركز الفرع الرئيسي في دمشق.

وتأسست جمعية سرية أخرى في بغداد هي (جمعية الشبيبة) كان من أعضائها البارزين جعفر حمندي، وقاسم العلوي وسامي خونده، وسعد صالح وصادق حبه ولكن أعضاء الجمعية لم يكونوا مدربين على القيام بالأعمال السياسية.

وكان بين جمعية الشبيبة وحرس الاستقلال علاقات جيدة أدت إلى اندماجهما معاً، بدأت كل من جمعية حرس الاستقلال وجمعية العهد بالعمل، ولكن الخلاف ما لبث أن نشب بينهما حول إنشاء الدولة العراقية. فانحلت الهيئة الإدارية المختلطة، فقامت حرس الاستقلال العمل بمفردها واتخذ من (المدرسة الأهلية) التي أنشئت في ١٤ أيلول (١٩١٩)، مقراً لجمعية حرس الاستقلال.

(١) للتفاصيل يراجع: عادل غنيم، الحركة الوطنية في العراق، القاهرة، ١٩٦٠.
(٢) عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص ٧٦-٧٥.

لم يلبث نشاط جمعية حرس الاستقلال أن تزايد، وقد عملت الجمعية في بغداد على زيادة ارتباطها بفروعها في الفرات الأوسط، وعقد اجتماع في كربلاء في ٤ نيسان ١٩٢٠ قرروا فيه المطالبة بالاستقلال. وكان إعلان الانتداب البريطاني على العراق في ٣ مايس (١٩٢٠) قد ولد ردود فعل شديدة في بغداد وباقي المدن العراقية الرئيسية معارضة للانتداب.

وخلال المناسبات الدينية وأيام الجمع شهدت جوامع بغداد، لاسيما جامع الحيدر خانة، اجتماعات سياسية هامة تندد بالانتداب، وتدعو إلى تنفيذ وعود الحلفاء الخاصة بالاستقلال، وفي ٢٦ مايس ١٩٢٠ أقيمت مظاهرة كبيرة أمام جامع الحيدر خانة، ثم تم انتخاب خمسة عشر مندوباً لمواجهة السلطة البريطانية وعرض مطالب الحركة الوطنية.

وتقرر في الثاني من حزيران ١٩٢٠ عقد اجتماع في قاعة السراي بين ممثلو الحركة الوطنية، ومجموعة من كبار الموظفين البريطانيين يترأسهم السير أرنولد ولسن^(١) للإصغاء إلى اقتراحات الحركة الوطنية والمداولة في مطالبها التي تتضمن تأسيس حكومة وطنية.

استمرت المفاوضات والمباحثات بين وفد القوى الوطنية وبين ممثل حكومة بريطانيا بناءً على وعود الحلفاء، فرد عليه وكيل الحاكم المدني العام البريطاني، بعدم قدرته على البت في هذا الأمر ووعد برفعه إلى حكومته. ثم أكد إن المراسلات جارية بينه وبين حكومته في لندن حول تأليف حكومة ملكية مؤقتة في العراق إلى أن تتم المفاوضات بين الحكومة والأهالي لإيجاد نظام ثابت للحكومة الجديدة.

لاقت حركة المندوبين هذه، صدى في مناطق أخرى من العراق وكانت منطقة الفرات الأوسط أكثر المناطق تأثراً بها. واستمرت البرقيات بين حكومة بريطانيا والحاكم المدني العام في بغداد للوصول إلى قرار نهائي مع الحركة الوطنية العراقية. وكان رجال الحركة الوطنية قد اعتمدوا الأسلوب السلمي في المطالبة

(١) للتفاصيل يراجع: سوّد كاظم، أرنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

بحقوق البلاد بالاستقلال، ولكن هذا الأسلوب لم يجد نفعاً فقامت مظاهرات كبيرة في كربلاء، واعتقلت السلطات البريطانية الشيخ محمد رضا الشيرازي ونفي إلى هنجام.

وكان لهذا العمل ردود فعل شديدة بين الناس، فارسل رؤساء الفرات الأوسط في ٢٨ نيسان ١٩٢٠ كتاباً إلى حاكم النجف والشامية السياسي يطالبونه بالإفراج عن نجل محمد تقي الشيرازي وجماعته، وهددوا بالثورة المسلحة، ونظراً لعدم اطلاق سراحهم صدرت فتوى من الشيرازي باستعمال القوة بوجه السلطة المحتلة، فكانت البداية لقيام الثورة في ٣٠ حزيران ١٩٢٠.

ثانياً: ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠ (١)

بسبب سوء إدارة الاحتلال البريطاني بدأت تظهر علائم الحركة الوطنية في العراق، وقد تأسست عدد من الجمعيات في البلاد هدفها الأساسي توحيد جهود العراقيين للتخلص من سيطرة حكومة بريطانيا على مقدرات الشعب، وكان ابرزها جمعية العهد التي أسسها عزيز علي المصري عام (١٩١٣). وافتتح لها فرع في بغداد وآخرين في البصرة، كما أسس السيد طالب النقيب^(٢) جمعية البصرة الإصلاحية في العام نفسه. وبعد ست سنوات أي في عام (١٩١٩) تأسس حزب حرس الاستقلال كان بغداد مركزاً للحزب ثم أنشئت له فروع في عدد من المدن العراقية.

وكان لانتهاج الحرب العالمية الأولى، وتوضيح موقف بريطانيا حول آمال العراقيين بالاستقلال، وقيام الحركات التحررية في الشرق الأدنى والهند، تأثير مهم في تحفيز القائمين بالحركة الوطنية العراقية على الاستمرار في تهيئة الوسائل وبذل الجهود

(١) للتفاصيل عن ثورة العشرين يراجع: عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦١، عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، صيدا، ١٩٢٠.
(٢) للتفاصيل يراجع: علي الشلاه، طالب النقيب ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد.

الرامية لإنجاح القضية العراقية (الاستقلال). لا سيما وان الحركة الوطنية كسبت تأييد جماعات كبيرة من الجمهور من سكان المدن ورؤساء القبائل. مع تشجيع أكثرية رجال الدين للحركة الوطنية وإسهامهم فيها، وبعد أن أخفقت الوسائل السلمية والانتفاضات المحلية رأى العاملون في الحركة الوطنية، انه لا مناص من استعمال القوة كمحاولة أخيرة لحمل البريطانيين على تغير موقفهم تجاه أمال العراقيين في الحصول على الاستقلال. لا سيما بعد إعلان نظام الانتداب البريطاني على العراق^(١) عام (١٩٢٠) في مؤتمر سان ريمو. ويمكن أن نجمل أسباب ثورة عام (١٩٢٠) في العراق بما يأتي:

أولاً: الأسباب الخارجية للثورة هي:

أ- إصرار بريطانيا على حكم العراق حكماً مباشراً أو عن طريق الانتداب. فقد اتضح من أقوال المسؤولين البريطانيين إن بريطانيا لا تنوي التخلي عن حكم العراق مباشرة أو فرض الانتداب عليه على الأقل.

ب- تأثير الثورة العربية في الحجاز عام (١٩١٦) ودورها في إسقاط الحكومة العثمانية في بلاد الشام وتأسيس حكومة عربية في دمشق. وكان لثورة الحجاز صداها في العراق، وبالرغم من إن السلطات البريطانية في الهند قد عمدت إلى إخفاء أو تصغير أخبار نجاح الثورة في العراق.

ج - تأثير الثورة المصرية عام (١٩١٩) بزعامة سعد زغلول فقد قامت هذه الثورة نتيجة لاستمرار الاحتلال البريطاني لمصر، تم فرض الحماية عليها عام (١٩١٤) ولإشغال البريطانيين مناصب إدارية كبيرة في البلاد، مما أدى إلى تدمير المصريين، وما لبث هذا التدمير أن تحول إلى ثورة، اظهر فيها الشعب المصري رغبة أكيدة في الحصول على الاستقلال. وكان للثورة المصرية أثراً كبيراً في تشجيع العراقيين على الثورة ضد البريطانيين لا سيما بعد اطلاق العراقيين على انتصارات الشعب المصري على البريطانيين، مما قوى عزائمهم، فاخذ العراقيين

(١) يراجع: ا. م. منتشا شفيلى، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي.

يستخفون بالقوات البريطانية وبمقدرتهم الحربية فانتعشت الروح الوطنية بشكل كبير.

د - تأثير قيام الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠) بزعامة الأمير فيصل بن الحسين، ومساهمة جماعة من العراقيين في إدارة حكومة فيصل، ويظهر إن العراقيين الموظفين في حكومة دمشق استفادوا من مراكزهم المهمة في تلك الحكومة فآخذوا يعملون على إدارة الحركة الوطنية الرامية لإنقاذ أجزاء من العراق من أيدي السلطات البريطانية التي كانت تسيطر على العراق حينذاك.

هـ- تأثير الحركة الكمالية في تركيا، كان للأتراك، بحكم صلاتهم القديمة في العراق، وبحكم الجامعة الإسلامية، والعامل الجغرافي أيضاً، نفوذ معنوي كبير في الأقسام الشمالية في العراق، وقد داب الأتراك عند إعلان الهدنة على تأييد الحركات الرامية لإضعاف النفوذ البريطاني في العراق. كما كان لنجاح الحركة الوطنية في تركيا بزعامة مصطفى كمال أتاتورك تأثير معنوي على العراقيين.

ثانياً : الأسباب الداخلية للثورة هي:

أ- سوء تصرف الإدارة المحلية البريطانية التي حكمت العراق بين عام (١٩١٨-١٩٢٠) حكماً مباشراً، وكانت السلطة البريطانية في العراق موزعة بين وزير الخارجية ووزير الشؤون الهندية في الحكومة البريطانية. وقد أناطت حكومة الهند إلى ضابط من ضباطها وظيفته الحاكم المدني العام وجعلته مسؤولاً عن الإدارة المدنية، ولكنها جعلته خاضعاً لسلطة القائد العام للقوات المسلحة البريطانية. ويختار الحاكم المدني العام بدوره الموظفين الإداريين وهم مسؤولون أمامه. وقد قسم العراق إلى مناطق إدارية يحكمها الموظفون الإداريون تحت اسم حكام سياسيين يعاونهم في كل منطقة إدارية عدد من معاونين حسب الحاجة وأهمية المنطق. وكان معظم هؤلاء الحكام السياسيين من ضباط الجيش لم يألفوا الإدارة المدنية التي تختلف أساليب الحكم فيها عن الأساليب العسكرية.

وكانت سلطات الاحتلال البريطاني في العراق قد فضلت احتياجات الجيش على سواها فكان ذلك شديد الوطأة على الأهالي. كما لجأت السلطة المحتلة أحياناً بإثارة الخلاف بين رؤساء القبائل لأسباب إدارية، كما خلقت المشاحنات أيضاً حتى بين أفراد القبيلة الواحدة.

ب- تأييد القبائل العراقية للثورة: عندما احتلت القوات البريطانية العراق فإنها لم تتمكن من تجريد القبائل من السلاح بالرغم من الجهود التي بذلواها في هذا الشأن. كما انهم لم يقضوا على نظام المشيخة. بل ركزوه على أسس أقوى من ذي قبل. وإذا علمنا إن أفراد القبائل كان لهم الدور البارز في إسناد وتأييد الثورة فان ذلك قد شكل قلقاً كبيراً للإدارة البريطانية في العراق في صعوبة تحجيم حركة ثوار القبائل.

هذا ويستطيع أي باحث التاريخ من خلال تعمقه في دراسة أسباب ثورة العشرين وأحداثها وموقف القبائل العراقية منها أن يطلع على إن نوعاً من الإحساس بقضية العراق العامة، ذلك الإحساس الذي تعدى حدود الاهتمام بمشكلات القبيلة ومنازعاتها المحلية إلى الاهتمام بمصلحة الوطن عامة، اخذ خلال مدة ثورة العشرين يجد طريقه إلى نفوس الكثيرين من أفراد القبائل، ولا سيما فئة الزعماء منهم. وقد احس المسؤولين البريطانيين بهذا الوعي الوطني وشهدوا أثاره الفعلية، فالجنرال البريطاني هالدين يقول " شهدت اشهر صيف عام (١٩٢٠) نوعاً من اليقظة في الشعور الوطني الذي كان راقداً في نفوس أبناء القبائل العراقية. وقد وجدت الدعوات الدينية أذناً صاغية من تلك القبائل، فأسفرت جهود الدعاة عن قيام عدد ضخم من الثوار المسلحين ضد قواتنا".

وبالرغم من دور أفراد القبائل العراقية وزعمائها، فان المنظمات السياسية في النجف وبغداد والموصل والبصرة وغيرهن من مراكز الحركة الوطنية كانت لها علاقات وثيقة الصلة بزعماء القبائل وتحديد دورها في الثورة. هذا وقد اكد ذلك احدهم إذ قال: " إن الثورة العراقية اعظم وأنبل من أن تكون حركة قبلية... وانها لم

تحتضنها مدينة واحدة من المدن العراقية ولا قبيلة واحدة في أريافه، بل أسهمت فيها سائر مدن العراق وأريافه كل حسب إمكانياتها وظروفها".

ج - تأثير الجمعيات والأحزاب السرية: لم تسمح السلطات البريطانية في العراق بقيام أحزاب سياسية علنية في البلاد، لذلك لجأ المعنيون في الحركة الوطنية إلى تأسيس جمعيات وأحزاب سرية، وأهمها فروع حزب العهد العراقي في بغداد والموصل، وحزب حرس الاستقلال وكان الحزب الأخير في المدة التي سبقت الدور المسلح للثورة، من انشط الأحزاب وأكثرها فعالية، نظراً لما ضم من شخصيات ذات شأن، ومثابرة مؤيديه على العمل السياسي. وتظهر أهمية الحزب في انه استطاع أن يضم إليه كثيراً من أعضاء الجمعيات الأخرى كجمعية الشبيبة في بغداد وأعضاء من فرع حزب العهد فضلاً عن إن لحزب حرس الاستقلال صلات في المناطق العراقية الأخرى لا سيما النجف الأشرف وكربلاء المقدسة اللتين كانتا من اهم أن لم يكونا اهم مراكز الحركة الوطنية في العراق نظراً لوجود علماء الدين ذوي النفوذ الأكبر في نفوس الجمهور في تلك المدة فيهما من جهة، ولأنهما كانا ملتقى للعاملين في الحركة الوطنية، سيما في المواسم الدينية التي يجتمع فيها مئات الألوف من الناس لأداء زيارة المراقد الشيعية المقدسة.

د- العامل الوطني: لقد حصل تقدم واضح في حركة الوعي الوطني في العراق خلال المدة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة عام (١٩٢٠). ويظهر تقدم الوعي الوطني فيما الف من أحزاب وجمعيات سياسية. كما ظهر هذا الوعي فيما قدمه الوطنيون من احتجاجات للسلطات البريطانية ومضابط توكيلية للشريف حسين وأبنائه ليقوموا بالدفاع عن قضية العراق بالمؤتمرات الدولية، لا سيما مؤتمر الصلح في باريس الذي عقد عام (١٩١٩). وبالرغم من كل ذلك لم يبلغ العاملون في الحركة الوطنية قوة تمكنهم من تولي قيادة الثورة. ومرد ذلك يعود إلى إن الجمهور لم يبلغ درجة من الوعي السياسي يستطيع معها تفهم المرامي العميقة للحركة الوطنية وهي الحصول على استقلال العراق.

هـ - كثرة الضرائب وثقلها: لقد فرضت الإدارة البريطانية في العراق ضرائب ثقيلة على السكان وشدت على جمعها، بل إنها تضاعفت بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، كانت حصيدا ضريبة الأرض في سامراء في عام ١٩١٧-١٩١٨ (٢٩٧٤٥) روبية ارتفعت إلى (١٦٥٤٤٩) روبية في عام ١٩١٨-١٩١٩، بل حتى انه كانت تفرض ضريبة تسمى (الدفنية) والتي تؤخذ على كل متوفي تجاوز عمره الثلاث سنوات وجلب للدفن في مقبرة وادي السلام في النجف كانت (٤٨٠٠٠) روبية في عام (١٩١٨) ويأمل الحاكم السياسي أن تكون حصيدتها في العام القادم (١,٢٠٠,٠٠٠) روبية.

ولم يتضايق العراقيون من ثقل الضرائب حسب، بل من تطبيق بعض القوانين البريطانية على الشعب العراقي مما زاد من تدمرهم. ولقد كانت كثرة الضرائب وثقلها على العراقيين قد واجه معارضة شديدة من قبل أعضاء الحركة الوطنية بشكل خاص والعراقيين بشكل عام. وذلك لأن الإدارة البريطانية أيضاً كانت صارمة وممعنة في التدقيق خاصة في جمع الضرائب.

و- العامل الديني: يعد العامل الديني اهم العوامل وأبعدها أثراً في تحريض العراقيين على الثورة ضد احتلال السلطات البريطاني في عام (١٩٢٠)، وقد قام المجتهدون من علماء الشيعة الإمامية في العتبات المقدسة في العراق بدور فعال في حث المسلمين العراقيين على قتال القوات البريطانية إذا امتنعوا عن التسليم بحقوق العراقيين المشروعة في الاستقلال. وكان هؤلاء العلماء يتمتعون بنفوذ كبير بين المسلمين. حتى إن الإمام الشيرازي قد استعمل نفوذه الديني للتوفيق بين طائفتي السنة والشيعة من المسلمين فنجحت جهوده نجاحاً ظاهراً وتضافر جهود منتسبي الطائفتين للعمل من أجل مصلحة الوطن.

وما إن فشلت المساعي السلمية في إقناع السلطات البريطانية بتغيير موقفها تجاه مطالب العراقيين المشروعة، استفتى جماعة من الزعماء والرؤساء الإمام الشيرازي في جواز القيام بالثورة ضد السلطات البريطانية فكتب في الجواب العبارة

الآتية : " مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم رعاية السلم والأمن ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز عن قبول مطالبهم ".

وكان لهذه الفتوى الخطيرة وقع عظيم في نفوس العراقيين وبعد وفاة الشيرازي في ١٣ آب ١٩٢٠ وتولى الأصفهاني المسؤولية من بعده والذي خطب خطبة طويلة حث فيها الناس على مواصلة الجهاد. وكانت الثورة حينذاك قد بلغت مرحلة شملت جميع منطقة الفرات الأوسط، وامتدت جنوباً حتى الناصرية وشمالاً حتى المحمودية، ثم قامت إدارة مؤقتة في أهم المدن التي سيطر عليها الثوار.

وفي معرض كلامه عن تأثير رجال الدين في الأهالي يقول الحاكم البريطاني ولسن: " المجتهدون قد اتفقوا مع قادة الحركة الوطنية فاثروا في الجماهير ... وتمكنوا أن يخفوا معالم الاحتلال الإنكليزي العسكري للبلاد ... ".

إندلاع الثورة المسلحة: عمل القائمون بالحركة الوطنية في المدة التي سبقت قيام الثورة المسلحة في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ على تهيئة الظروف التي تساعدهم على المقاومة المسلحة. ومن أهم الوسائل التي لجأوا إليها تقوية الصلة برجال الدين ليتم عن طريقهم الاتصال بالجمهور العراقي لكسب تأييده للحركة الوطنية.

هذا وكانت السلطات البريطانية في المدة التي سبقت الثورة، قد نكلت بالوطنيين فنفت عدداً كبيراً منهم خارج الوطن. ولذلك وبسبب سوء الإدارة البريطانية والعوامل الخارجية التي أثرت في الوطنيين العراقيين قد بلغ التذمر درجة أصبح معها النزاع المسلح وشيك الوقوع. فعقد اجتماعات متعددة ولقاءات متكررة بين الوطنيين ورجال الدين وزعماء العشائر للتوصل إلى موقف نهائي وقرار حاسم إزاء سلطات الاحتلال البريطاني.

وكان استحصال الفتاوى والرسائل من علماء الدين، من الوسائل التي إتبعها المشتغلون بالحركة الوطنية لكسب تأييد الجمهور.

لقد اصدر الإمام الشيرازي كتاباً يحرض فيه العراقيين على القيام بتظاهرات ومطالبة السلطة بالتسليم بحقوق العراقيين المشروعة في الاستقلال. وعند وصول الكتاب إلى بغداد طبعت منه الألاف من النسخ ووزع في أنحاء العراق كافة هذا فضلاً عن توزيعه ببغداد.

وبعد ازدياد توتر الحالة في النجف والمناطق المجاورة أغتتم قادة الحركة الوطنية الفرصة وطبعوا المناشير بالدعوة إلى القيام بالثورة ووزعت في أنحاء الفرات الأوسط.

وكانت الحرب قد أعلنت قبل بدا الثورة، وذلك في ٢٥ حزيران ١٩٢٠ عندما القي القبض على الشيخ شعلان زعيم الطوالم. وامتدت الثورة لتشمل كل مدن العراق^(١).

لقد كلفت الثورة القوات البريطانية (٩٠٦) قتيل و ٢٤٧٦ مفقودا و ٦٧١ جريحاً، ولأجل إخمادها كان عليهم أن يكبدوا العراقيين نحو (٨٢٠٠) إصابة بين شهيد وجريح. كما إنها كلفت الخزينة البريطانية الكثير من الأموال حتى انه جرت مطالبة عنيفة من قبل السياسيين في بريطانيا بالجلء عن العراق مع تصاعد وازدياد العبء على البريطانيين^(٢) وقد ذكر الفياض أعدادا أخرى عن خسائر البريطانيين والعراقيين^(٣).

ولنترك الحركات العسكرية جانباً لنلقي نظرة على التبدلات السياسية التي كان لها اثر كبير في تهدئة هذه الحركات. وكان تعيين برسي كوكس ممثلاً لبريطانيا في العراق بدلاً من ولسن من دلائل هذا التبدل. إذ رات الحكومة البريطانية أن تحل

(١) للتفاصيل عن أحداث الثورة والمواجهات الحربية يراجع: عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص ٢٥٢-٣٢٤؛ فريق المزرهر الفرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠، جزآن، بغداد، ١٩٥١؛ محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، جزآن، بغداد، ١٩٢٤.

(٢) وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية والاستقلالية في العراق، مطبعة إشبيلية، بغداد، ١٩٨٥، ص ٣٩٩-٤٠٠.

(٣) عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، ص ٣٢١-٣٢٢، ص ٣٢٤.

القضية العراقية حلاً سياسياً بعد أن ظهر لها تصميم العراقيين على رفض حكمها المباشر أو غير مباشر أي عن طريق الانتداب.

لقد وصل برسي كوكس المندوب الجديد إلى بغداد في ١١ تشرين الأول ١٩٢٠، وجرت مفاوضات مع زعماء القوى الوطنية العراقية أسفرت عن توقيع الاتفاق التالي في تشرين الثاني من العام نفسه:

١. أن تكون للعراق حكومة عربية مستقلة.
٢. أن لا تطالب بني احجيم بكل شيء خسرتة الحكومة أثناء الثورة عدا ما تراه الحكومة باقياً في أيديهم.
٣. أن لا تؤدي القبائل شيئاً من الضرائب لسنة الثورة لعدم استطاعتهم على أدائها بسبب ما لحقهم من الضرر من جراء القيام بالثورة.
٤. أن يأخذوا على عهدتهم المحافظة على السكة الحديد التي هي بحدودهم.
٥. أن يتعهدوا بتوطيد الأمن والسلام في جميع أراضيهم.
٦. أن يسلموا إلى الحكومة الفين وأربعمئة بندقية. فضلاً عن الغرامة المالية.

نتائج الثورة العراقية سنة ١٩٢٠

أخمدت ثورة عام ١٩٢٠ بعد حرب صعبة استمرت مدة تقارب على خمسة أشهر، تكبد فيها الفريقان المتحاربين خسائر كبيرة في الأموال والأرواح. ويعزو كوتلوف فشل العراقيين في الوقوف إلى النهاية بوجه القوات البريطانية في ثورة العشرين إلى فقدان التكافؤ بين الفريقين المتحاربين في النواحي الفنية والاقتصادية والعسكرية.

وبعد انتهاء الثورة ومجيء برسي كوكس للعراق أعلنت حكومة بريطانيا الخطوط العامة للسياسة البريطانية الجديدة التي ستنظم في المستقبل بموجب معاهدة جديدة لا بصك الانتداب القديم. وكان احد اهم نتائج ثورة العشرين تشكيل حكومة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب.

ويظهر من خلال ذلك إن الثورة لم تحقق أهدافها كاملة كما رسمها الثوار، وإن الثمرة التي نتجت تشكيل حكومة عراقية كانت واجهة يكمن ورائها الانتداب البريطاني.

وفعلاً فإن معاهدة عام ١٩٢٢ تضمنت بحق بريطانيا الاحتفاظ بالوضع الخاص الذي منحه إياها نظام الانتداب، واقتصادها في نفقات الاحتلال، وحفاظها على مصالحها. وفي ذلك أشار الشيخ محمد رضا الشبيبي عن الدولة الجديدة التي قامت في العراق بعد الثورة إنها " مستقلة ذات سيادة في الظاهر، ولكنها لم تكن كذلك في الواقع فالاستقلال كان استقلالاً ملوثاً أو ناقصاً نقصاً فاضحاً، بل كان الحكم ثنائياً بين الإنكليز وبين فريق من صنایعهم وأعوانهم في غالب الأحيان، وكان الغنم للسلطة البريطانية ".

وكذلك يذكر كوتلوف في كتابة ثورة العشرين التحررية في العراق " إن الثورة الوطنية التحررية العراقية سنة ١٩٢٠ لم تحقق جميع الأهداف التي عمل العراقيون على تحقيقها، فمطالب العراقيين المتمثلة بانسحاب الجيوش الأجنبية، والاستقلال التام، وتصفية الحكم البريطاني ما كانت مقبولة لدى الإنكليز ففرضوا نظام الوصاية على البلاد. واتخذوا إجراءات عديدة من شأنها تقوية مركزها المترنح في العراق".

بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة تم ترشيح فيصل بن الحسين ليكون ملكاً في العراق على أن يتعهد الأخير بتوقيع معاهدة تحالف مع الحكومة العراقية. وفعلاً تقرر في مؤتمر القاهرة المنعقد في ١٣ آذار ١٩٢١ ترشيح الأمير فيصل بن الحسين^(١) ليكون ملكاً على العراق لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر تمثلت بقيام النظام الملكي في العراق.

(١) للتفاصيل يراجع: كاظم نعمة، الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال، بغداد، ١٩٨٨.

ثالثاً : قيام النظام الملكي

كان من ضمن الخطة التي وضعها المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس ومستشاروه من الإنكليز، والتي وافقت عليها وأقرتها الحكومة البريطانية التمهيد لاختيار ملك لعرش العراق، الذي كان يتنافس عليه كثير من الزعماء العراقيين. وقد كان اهم الزعماء الذين رشحوا أنفسهم أو رشحهم الموالمون والأصدقاء لعرش العراق هم:

١. السيد عبد الرحمن النقيب:^(١) وهو نقيب أشرف بغداد ورئيس الحكومة المؤقتة فقد كانت له مميزات من وجهة نظر بريطانية ولكن شيخوخته ومرضه وزهده في المنصب من جهة وعدم وجود وارث موفق يخلفه في حال وفاته واحتمال وجود معارضة له لترشيحه جعلت السلطات البريطانية تغض النظر عنه.
٢. السيد طالب النقيب: ابن نقيب البصرة وكان أبرزهم وأعظمهم نشاطاً وكان هذا يتمنى أن تقوم إمارة عربية تشمل البصرة وما جاورها على غرار إمارة الشيخ خزعل أمير المحمرة. كان على اتصال بالبريطانيين كيما يضمنوا له هذا المطمح. ولكن الذي اضعف من شأنه تلك السياسة التي اتبعها في البصرة أواخر العهد العثماني والتي كانت قائمة على الاستغلال مما جعل له خصوم. وقد صار طالب النقيب يبذل كل جهده في سبيل عرقلة انتخاب الأمير فيصل بن الحسين مما اضطر السلطات البريطانية إلى اعتقاله ونفيه إلى جزيرة سيلان ثم السماح له بعد ذلك بالذهاب إلى مصر ولم يعد للعراق إلا في عام ١٩٢٥.
٣. عبد الهادي باشا العمري: رئيس الأسرة العمرية المشهورة في الموصل وهذا لم يكن له انصار يسندونه خارج الموصل أو في العراق.

(١) للتفاصيل عن عبد الرحمن النقيب يراجع : رجاء الخطاب، عبد الرحمن النقيب حياته وأراؤه السياسية، بغداد، ١٩٨٤.

أما المرشحون من غير العراقيين فهم:

١. برهان الدين: وهو نجل آخر سلاطين آل عثمان وكان له بعض المؤيدين من سكان بعض المدن، فضلاً عن كركوك وبعض الأفضية التي تغلب فيها العناصر التركمانية أو يكثر فيها المتقاعدون ممن يحنون إلى العهد العثماني ويعتقدون بلزوم عودة ارتباط العراق بالخلافة التركية. لم يلق هذا المرشح تأييداً من العراقيين الآخرين أو من البريطانيين الذين يرمون إلى قطع الصلة بين العراق والدولة العثمانية.

٢. الشيخ خزعل أمير المحمرة: وكان سخاؤه وصلته بجنوب العراق مما يجعل احتمال ترشيحه قوياً بعض الشيء.

٣. ابن سعود أو أحد أنجاله وقد فكر في إسناد عرش العراق إليه لاسيما من التابعين للمعارضة الهندية الإنكليزية. ولكن نجد من وجهة نظر معظم العراقيين إنهم لا يؤيدون ترشيحه وكذلك البريطانيين.

٤. الملك فيصل بن الحسين يعد من أقوى المرشحين لمنصب عرش العراق لأن البيت الهاشمي كان يعد أفضل البيوت لإختيار أمير يشغل عرش العراق من بين أفرادهِ. وذلك لمقامه الديني وقيامه بتزعم العرب وإعلان ثورتهم ضد العثمانيين والمطالبة بالاستقلال. وصلة الكثير من العراقيين الشخصية به.

وإستناداً إلى عرض سيرة هذه الشخصيات المرشحة لتولي عرش العراق. فقد كان الفيصل بن الحسين أوفر حظاً من الآخرين في تولي العرش نظراً لما يتمتع به من مكانة متميزة وسمعة طيبة ومواهب انتزعت إعجاب العرب والبريطانيين وتقديرهم.

كل ذلك دعا الحكومة البريطانية إلى أن تعقد مؤتمراً هدفه التوصل إلى حل عاجل وقبلت الحكومة البريطانية اقتراح المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني لعقد هذا المؤتمر في القاهرة تدرس فيه حالة المشرق العربي.

ومما كان يتعلق بالعراق تقرر في المؤتمر مناقشة علاقة الدولة العراقية الجديدة ببريطانيا، وشخصية من يتولى حكم العراق، وتشكيل قوات الدفاع (الجيش) في الدولة الجديدة، ووضع المناطق الكردية وعلاقتها بالعراق.

ولما كان الفيصل المرشح الأوفر حظاً في تولي عرش العراق فقد أوضح انه سيكون مستعداً لان يتفاوض لعقد معاهدة إنكليزية عراقية على ضوء ما ورد بصك الانتداب. فذلك أعلنت حكومة بريطانيا موافقتها على ترشيح فيصل لعرش العراق.

واستناداً لذلك أخذت بريطانيا تعمل لتهيئة الجو المناسب في العراق لمساعدة الأمير فيصل على ارتقاء العرش العراقي. وكان من التدابير التي اتخذت بهذا الصدد نفي طالب النقيب إلى سيلان، وكان طالب النقيب يعد نفسه أفضل مرشح للعرش العراقي كما تم إبعاد مستر جون فليبي عن العراق وكان هذا مستشاراً لوزارة الداخلية العراقية ويدعو للحكم الجمهوري في العراق.

وفي ١٤ تموز ١٩٢١ القى تشرشل بيانا في مجلس العموم البريطاني جاء به انه اتفق على إجلاس حاكم عربي تقبله العراق وإنشاء جيش عربي لأجل الدفاع الوطني، وإن الحكومة البريطانية لا تعارض في ترشيح فيصل لعرش العراق.

أخذت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب تمهد لاستقبال الأمير فيصل المرشح لعرش العراق وتنظم الدعاية له. وفي ١٢ تموز ١٩٢١ استقل فيصل الباخرة البريطانية من جدة متوجها إلى العراق فوصل البصرة التي لقي فيها ترحاباً من الوزراء الذين انتدبوا لاستقباله والوفد الذي أرسلته بغداد، ومن السلطات البريطانية ووجوه البصرة، ثم توجه إلى بغداد وفي طريقه زار بعض المدن العراقية حتى وصل بغداد في ٢٩ تموز من العام نفسه.

وبعد ذلك قرر مجلس الوزراء بناء على اقتراح قدمه رئيسة المنادة بالفيصل ملكاً على العراق بشرط أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، وبلغ

هذا القرار لوزارة الداخلية لتنديعه في جميع الدوائر الحكومية. وأرسل القرار إلى المندوب السامي لتصديقه، وذلك طبقاً للأصول المتبعة.

بضوء هذا القرار وجد المندوب السامي انه من الواجب عليه أن يحصل على تصريح مباشر من الأمة عند موافقتها قبل أن يوافق على القرار المذكور، وعليه فقد طلب المندوب السامي من مجلس الوزراء أن يوعز إلى وزارة الداخلية بأن تتخذ الوسائل الإدارية للحصول على تعبير رسمي عن رغائب الشعب.

ولتنفيذ ذلك تقرر إجراء تصويت على قرار مجلس الوزراء في أنحاء العراق المختلفة، وفعلاً تم التصويت الذي كانت نتيجته إن الشعب العراقي قد صوت بنسبة ٩٦% إلى جانب الأمير فيصل، ولهذا ووفقاً للاستفتاء الشعبي الذي حصل فيه الأمير فيصل على ٩٦% من أصوات الشعب العراقي جرى تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في الساعة السادسة من صباح يوم ٢٣ آب ١٩٢١ ويعد تتويجه عهد جديد في تاريخ العراق المعاصر. فمن الناحية الداخلية كان على المملكة الجديدة أن تعمل على رفع مستوى السكان الحضاري الهابط والموروث من العهد العثماني إلى مستوى أفضل ثم نشر الوية النظام والأمن في ربوع البلاد.

أما من الناحية الخارجية فكانت مشاكل العراق تدور حول علاقاته مع بريطانيا، وعمل الملك الجديد على حفظ التوازن بين الحكومة البريطانية وبين الوطنيين العراقيين إذ إن فيصل قد تأكد من إن مساعدة بريطانيا وعطفها كانا أمرين ضروريين لحماية العراق من جيرانه الطامعين من جهة ولإنهاء نظام الانتداب من جهة أخرى. وفضلاً عن ذلك فقد قدر فيصل قيمة الصداقة البريطانية حق قدرها واعتقد إن المصالح العراقية البريطانية غير متعارضة.

رابعاً: الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣)^(١)

ولد فيصل في مدينة مكة في العشرين من أيار ١٨٨٣، نشأ بين العشائر العربية، فتعلم الكثير في (مدرسة الصحراء) وعندما بلغ السابعة من عمره عاد إلى مكة وتلقى دروساً في قواعد اللغة العربية، واللغة التركية، سافر مع أبيه الشريف حسين إلى استانبول عاصمة الدولة العثمانية.

وفي استانبول بدأت حياة جديدة لفيصل، فقد درس هناك، وتعلم مبادئ اللغة الفرنسية، واستمر في حفظ القرآن الكريم على يد والده، وألم باللغة الإنكليزية حتى أتقنها بعد ذلك بشكل كبير. كما عرف مبادئ الفنون العسكرية من خلال اختلاطه ببعض ضباط الجيش العثماني.

عاد مع أبيه إلى مكة بعد أن قضى خمسة عشر عاماً في استانبول، قام فيصل بقيادة بعض الغزوات لإخضاع بعض القبائل. وفي عام ١٩٠٩ انتخب فيصل عن مدينة جدة عضواً في مجلس المبعوثان العثماني.

وعند إعلان الحرب العالمية الأولى، مثل فيصل والده الشريف حسين في المفاوضات مع الحكومة العثمانية لتوضيح موقفها من العرب، كما التقى فيصل برجال الحركة العربية في دمشق لمعرفة موقفهم من سياسة الاتحاديين العنصرية تجاه العرب، ومدى استعدادهم للثورة ضد الحكم العثماني.

وعند إعلان الثورة العربية الكبرى في ١٠ حزيران ١٩١٦ قاد فيصل الجيش العربي للقضاء على الحكم العثماني في بلاد الشام، وفعلاً نجح في مهمته وتمكن ومن إنهاء الوجود العثماني في بلاد الشام وتأسيس الحكومة العربية في دمشق في الثالث من تشرين الأول ١٩١٨^(٢) وأصبح فيصل ملكاً لها.

(١) للتفاصيل يراجع: علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق (١٨٨٣-١٩٣٣)، بغداد، ١٩٩٠.

(٢) للتفاصيل يراجع: خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠)، القاهرة، ١٩٧١.

وكان فيصل قد شارك في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ وعرض مطالب الشعب العربي في الحصول على الاستقلال. ولكن دون جدوى إذ فرضت الدول الكبرى نظام الانتداب على منطقة المشرق العربي فأصبحت سورية تحت الانتداب الفرنسي حتى تمكنت القوات الفرنسية من دخول سورية بعد معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠ التي خسر فيها الجيش السوري، وبذلك انتهت أول تجربة عربية للحكم. وخرج فيصل من دمشق وسافر بعدها إلى أوروبا وبالتحديد إلى ميناء نابولي الإيطالية. وبقي هناك حتى أواخر كانون الأول ١٩٢٠ إذ عاد إلى مدينة جدة.

وفي مؤتمر القاهرة آذار ١٩٢١ تم الاتفاق على أن يكون احد أبناء الشريف حسين حاكماً على العراق، ورأى أعضاء المؤتمر إن الأمير فيصل مناسب أكثر من غيره لتقلد هذا المنصب. وكانت هذه رغبة الحكومة البريطانية، ولذلك أبحر من ميناء جدة في ١٢ حزيران ١٩٢١ متوجهاً إلى البصرة، وبعد شهر تقريباً من وصوله العراق قرر مجلس الوزراء باقتراح من عبد الرحمن النقيب المناداة بفيصل ملكاً على العراق.

وتمت الموافقة بالأجماع على الاقتراح واشترط المجلس أن تكون الحكومة دستورية نيابية ديمقراطية، مقيدة بالقانون. ثم أعطت وزارة الداخلية تعليمات إلى متصرفي الألوية العراقية ببيان اخذ رأي الشعب في تنصيب فيصل ملكاً على العراق. وفعلاً جرى الاستفتاء بنعم لفيصل بنسبة ٩٦,٥%.

اختار فيصل يوم الثالث والعشرين من آب ١٩٢١، لاعتلاء العرش، ويصادف هذا اليوم في التاريخ الهجري (١٨ ذي الحجة ١٣٣٩) وهو اليوم الذي عهد النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بالخلافة إلى الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام). وقد أقيم في يوم التتويج احتفال كبير حضره كبار المسؤولين البريطانيين، وأعضاء الحكومة المؤقتة وشيوخ العشائر، ووجهاء المدن.

بعد إعلان فيصل ملكاً على العراق قدم عبد الرحمن النقيب استقالة وزارته، كإجراء روتيني، ثم كلفه الملك بتشكيل الوزارة الثانية. ولتنظيم العلاقة بين بريطانيا

والعراق بدأت مفاوضات لعقد معاهدة بين الطرفين. فكانت معاهدة عام ١٩٢٢ التي وافق عليها مجلس الوزراء بعد مفاوضات طويلة واعتراض من القوى الوطنية والشعب العراقي. وخلال مدة حكم فيصل الأول نجحت الحكومة العراقية بالاحتفاظ بولاية الموصل، بعد مطالبة تركيا بضم هذه الولاية إليها، كما ونجح فيصل الأول في إدخال العراق عضواً في عصبة الأمم عام (١٩٣٢) بعد مفاوضات مطولة مع الحكومة البريطانية.

وفي منتصف العام (١٩٣٣) برزت مشكلة الاثوريين^(١) في شمال العراق وتطور الأمر بعد قيام الاثوريين بحركات مسلحة استوجبت تدخل الجيش لقمع الحركة.

ومن ضمن اهتمامات الملك فيصل بمؤسسات المملكة العسكرية والسياسية والاقتصادية كان تطويره للمؤسسة العسكرية. فحين قرر مجلس الوزراء في تموز ١٩٢٢ توسيع الجيش ببارك الملك هذا القرار وأعرب عن سروره، وطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار بأسرع وقت^(٢) وحين ازدادت عوائد العراق من النفط دعا الملك الاستفادة منها في تقوية الجيش وزيادة أعداده، وتبديل طائرات القوة الجوية^(٣) بطائرات حديثة. كما ظهر اهتمام الملك بالجيش من خلال سعيه المتواصل إلى تطبيق قانون التجنيد الإجباري وزيادة أعداد المتطوعين الشباب وتنوع صنوف الجيش.

وفي الجانب الاقتصادي ادرك الملك فيصل أهمية بناء اقتصاد وطني، باعتباره احد الأسس المهمة التي يقاس من خلالها تقدم البلاد.

وكان الملك يرى أيضاً في التعليم أساس كل تقدم ينشده بلد من البلدان. فظهر اهتمامه بالتعليم من خلال ممارساته العملية في هذا الجانب وتأكيد على زيادة أعداد المدارس في المملكة والاهتمام بالكادر التعليمي.

(١) للتفاصيل عن الاثوريين يراجع: رياض رشيد ناجي الحيدري، الاثوريون في العراق (١٩١٨-١٩٣٦)، القاهرة، ١٩٧٧.
(٢) للتفاصيل عن تأسيس الجيش العراقي يراجع: رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي (١٩٢١-١٩٤١)، بغداد، ١٩٨٢.
(٣) عن القوة الجوية يراجع: عمر عادل طه، تطور القوة الجوية العراقية الملكية (١٩٣١-١٩٥٨)، رسالة ماجستير.

لقد استطاع الملك فيصل الأول بفضل شخصيته وسياسته من الإسهام في تكوين دولة العراق الحديث حتى عده بعضهم بانه " باني كيان العراق ومجدد نهضته" فقد خطى خلال السنوات الاثني عشر خطوات مهمة إلى الأمام. إذ وضعت في عهده قواعد المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وفي الثالث من أيلول ١٩٣٣ توفي الملك فيصل الأول بعد إجراء عملية جراحية في جنيف وقد استقر الرأي بالإجماع على أن الفضل في تكوين بناء العراق يعود إلى درجة كبيرة إلى حنكة فيصل الأول ونشاطه الذي لم يعرف الكلل واهتمامه الكبير بشؤون المملكة. وبإمكاننا القول إن فيصل أراد أن يجعل من العراق دولة نموذج تقتدى بها بقية الأقطار العربية^(١).

أما المس بيل^(٢) فقد كونت لنفسها قناعة عن طموحات الملك فيصل لخصتها بثلاثة: ١- عزمه على إعادة الخلافة للعرب. ٢- رغبته في رفض الانتداب في العراق ليكون لسوريا القدرة على رفضه أيضاً. ٣- طموحه إلى إنشاء دولة مسلمة تكون قدوة للعالم الإسلامي^(٣).

خامساً : قضية الموصل^(٤)

كانت الموصل حسب اتفاقية سايكس- بيكو عام (١٩١٦) المعقودة بين فرنسا وبريطانيا داخلة في المنطقة التابعة للنفوذ الفرنسي ولكن بعد إعادة النظر في خريطة سايكس - بيكو من قبل فرنسا وبريطانيا تمت الموافقة على تنازل فرنسا عنها فأصبحت الموصل في منطقة العراق أي من نصب بريطانيا وتم هذا التنازل بشكل نهائي في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠. أما الحكومة التركية فقد بقيت تطالب بالموصل وتعدّها جزء من بلادها وظلت الحال على هذا المنوال حتى اشترطت

(١) للتفاصيل عن تقييم سياسة فيصل الأول يراجع: علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول، ص ٢٧٠-٢٧١.
(٢) للتفاصيل يراجع: محمد يوسف إبراهيم القرشي، المس بيل واثرها في السياسة العراقية، بغداد، ٢٠٠٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٤١، وعن علاقته بالملك فيصل يراجع: ص ١٣٩-١٤٨.
(٤) للتفاصيل عن قضية الموصل يراجع: فاضل حسين مشكلة الموصل، بغداد، ١٩٦٧.

معاهدة لوزان عام (١٩٢٣) تسوية قضية الحدود العراقية التركية بالاتفاق بين بريطانيا وتركيا فاذا لم يتم اتفاقهما أحييت القضية إلى عصبة الأمم.

لذلك كانت قضية الموصل المشكلة المهمة الأولى التي شغلت بال الحكومة العراقية بعد انتهائها من معاهدة عام ١٩٢٢، إذ انه بانتعاش تركيا تحت زعامة مصطفى كمال أتاتورك أخذت حكومة أنقرة تطالب بولاية الموصل، هذا وكانت القوات البريطانية قد احتلت الموصل مستندة إلى المادة (٧) من هدنة موندروس التي قضت بان " للحلفاء الحق بأن يحتلوا أي نقاط ذات أهمية عسكرية في حالة حدوث ما يهدد سلام الحلفاء".

وكانت تركيا قد تنازلت في معاهدة سيفر عام (١٩٢٠) عن العراق بأجمعه بما فيه ولاية الموصل، واعترفت باستقلال العراق تحت الانتداب، ولكن هذه المعاهدة لم تنفذ بل الغيت نتيجة لانتفاضة مصطفى كمال وانتصاراته، وحينئذ عقد مؤتمر لوزان في سنتي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ لأجراء مفاوضات الصلح من جديد بين بريطانيا وتركيا وهنا وافقت بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل ولكن لم يتوصل المؤتمر إلى حل مرضٍ للقضية بالنسبة للعراقيين. فتم إحالة القضية إلى عصبة الأمم للنظر فيها وحسمها. وفي ٢٠ أيلول ١٩٢٤ بدأ مجلس العصبة بحث قضية الموصل بعد أن قدمت كل من الحكومتين المتخاصمتين مذكرات شاملة أبدت فيها وجهة نظرها. وبعد مناقشات طويلة جرت في مجلس عصبة الأمم بين المندوب التركي (فتحي بك) رئيس المجلس الوطني الكبير، والمندوب البريطاني (بارمور) ممثل بريطانيا في مجلس العصبة. تم الاتفاق على قبول رأي المندوب البريطاني في إيفاد لجنة خاصة لدرس وضع الحدود وتقديم تقريرها للمجلس وعلى ذلك قرر المجلس بالإجماع تعيين لجنة على شرط أن يوافق الطرفان المتخاصمان على قبول قرار المجلس النهائي بشأن هذه القضية فوافق على ذلك الممثل التركي والممثل البريطاني.

وفي ٣٠ أيلول ١٩٢٤ الفت لجنة التحقيق ودرس الوضعية في المنطقة المتنازع عليها وكانت اللجنة مؤلفة من (الكونت بول تلكي) المجري و (المسيو دي ويرسن) السويدي و (الكولونيل بولس) البلجيكي، وقد اجتمع أعضاء اللجنة في جنيف يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ وانتخب السويدي (المسيو دي ويرسن) رئيساً للجنة، وقد خصت اللجنة بضعة أيام للتعرف على الوثائق التي أعدتها سكرتارية عصبة الأمم والتي تخص خط الحدود بين تركيا والعراق، وقد رأت اللجنة من الضروري أن تذهب إلى المنطقة نفسها لإنجاز تحقيقها وجمع المعلومات التي تحتاجها محلياً. وقد ادركت اللجنة التحقيقية ضرورة حصولها على معلومات مستمدة من الوثائق التي تطلبها من الحكومتين البريطانية والتركية. فأرسلت اللجنة أسئلة من جنيف إلى كلتا الحكومتين وذهبت إلى لندن وأنقرة للتعرف على بعض رجال الحكومتين قبل سفرها إلى المنطقة.

وبعد أن انتهت اللجنة من دراسة كافة المستندات الموضوعية تحت تصرفها قامت بزيارة لندن وأنقرة وبغداد فلما انتهت من أعمالها وضعت تقريرها التي تضمن عدد من الاستنتاجات الجغرافية والقومية والاقتصادية والتاريخية والعسكرية والسياسية^(١). وكانت آراء اللجنة في جميع الأمور الأساسية منظمة تنظيمياً جيداً ومبنية على الحجة والمنطق وكان أهم ما ورد في توصياتها. " أن تلحق ولاية الموصل الواقعة جنوبي خط بروكسل بالعراق على شرط أن تمدد المعاهدة العراقية البريطانية لمدة خمسة وعشرين سنة ".

وفي خلال عام (١٩٢٥) وقبل أن يتناول مجلس العصبة تقرير لجنة التحقيق وقعت حوادث في تركيا والعراق كان لها الأثر في وجهات نظر أعضاء المجلس. بل لقد حدث تمرد كردي في الوقت الذي كانت لجنة التحقيق تقوم بأعمالها في ولاية الموصل. لهذا قام بتعيين (الجنرال يوهان ليدونر) الإستوني للتحقيق عن الحالة لإعلام مجلس عصبة الأمم بالحوادث التي تقع هناك وكان يساعده عضوان أخران.

(١) احمد البرقاوي، العلاقات العراقية البريطانية، ص ٩٧-٩٩.

وبعد ذلك رفعت هذه اللجنة تقريرها إلى مجلس العصبة وقد عرض تقرير (ليدونر) على مجلس عصبة الأمم يوم ١٠ كانون الأول ١٩٢٥ وكان لهذا التقرير تأثير بليغ على أعضاء المجلس عند إصدارهم القرار النهائي.

وأخيراً واستناداً إلى تقرير لجنة التحقيق وراي محكمة العدل الدولية الدائمة الاستشاري وتقرير ليدونر تقرر إعطاء الموصل إلى العراق من قبل عصبة الأمم بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ بشرط أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاماً. وان يكون ذلك بمعاهدة بين بريطانيا والعراق تتقدم بها لمجلس العصبة تتضمن الانتداب في هذه المدة.

(الفصل الثالث)

العلاقات العراقية – البريطانية (١٩٢٢-١٩٣٢) وموقف القوى الوطنية منها

أولاً: المجلس التأسيسي العراقي

ثانياً :- المفاوضات العراقية – البريطانية ومعاهدة عام ١٩٢٢

ثالثاً :- مفاوضات المعاهدة البريطانية العراقية لعام ١٩٢٦

رابعاً :- معاهدة عام ١٩٣٠

خامساً :- العراق وعصبة الأمم

سادساً :- موقف القوى الوطنية من المعاهدات العراقية – البريطانية

أولاً: المجلس التأسيسي العراقي (١)

وجه فيصل الأول خطاباً، في حفل تتويجه ملكاً على العراق، قال فيه ان أول عمل يقوم به هو مباشرة الانتخابات لتشكيل المجلس التأسيسي، وان هذا المجلس هو الذي سيضع أعضاؤه دستور استقلال العراق على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية، ويبرم المعاهدة العراقية- البريطانية.

وجاء في المادة الأولى من لائحة الانتداب البريطاني على العراق إن المنتدب يضع في اقرب وقت لا يتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب قانوناً أساسياً (دستور) للعراق يعرض على مجلس عصبة الأمم للمصادقة عليه، وهذا القانون يبين بمشورة الحكومة الوطنية ويبين حقوق الأهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم وورغباتهم، ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وترقيته كدولة مستقلة.

ويجب أن يعين هذا القانون الأساسي الأصول الدستورية التشريعية كانت أو تنفيذية التي ستنتج في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والعسكرية.

وبعد التوقيع على المعاهدة العراقية- البريطانية في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ رأى الملك فيصل الأول والحكومة العراقية (مجلس الوزراء) إن الوقت قد حان لجمع المجلس التأسيسي. وفي ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢ صدرت الإرادة الملكية بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر المواد الثلاث على الترتيب الآتي :-

١. دستور المملكة العراقية.

٢. قانون انتخاب مجلس النواب^(٢)

٣. المعاهدة العراقية- البريطانية

(١) للتفاصيل يراجع: محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، بغداد، ١٩٧٦.
(٢) للتفاصيل عن الحياة النيابية يراجع: حسين جميل، الحياة النيابية في العراق (١٩٢٥-١٩٤٦)، بغداد، ١٩٨٧.

والشروع بانتخاب المجلس التأسيسي ابتداءً من ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢ ولكن بسبب معارضة الشعب للمعاهدة والوضع السياسي السائدة المتعلق بالانتداب، انتشرت الدعوة لمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي وصدرت بعض فتاوى رجال الدين لتحريم الاشتراك في الانتخابات ما لم تستجب الحكومة لطلب الغاء الإدارة العرفية للبريطانيين، وإطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات وسحب المفتشين البريطانيين من الأولوية العراقية وإعادة المنفيين إلى وطنهم والسماح بتشكيل الجمعيات، ولذلك أجلت الانتخابات.

وفعلاً قررت وزارة عبد المحسن السعدون الاستجابة لمطالب الشعب قبل إجراء الانتخابات، فجعلت مقر المفتشين الإداريين البريطانيين في بغداد، وأصدر المندوب السامي البريطاني أمره بإرجاع المنفيين. وبذلك قررت الوزارة إجراء الانتخابات ابتداءً من ١٢ تموز ١٩٢٣ وفعلاً تم انتخاب المنتخبين الثانويين.

استقالت وزارة عبد المحسن السعدون وتلتها وزارة جعفر العسكري الأولى^(١) التي قررت إجراء انتخابات نواب المجلس التأسيسي النيابية في ٢٥ شباط ١٩٢٤، وافتتح المجلس اجتماعه في ٢٧ آذار من العام نفسه وكان عدد أعضائه (١٠٠) عضو، ألقى الملك خطاب العرش ثم انتخب عبد المحسن السعدون رئيساً له، جاء في خطاب العرش دعوة أعضاء المجلس للنظر في أمور جوهريّة وهي:-

١. البت في المعاهدة العراقية- البريطانية.

٢. سن الدستور العراقي.

٣. سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي.

(١) للتفاصيل عن الوزارات العراقية في العهد الملكي يراجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، عشرة أجزاء.

وكان تقديم البت في المعاهدة بطلب من المندوب السامي البريطاني ومؤكداً على أن لا يحتوي الدستور من المواد والمبادئ ما يتعارض مع مواد المعاهدة.

جابهت المعاهدة معارضة شديدة من الشعب، ولجات الحكومة إلى استخدام القوة، كما هدد المندوب السامي البريطاني (هنري دويس) انه في حالة عدم تحديد الموقف من المعاهدة قبل ١٠ حزيران ١٩٢٤ فانه هدد بإصدار تشريع بحل المجلس التأسيسي واحتلال بناية المجلس.

اجتمع الملك فيصل في ٩ حزيران مع مندوبي المجلس التأسيسي وطلب منهم الموافقة على المعاهدة، فاجتمع (٦٩) مندوباً في ليلة العاشر من حزيران، وطلب المعارضون إعطاء وعد من حكومة بريطانيا بإجراء تعديلات على المعاهدة، واخذ ضمان بالدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل. وعند التصويت قبل المعاهدة (٣٧) مندوباً وخالفها (٢٤) وامتنع عن التصويت (٨) مندوبين.

أما القانون الأساسي العراقي (الدستور) فقد قدم رئيس الوزراء في ٣ نيسان ١٩٢٤ لائحة القانون إلى رئيس المجلس التأسيسي لعرضه على أعضاء المجلس، وفي ٧ نيسان قرر المجلس تأليف لجنة من أعضائه تمثل الألوية العراقية لتدقيق اللائحة، وفي ١٠ تموز ١٩٢٤ تم إقرارها بعد تعديلات طفيفة.

تضمن القانون الأساسي مقدمة وعشرة أبواب. تضمن الباب الأول (حقوق الشعب) واهم مبادئه : لا فرق بين العراقيين أمام القانون وان اختلفوا بالقومية والدين واللغة، وان الحرية مصونة لجميع سكان العراق، وان للعراقيين حرية إبداء الراي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات، وان الإسلام دين الدولة الرسمي، وان اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

كما عرضت لائحة قانون انتخاب النواب على المجلس التأسيسي في ٢١ تموز ١٩٢٤ وشرع المجلس بالنظر فيها ومناقشتها في ٢٦ تموز ووافق عليها في ٢ اب من العام نفسه. تضمن قانون انتخاب النواب مبدأ الانتخاب على درجتين أي

الانتخاب غير المباشر، ويجب أن ينتخب نواب إضافيون يمثلون الطائفتين المسيحية واليهودية في الوية بغداد والموصل والبصرة.

ويقسم العراق إلى ثلاث مناطق انتخابية، وكل لواء يعد دائرة انتخابية ويجري الانتخاب بالتصويت السري.

ثانياً : المفاوضات العراقية- البريطانية ومعاهدة عام ١٩٢٢

كان الملك فيصل عنصر تهدئة في العلاقات البريطانية العراقية. فقد استطاع أن يستحوذ على ثقة الوطنيين العراقيين، وان يجمع حوله عدداً من الرجال المقتدرين الذين كانوا في خدمته في الحجاز وسوريا. ولما انتقل فيصل إلى بغداد رحل هؤلاء معه إلى جانب بعض السوريين. وبمرور بعض الأشهر حصلت خلافات بين الوافدين الجدد الذين جاءوا مع فيصل وبين بعض السياسيين العراقيين. غير إن فيصل استطاع بشخصيته وزعامته أن يزيد التآلف بينهم فاحترموه جميعاً ولكنهم لم يحبوه.

لذلك نجد إن دور الملك فيصل في العراق لم يكن سهلاً إذ كان عليه أن يؤدي دور الوسيط بين بريطانيا والحركة الوطنية في العراق، وكان كل همه أن ينظم العلاقات بينه وبين بريطانيا بشكل يرضي الشعب العراقي ويحقق له أمانيه في الاستقلال وفي نفس الوقت يرضي الحكومة البريطانية التي ساندته وأيدته حتى نال عرش العراق.

ولغرض تنظيم هذه العلاقة بين الدولتين بدأت بريطانيا بانتهاج سياسة جديدة في العراق قائمة على عقد معاهدة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية تحل محل صك الانتداب مع تحقيق بعض المكاسب لبريطانيا وهي تخفيض نفقات الاحتلال. فلذلك لم يمض على حفلة تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق بضعة أيام حتى قدم المعتمد السامي البريطاني في العراق مسودة للمعاهدة كانت مجرد اجتهاد

للتوصل لصيغة نهائية، وتتكون المسودة من (١٥) مادة بدون مقدمة^(١) ، والتي كانت بمضمونها تنفيذ للانتداب وليست بديلاً عنه.

ومن هنا كان على عاتق الوزارة العراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب، والذي كلفه الملك فيصل بتشكيلها بعد تتويجه، مهمة التوفيق بين نظرية البريطانيين في حكم العراق ونظرية العراقيين الذين كانوا يطمعون في نيل الاستقلال وإلغاء الانتداب.

وعلى ضوء ما ورد في مسودة المعاهدة بدأت المفاوضات وإبداء الرأي ووجهات النظر من مسؤولي حكومتي الطرفين، بريطانيا والعراق. وكان الوفد العراقي يرى وجوب (إلغاء الانتداب) صراحة وعلى حق العراق في التمثيل الخارجي.

استمرت المفاوضات وإبداء الرأي حتى قرر مجلس الوزراء العراقي في ٢٥ تموز ١٩٢٢ قبول المعاهدة شرط وجوب تصديق المجلس التأسيسي عليها.

وتم التوقيع على المعاهدة في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ وتقرر نشرها في لندن وبغداد في ١٣ تشرين الأول من العام نفسه. وصدر بعد ذلك عن الملك فيصل الأول بلاغ بين فيه الأسس والمنافع والمصالح المتبادلة لتي دفعت العراق إلى عقد المعاهدة مع بريطانيا.

ومن اهم هذه الأسس اعتراف بريطانيا بالاستقلال السياسي للعراق وباحترام سيادته الوطنية. وفي بريطانيا اصدر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بلاغاً في لندن يوم نشر المعاهدة بين فيه " إن الحكومة البريطانية سوف تعمل بعد تعيين حدود العراق ما في وسعها لإدخال العراق في عصبة الأمم ". بعد هذا أخذت بريطانيا تعمل على تهيئة العراق بواسطة الملك وحكومته لإجراء انتخابات للمجلس التأسيسي ليأتي بممثلين يوافقون على المعاهدة.

لقيت معاهدة عام ١٩٢٢ معارضة شديدة من جميع طبقات الشعب العراقي الذي كان يسعى إلى إلغاء الانتداب وتحقيق الاستقلال لبلاده، فلذلك اصر على رفض

(١) للتفاصيل عن المسودة والمفاوضات يراجع: البرقاوي، العلاقات لسياسية بين العراق وبريطانيا، ص ٣٥-١١.

الانتداب البريطاني وعلى عقد أي معاهدة لا تنص على إلغاء الانتداب. وفي نفس الوقت اصر الإنكليز على وجوب عقد معاهدة بينهم وبين العراق تتقصر ثوب الانتداب ولهذا قررت الوزارة العراقية السير في المفاوضات سرا.

وبعد نشر مواد المعاهدة في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٢ بدأت الصحافة تهاجمها، فقامت مظاهرة من الشارع العام إلى الدار التي يسكنها رئيس الوزراء. وأخذت الاحتجاجات تنهال بكثرة ، وعلى الرغم من إن البلاد كانت قد فجعت قبل مدة قصيرة بنفي زعمائها المعارضين للمعاهدة وإقفال عدد من الصحف وتعطيل الأحزاب السياسية العراقية.

وبسبب المعارضة الشديدة للشعب العراقي وللأحزاب السياسية ورجال الدين للمعاهدة قدمت الوزارة الائتلافية البريطانية التي تم في عهدها تكوين المعاهدة والمصادقة عليها استقالته وجاءت بوزارة جديدة امتنعت عن التصديق على المعاهدة مما كان له الأثر الكبير في مستقبل الوضع في العراق. وأصبحت القضية العراقية عقبة بارزة في طريق الانتخابات العامة التي أعقبت سقوط الوزارة البريطانية وعند ذلك ثارت حملة صحفية كبيرة ضد الحكومة البريطانية لصرفها المبالغ البريطانية الهائلة على العراق وتولى عدد من أعضاء مجلس النواب البريطاني الجديد الزام الحكومة البريطانية بالجلء عن العراق في أول فرصة.

وفي الوقت نفسه قد رفض مندوبو الأتراك رفضاً باتاً في مؤتمر لوزان قبول أي فكرة تقضي بإبقاء ولاية الموصل تابعة للعراق كما انهم رفضوا إحالة قضية الحدود العراقية التركية إلى عصبة الأمم فافسح هذا الوضع لبريطانيا لكي ترفض التصديق على المعاهدة وهكذا بقي مصير العراق معلقاً مدة أربعة اشهر طغت عليه في خلالها الدعاية التركية إذ لم يكن قد بت في امر إعادة الموصل إلى تركيا أو إبقائه مستقلاً. ونتيجة لذلك استدعي السير برسي كوكس إلى لندن لحضور المؤتمر الوزاري الذي عقده الوزارة البريطانية للبت في مصير العراق. وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٣ سافر برسي كوكس إلى لندن وعهد لأعماله إلى هنري دويس. عاد

برسي كوكس ومعه مسودة بروتوكول (ملحق) لمعاهدة التحالف بين بريطانيا والعراق وهو الذي نتج عن المذاكرات التي جرت في المؤتمر الوزاري البريطاني وقد كان نتيجة لذلك أن انقصت مدة المعاهدة من عشرين عاماً إلى أربعة أعوام. على أن تبدأ هذه المدة من تاريخ التصديق على معاهدة الصلح مع تركيا.

وجد هذا الملحق بعض القبول من الشعب العراقي إلا إن التوقيع على المعاهدة وملحقها لم يقض على الحركة الوطنية المعارضة وبدأت السياسة البريطانية تواجه بعض المصاعب سيما وان تركيا كانت متصلبة في مسألة الموصل. ورفضت اعتبار هذه المنطقة خارجة عن سيادة المنطقة التركية. وعلى اثر ذلك استقالت وزارة النقيب ولكن سرعان ما تألفت بدلها وزارة عبد المحسن السعدون التي وافقت على المعاهدة وتعهدت بالعمل على انتخاب المجلس التأسيسي ووجهت أنظار الجميع إلى ما وراء الحدود وإلى الخطر الخارجي التركي على وحدة العراق في ولاية الموصل وكان تقليص مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى اربع سنوات قد اظهر للشعب العراقي قرب الوصول إلى الاستقلال وبالفعل قام عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء بالتوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة.

وبعد إجراء انتخابات المجلس التأسيسي ليتم التصديق على المعاهدة والبروتوكول الملحق بها. فقد افتتح المجلس اجتماعاته في ٢٧ آذار ١٩٢٤ وقد حضر الافتتاح (٨٤) نائباً من مجموع (١٠٠) نائب والقى الملك فيصل الأول كلمة الافتتاح واهم ما جاء فيها: البت في المعاهدة العراقية البريطانية لتثبيت سياستها، وسن الدستور العراقي لتأمين حقوق الأفراد والجماعات وتثبيت السياسة الداخلية، وسن قانون الانتخابات للمجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الأمة ويراقب سياسة الحكومة وأعمالها.

رفض أعضاء المجلس التأسيسي التصديق على معاهدة ١٩٢٢ مما ولد غضب الحكومة البريطانية، فتدخل الملك فيصل الأول واستعمل نفوذه الشخصي لحسم المشاكل وتوحيد الرأي للتوقيع على المعاهدة سيما وان حكومة بريطانيا هددت عن

طريق مندوبها في العراق بانه يجب على أعضاء المجلس إبرام المعاهدة بدون أي تعديل.

وجهت الحكومة البريطانية إنذاراً إلى حكومة العراق انه في حالة عدم التصديق على المعاهدة سيعرض العراق إلى المصائب ونتيجة لذلك اصدر رئيس المجلس التأسيسي دعوة إلى النواب للحضور إلى بناية المجلس وكانت الساعة العاشرة والنصف مساءً فحضر (٦٨) نائباً من اصل (١٠٠) نائب وبعدها أقيمت أبواب بناية المجلس ومنعت القوات المسلحة اقتراب أي احد من البناية.

افتتح رئيس المجلس عبد المحسن السعدون^(١) الذي استقال من وزارته، الجلسة قائلاً بان دعوة المجلس للاجتماع جاءت حسب طلب الملك فيصل لان المندوب السامي البريطاني ابغاه بان تأجيل المذكرات في المعاهدة إلى الغد يعد رفضاً للمعاهدة فبناء عليه تمت الدعوة لعقد المجلس.

وبعد اطلاع أعضاء المجلس على المعاهدة والبرتوكول فوجدها تحتوي على بنود ثقيلة لا تمكن للعراق من القيام بمسؤوليات التحالف المرغوب ، وكان المندوب السامي قد وضح إن حكومته ستعدل بالسرعة الممكنة هذه الاتفاقية بعد تصديق المجلس عليها، والدخول بعد التصديق فوراً في المفاوضات مع الحكومة البريطانية لأجل الحصول على التعديلات المقترحة من قبل لجنة المجلس التأسيسي العراقي. وتصبح معاهدة عام ١٩٢٢ لاغية لا حكم لها اذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها.

وبعد ذلك جرى التصويت على هذا التقرير في المجلس فنال (٣٧) صوتاً وعدد المعارضين (٢٣) و (٨) أعضاء لم يصوتوا بنعم أو لا. وعند ذلك حصلت الأكثرية بصالح الموافقة على المعاهدة.

(١) للتفاصيل يراجع: لطفى جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في السياسة العراقية، بغداد.

وبهذه الطريقة والتهديدات والإنذارات وإعطاء الوعود بتعديل الاتفاقية المالية وبالمحافظة على حقوق العراق بولاية الموصل تمت الموافقة على المعاهدة العراقية البريطانية من قبل المجلس التأسيسي ولكن الشعب العراقي قابل هذه النتيجة بسخط عام على المعاهدة، وعلى عاقيدها. وقد ظل الاستياء في نفوس المعارضين مدة طويلة بحيث كان يظهر في كل مناسبة.

وفي ٢١ حزيران ١٩٢٤ تم التصديق على المعاهدة من جانب البرلمان البريطاني وفي ٢٧ أيلول ١٩٢٤ أقرها مجلس عصبة الأمم. وخلال الاطلاع على نصوص معاهدة عام ١٩٢٢^(١) وملحقاتها يتضح إن المعاهدة بنصوصها وملحقاتها صورة طبق الأصل لصك الانتداب الذي يكن له الشعب العراقي كل كراهية.

مفاوضات معاهدة ١٩٢٦

تعد قضية الموصل من اهم القضايا التي اتخذتها حكومة بريطانيا كذريعة لتمديد معاهدة عام ١٩٢٢ إلى خمسة وعشرين عاماً عن طريق عقد معاهدة جديدة بينها وبين العراق عام ١٩٢٦. فبعد صدور قرار عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ بين تركيا وبريطانيا والذي جاء به أن تكون المنطقة المتنازع عليها جميعها ضمن المملكة العراقية واشترطت لذلك شروط أهمها ((أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاماً وان يكون ذلك بمعاهدة بين بريطانيا والعراق وتقدم بها لمجلس عصبة الأمم تضمن بها الانتداب في هذه المدة.

ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية بإعداد مسودة معاهدة جديدة لتمديد أمد المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ إلى (٢٥) سنة، وبدأت المحادثات لعقد هذه المعاهدة في أواخر عام ١٩٢٥. وكانت بريطانيا تعد عقد هذه المعاهدة على جانب

(١) للتفاصيل عن مواد المعاهدات للأعوام (١٩٢٢-١٩٣٠) يراجع: احمد البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا، منتشراً شفيلى العراق في سنوات الانتداب البريطاني.

من الأهمية لأنها عدتها هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها تأمين وتركيز حدود العراق.

أما موقف السلطات العراقية فإنها كانت ترغب في معاهدة جديدة تحتوي على التعديلات التي كان قد طالب بها المجلس التأسيسي أثناء إبرام وتصديق معاهدة عام ١٩٢٢ التي كانت تهدف إلى تعديل الاتفاقيات العسكرية والمالية.

قدمت الحكومة البريطانية مسودة المعاهدة الجديدة إلى الحكومة العراقية في ٢٨ كانون الأول ١٩٢٥ مع التأكيد على ضرورة توقيع وإبرام المعاهدة في أقرب وقت ممكن بناءً على قرار مجلس عصبة الأمم. فلذلك نجد إن ما جاء في البروتوكول الملحق بمعاهدة ١٩٢٢ والذي تضمن تخفيف مدة المعاهدة من عشرين عاماً إلى أربع سنوات قد الغي لان المعاهدة الجديدة قد حددت بخمسة وعشرين عاماً.

أثار قرار عقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا لتمديد مدة الانتداب إلى (٢٥) عاماً اعتراض مجلس الوزراء العراقي الذي لا يرى إمكان البحث في تمديد اجل هذه الاتفاقيات للمدة المطلوبة بلا قيد ولا شرط. ولا يتصور إن مجلس الأمة يوافق على ذلك وعليه يقترح مجلس الوزراء أن تطوى العبارة الواردة في المعاهدة الجديدة، وان تعقد بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذيلاً للمعاهدة الجديدة، على أن يعاد النظر فيها وفقاً للمادة (١٨) من معاهدة ١٩٢٢ كل أربع سنوات مرة.

كما طالب مجلس الوزراء بان تسعى حكومة بريطانيا لإدخال العراق في عصبة الأمم خلال الأربع سنوات التي هي مدة معاهدة ١٩٢٢ كما ورد في المادة (٦) منها، واذا رفضت عصبة الأمم ذلك فعليها أن تقدمه كل أربع سنوات مرة.

ولما بلغ وكيل المندوب السامي البريطاني بقرار مجلس الوزراء المعارض لتمديد مدة المعاهدة إلى (٢٥) سنة فقد كتب إلى الملك فيصل الأول في كانون الثاني ١٩٢٦ يقول إن أمام العراق احد الأمرين:

قبول التمديد بالصيغة التي وضعتها حكومته، أو التنازل عن الموصل للأتراك، أما تعديل المعاهدة بموجب نظر الحكومة العراقية فان الحكومة البريطانية غير مستعدة له.

ونتيجة لذلك عقد مجلس الوزراء في الخامس من كانون الثاني ١٩٢٦ جلسة واتخذ قراراً بالتمسك بقراره السابق لأنه من الصعب جداً أن يوافق مجلس الأمة على المعاهدة بنصها الحالي، مع المادة الإضافية المقترحة بالتمديد.

صدق الملك فيصل الأول على قرار مجلس الوزراء المعارض لتمديد مدة المعاهدة وافر بتبليغه إلى المعتمد السامي البريطاني في العراق بالطرق المألوفة. وبعد اطلاع الأخير عليه احتج واكد مرة أخرى رفض وزارة المستعمرات البريطانية تعديل المعاهدة وفقاً لوجهة نظر مجلس الوزراء العراقي.

ورداً على قرار مجلس الوزراء أشار المعتمد السامي إلى إن المعاهدة نفسها تجابه بمعارضة شديدة في بريطانيا من حزبي العمال والأحرار اللذين يعارضان التوسع في التزامات بريطانيا في العراق وهدد بأن مجرد علم عصبة الأمم بالوضع في العراق فإنها ستوصي بإعطاء الموصل كلها إلى تركيا.

بعد ذلك تكونت لدى رئيس الوزراء قناعة بان المفاوضات مع المندوب السامي حول المعاهدة قد وصلت إلى حد لا يمكن التوصل إلى أي اتفاق حول النقاط المختلف عليها من الحكومتين. مع انه في نفس الوقت يعتقد بضرورة عقد المعاهدة للمحافظة على مصلحة البلاد وحمائتها من الأخطار التي تهددها ولكنه مع ذلك كان لا يجد مبرراً لقبول المعاهدة بنصها المقدم دون التعديلات التي قررتا الوزارة في ٢٩ كانون الأول ١٩٢٥.

وعلى اثر ذلك قدم رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون استقالته ولكن الملك فيصل رفض هذه الاستقالة، وفي نفس الوقت يظهر إن المندوب السامي قد سمع باستقالة رئيس الوزراء العراقي فوجد إن ذلك سيؤدي إلى إرباك الموقف البريطاني أمام

عصبة الأمم والى تعقيد موقف الحكومة البريطانية على إضافة مادتين للمعاهدة الجديدة تتعلق بإمكانية دخول العراق عضواً في عصبة الأمم وإجراء أي تعديل يمكن على اتفاقية ١٩٢٢.

كانت المادتين المقترحة من المندوب السامي لم تجد نفعاً لذلك طلب إلى رئيس الوزراء العراقي أن يخبر البرلمان العراقي بوجهة نظر بريطانيا حول التعديلات التي أجريت والتي لا يمكن إجراء غيرها. كما انه اخبره بان الحكومة البريطانية ترغب في أن تفهم الحكومة العراقية إن المعاهدة الجديدة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها بريطانيا أن تحصل للعراق على الموصل وفي حالة رفض البرلمان للمعاهدة فيجب أن لا ينتظر أي مساعدة من حكومة بريطانيا بشأن الموصل. أي إن تصديق المعاهدة يعني المحافظة على الموصل بينما يحصل العكس اذا رفضت المعاهدة.

لهذا نجد إن مجلس الوزراء العراقي قد قرر قبول المعاهدة بنصها بجلسة ١١ كانون الثاني ١٩٢٦. بعد ذلك قام رئيس الوزراء بإحالة المعاهدة الجديدة إلى مجلس الأمة وقدم مذكرة تبريرية استعرض فيها تطور مشكلة الموصل، والأسباب الموجبة لقبول المعاهدة على أساس إنها مجرد تمديد للمعاهدة السابقة فلذلك لا تستوجب المناقشة.

عارض بعض أعضاء مجلس النواب الموافقة على المعاهدة دون مناقشة بنودها. وتركوا قاعة المجلس لذلك اضطر رئيس الوزراء إلقاء كلمة في المجلس واهم ما جاء فيها:

" إن عدم إقرار المعاهدة معناه خسارة الموصل " فطلب رئيس مجلس النواب إجراء تصويت فردي في قبول المعاهدة أو رفضها، فكانت الموافقة على قبول المعاهدة بإجماع الأعضاء الحاضرين في المجلس وعددهم (٥٨) عضواً، علماً بان العدد الكلي (٨٨) عضواً. أما مجلس الأعيان فقد حصل فيه نفس ما حصل في مجلس النواب من الاستعجال في المناقشة والذي ساعد على ذلك انه لم يكن هناك

معارض للمعاهدة إلا احد الأعيان وهو مولود مخلص. وبهذا تم إقرار معاهدة عام ١٩٢٦ من قبل مجلس النواب ومجلس الأعيان وأصبحت جاهزة لعرضها على مجلس عصبة الأمم في شهر آب لإقرارها.

ثالثاً: مفاوضات تعديل المعاهدة البريطانية العراقية لعام ١٩٢٦

كان العراقيون ملكاً وحكومة وشعباً يشعرون بان إدارة البلاد في الواقع هي بيد الموظفين البريطانيين كما كانوا يشعرون بثقل أحكام المعاهدات والاتفاقيات التي قيدتهم بريطانيا بها. ولذلك بذل الشعب العراقي بقيادة الملك والحكومة كل جهد للتخفيف من نفوذ الإنكليز في تسيير شؤون البلاد عن طريق تعديل المعاهدات والاتفاقيات التي كانت ملحقة بها، واتخذ الملك فيصل الأول سياسة خذ وطالب وعلى هذا فقد بدأت الاتصالات مع حكومة بريطانيا بقصد الوصول إلى التعديل من ناحية ومن ناحية أخرى قام رئيس الوزراء جعفر العسكري في ٢٣ أيار ١٩٢٧ برفع كتاب إلى الملك فيصل جاء فيه:

" لقد حان الوقت إنهاء المسائل المعلقة بين الحكومة البريطانية والحليفة العظمى (بريطانيا) ".

والمسائل المعلقة التي كانت تهدف الوزارة إلى إنهاؤها هي دخول العراق في عصبة الأمم وتعديل الاتفاقيات السابقة وعقد معاهدة جديدة، وتسجيل أراضي ميناء البصرة باسم الحكومة العراقية والسير في سياسة إنشاء الجيش بصورة مستقلة وتشريع قانون الدفاع الوطني.

ولهذا وضعت وزارة جعفر العسكري^(١) الثانية في منهاجها في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٧ إنجاز تعديل الاتفاقيات التي شرعت فيه الوزارة السابقة. وعلى اثر ذلك تألفت لجنة وزارية لتدقيق الأوراق المتعلقة بالمفاوضات التي جرت من قبل بين

(١) للتفاصيل يراجع: علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦، بغداد.

وزارة عبد المحسن السعدون والمندوب السامي بخصوص الاتفاقيتين المالية والعسكرية. وتقديم تقرير مفصل.

وقد اجتمعت اللجنة الوزارية اكثر من مرة ودرست المراسلات التي جرت فأعربت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تحل معاهدة عام ١٩٢٢ المعدلة بمعاهدة ١٩٢٦ على أن يتناول التعديل فيها ما يضمن تقدم العراق نحو الاستقلال.

كان هذا موقف وزارة جعفر العسكري الثانية أما موقف الحكومة البريطانية فقد كان مخالفاً للسياسة التي اختطتها الوزارة العراقية فقد كان الجانب البريطاني حريصاً على عهد الانتداب طيلة المدة المقررة وهي (٢٥) سنة. ولكن الوزارة العسكرية قاومت هذا التمهل من قبل البريطانيين وزاد من مقاومتها موقف الملك فيصل الذي كان يؤيد موقف حكومته في هذه القضية ولكنه في نفس الوقت كان يحاول التوفيق بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية.

وافقت حكومة بريطانيا على وجهة نظر الحكومة العراقية في إجراء تعديل في المعاهدة والاتفاقيات، بعد تفهمها لمطالب العراقيين العادلة، فبدأت المفاوضات مع المندوب السامي في بغداد ولكن نرى إن المفاوضات من العراقيين والبريطانيين لم يتوصلوا إلى نتيجة حاسمة لمفاوضتهم في بغداد لان كل من الطرفين كان يتمسك بوجهة نظره تمسكاً قوياً. فنقلت المفاوضات إلى لندن لان الابتعاد عن بغداد في المفاوضات يتيح لها السرية مما يساعد على الاستقرار في داخل العراق والحد من المعارضة التي كانت موجودة. كما إن الاتفاق مع المفاوضات البريطانيين في لندن يكون اسرع واسهل منالاً منه في بغداد.

وبناءً على ذلك سافر رئيس الوزراء جعفر العسكري إلى لندن في ١٤ أيلول ١٩٢٧ مع عدد من الوزراء لإجراء المفاوضات مع الجانب البريطاني.

بدأت المفاوضات في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٧ في وزارة المستعمرات البريطانية بين الملك فيصل ووزير المستعمرات البريطانية.

قدمت الحكومة البريطانية مذكرة للملك فيصل وضمت فيها بعض الأمور التي تتعلق بموقف بريطانيا من التجنيد الإلزامي، ودخول العراق عصبة الأمم والصلات المستقبلية بين العراق وبريطانيا. ووعده من حكومة بريطانيا بتحقيق رغبات الملك فيصل في تعديل المعاهدة بصورة ملائمة على شرط أن يعمل الملك وحكومته بعد تلك التعديلات بتعاون حقيقي مع المعتمد السامي والمستشارين البريطانيين.

ونتيجة لذلك قام الملك بالاجتماع في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٧ مع الوفد البريطاني للرد على المذكرة البريطانية.

استمرت المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والعراقية وتمسكت كل جهة باقتراحاتها. فبريطانيا لا توافق على ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم عام ١٩٢٨ ولم ترضى بتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية. كما أهملت أي مطلب من الجانب العراقي. وعلى اثر فشل المفاوضات بين الحكومتين عاد رئيس الوفد العراقي جعفر العسكري إلى بغداد في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٧ واعلن انه سوف يستقيل من منصبه.

ولكن بعد يومين حدث تبدل مفاجئ في موقف الحكومة البريطانية بعد كلمة للملك فيصل، في مأدبة عشاء، وضح فيها إن العراق له رغبة كبيرة في أن يكون صديقاً وحليفاً لبريطانيا، وقال إن من الأفضل لمصلحة البلدين أن تكون علاقتهما على صلات الود المتبادل.

أثرت كلمات الملك فيصل كثيراً في الوزراء البريطانيين مما أدى إلى إعادة النظر في المفاوضات والرجوع إليها فعقد اجتماع بين الملك فيصل ووزير المستعمرات البريطانية والسير هنري دوبس^(١)، المندوب السامي البريطاني في العراق، وبحث في الاجتماع بعض مواد المعاهدة المختلف عليها. مما أدى إلى تقارب في وجهات النظر بين الملك فيصل والحكومة البريطانية فلذلك برق الملك فيصل إلى رئيس

(١) للتفاصيل يراجع: انعام مهدي، هنري دويس واثره في السياسة العراقية (١٩٢٣-١٩٢٩)، بغداد.

وزرائه بالرجوع إلى لندن لاستئناف المفاوضات، وبالفعل رجع جعفر العسكري إلى لندن في ١٢ كانون الأول ١٩٢٧ ووقع على المعاهدة.

وبعد التوقيع على المعاهدة نشرت في بغداد عند ذلك أثارت ضجة عظيمة بين الشعب العراقي فاستقالت وزارة جعفر العسكري وتولى عبد المحسن السعدون الوزارة الجديدة الذي قام بحل مجلس النواب وجرى انتخابات جديدة لإجراء استفتاء رأي البلاد في المعاهدة. وعند عرض المعاهدة على المجلس النيابي قامت ضجة عليها، فقامت الحكومة البريطانية بسحبها لأنها وجدت المعارضة شديدة لها سواء من المجلس النيابي أو من مجلس الوزراء وأبدت الحكومة البريطانية موافقتها على عدم الأخذ بمعاهدة عام ١٩٢٧ وإلغائها.

وبذلك نستطيع أن نقول إن ذلك كان نصراً هائلاً لسياسة الملك فيصل الأول، وفشل لسياسة هنري دوبس المعتمد السامي البريطاني، ولما كانت مدة الأخير كمندوب سامي في العراق قد قاربت على الانتهاء فقد عين بدله (كلبرت كلايتن) الذي كان خبيراً بالشؤون العربية وقد عمل على تحسين العلاقات بين العراق وبريطانيا. فاعلن إن السياسة البريطانية قد اتجهت اتجاهاً جديداً، وإن بريطانيا عازمة على إنهاء انتدابها على العراق وتحديد علاقاتها معه بمعاهدة تحالف تخرج إلى حيز الوجود بعد تحرر العراق من الانتداب ودخوله عضواً في عصبة الأمم.

رابعاً : المفاوضات لعقد معاهدة عام ١٩٣٠

تعد معاهدة عام (١٩٣٠) أهم المعاهدات التي عقدت بين العراق وبريطانيا لأنها ألغت الانتداب على العراق وخلّصت الخزانة العراقية من الأعباء التي كانت تتحملها تجاه الموظفين والمستشارين والخبراء البريطانيين علاوة على النفقات التي كانت تصرف على المعتمد السامي وحاشيته. ونجدها أيضاً قد ألغت الامتيازات العدلية واطلقت يد الحكومة في التمثيل الخارجي وأتاحت له الوصول إلى مصاف الدول المستقلة. وأوصلته إلى عصبة الأمم.

وفي عهد وزارة نوري السعيد^(١) ٢٣ آذار ١٩٣٠، ومنذ استلامه لرئاسة الوزارة اخذ يسعى إلى التفاهم مع الإنكليز وشاركه الملك فيصل بالعمل على عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، وبالفعل بدأت المفاوضات بين الوفدين العراقي والبريطاني من اجل عقد معاهدة جديدة، وكان محور النقاش في الاجتماع الأول الذي عقد في بغداد في ٣ نيسان ١٩٣٠ يتضمن: أن تبقى المحادثات سرية وان المعاهدة ستكون نافذة المفعول قبل دخول العراق في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ أو بعد دخوله.

وفي ٨ نيسان عام ١٩٣٠ عقد الاجتماع الثاني بين الوفدين البريطاني والعراقي بشأن عقد معاهدة جديدة بين الطرفين وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على إصدار البلاغ التالي لنشره في الصحافة وجاء فيه.

١. إن المعاهدة التي يجري التفاوض بشأنها لا تصبح نافذة المفعول إلا عندما يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم.

٢. إن وضع العراق في ظل هذه المعاهدة هو وضع الدولة المستقلة الحرة.

٣. حين توضع المعاهدة موضع التنفيذ تصبح المعاهدات السابقة بين بريطانيا والعراق لاغية وينتهي الانتداب.

ثم أضيفت كلمتين على مقدمة المعاهدة بناءً على اقتراح الملك فيصل الأول وهما الاستقلال التام فأصبحت كالاتي "اتفاق الطرفين الساميين على عقد معاهدة جديدة على قواعد الحرية والمساواة التامتين والاستقلال التام".

بعد ذلك انتقل الوفدان إلى مناقشة مواد المعاهدة وأخيراً تم الاتفاق على أن تهيأ المعاهدة وملحقاتها باللغة الإنكليزية واللغة العربية للتوقيع في ٣٠ تموز ١٩٣٠ بعد الاتفاق على موادها الإحدى عشرة مادة مع ملحق عسكري مكون من سبع فقرات وملحق مالي من خمس فقرات. والحق بالمعاهدة اتفاقية عدلية في ٤ آذار ١٩٣١ وعلى اثر ذلك تم حل المجلس النيابي وتقرر إجراء انتخابات عامة لإبداء الأمة

(١) للتفاصيل يراجع: عبد الرزاق النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢؛ سعاد رؤوف، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية (١٩٣٢-١٩٤٥).

رايها في هذه المعاهدة على السنة نوابها. وقد استطاعت الحكومة العراقية أن تحصل على الأكثرية.

فلما اجتمع المجلس في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ وعرضت المعاهدة في جلسة تاريخية دامت اربع ساعات أسفرت عن قبول المعاهدة بأكثرية (٦٩) صوتاً ضد (١٣) صوتاً وتغيب (٥) أعضاء من النواب.

هذا وقد واجهت بنودة معاهدة عام ١٩٣٠ عدم ارتياح من الشعب العراقي وعدد من السياسيين، لان بعض بنود المعاهدة قد منحت بريطانيا امتيازات عسكرية ومالية وسياسية، وعلى الرغم من هذه المعارضة إلا إن آخرين اكدوا إن المعاهدة منحت العراق حق الدخول عضواً في عصبة الأمم.

خامساً : العراق وعصبة الأمم^(١)

كانت فكرة الانتداب بغیصة جداً في العراق، ولم تجد بريطانيا من الملائم أن تفرض على السكان نظاماً يجاهرونه بالعداء لذلك طلبت من عصبة الأمم أن تستبدل النظام بمعناه الخاص بنظام جديد يقوم على أساس معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا وقد وافق مجلس عصبة الأمم على محتويات الطلب البريطاني واعتبرتها منسجمة مع أحكام المادة (٢٢) من ميثاق العصبة فكان معاهدة عام ١٩٢٢ التي تحتوي على نفس مواد صك الانتداب تقريباً وتعد هي ولادة الانتداب ومعاهدة عام ١٩٢٦ كانت تمثل نضج الانتداب ومعاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانيا عام ١٩٣٠ تقابل نهاية الانتداب^(٢)

بدأت محاولات العراق دخول عصبة الأمم خلال المفاوضات التي جرت عند عقد معاهدة عام ١٩٢٢ فقد ورد ضمن المفاوضات بأن ((يتعهد صاحب الجلالة ملك

(١) عامر سلطان، العراق وعصبة الأمم (١٩٢٠-١٩٣٢)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
(٢) محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، بغداد، ١٩٤٥، ص ٧١-٧٢.

بريطانيا بأن يبذل مساعيه الحسنة لتأمين إدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في اقرب وقت ممكن ((. ولكن ذلك تأجل لأسباب عديدة تتعلق بسياسة بريطانيا آنذاك.

وفي مفاوضات معاهدة عام ١٩٢٦ أوضحت حكومة بريطانيا إن ملك بريطانيا سينظر في إمكانية إدخال العراق عضواً في عصبة الأمم، ولكن ذلك تأجل أيضاً فقد عزت حكومة بريطانيا إلى إنها لم تستطع عرض قضية إدخال العراق في عصبة الأمم في عام ١٩٢٨ لان ذلك كان خدعة لتركيا مما يسمح لها بعد ذلك أن تعود إلى إثارة قضية الموصل بكاملها وترمي بالعراق مرة أخرى في جو من القلق والحيرة.

وفي عام ١٩٢٩ استطاعت الحكومة العراقية أن تحصل على تصريح من الحكومة البريطانية جاء فيه:

أ- إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لتأييد ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم عام ١٩٣٢.

ب- إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستبلغ مجلس عصبة الأمم في اجتماعه المقبل إنها قررت عدم المضي في معاهدة عام ١٩٢٧.

ج- إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستبلغ مجلس عصبة الأمم في اجتماعه إنها تتوي بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من معاهدة عام ١٩٢٦ الإنكليزية العراقية أن توصي بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في عام ١٩٣٢.

ويلاحظ من هذا إن الحكومة البريطانية قد رفعت كل قيد أو شرط فيما يتعلق بإدخال العراق في عصبة الأمم. وعلى هذا الأساس قامت مفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية من اجل عقد معاهدة جديدة بينهما فكانت معاهدة عام ١٩٣٠ التي أقدمت بريطانيا بموجبها على تأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في عام ١٩٣٢ وإنهاء الالتزامات التي كانت لبريطانيا بحكم نظام الانتداب الذي كان لها وذلك يوم دخول العراق عصبة الأمم.

واستناداً لهذا أخذت الحكومة العراقية تعمل جاهدة للدخول في عصبة الأمم. وتقديم طلب للموافقة على دخولها بدعم من حكومة بريطانيا مع العلم إن كل دولة كانت تريد الدخول إلى العصبة كان يجب أن تتوفر فيها بعض الشروط العامة. أبرزها انه يجب أن يكون له حكومة مستقرة وإدارة قادرتان على تسيير أمور الدولة الأساسية بصورة منتظمة. والمحافظة على سلامة أراضيها واستقلاله السياسي، وله موارد مالية كافية لتمويل احتياجات الحكومة بصورة منتظمة، وله قوانين وتشكيلات عدلية بالصورة التي تمد الجميع بعدالة متساوية ومنظمة^(١).

وبعد اجتماعات ومناقشات ووجهات نظر لأعضاء مجلس عصب الأمم وحكومة بريطانيا والحكومة العراقية استمرت من ٦ آب ١٩٣١ أجمعت اللجنة على التوصية بقبول العراق في عصبة الأمم وتقرر قبول العراق رسمياً في العصبة يوم الاثنين الثالث من تشرين الأول ١٩٣٢. وعلى اثر ذلك قامت وزارة الخارجية البريطانية بإرسال كتاب إلى وزارة الخارجية العراقية ملخصه دخول معاهدة التحالف العراقية البريطانية المؤرخة في حزيران عام ١٩٣٠ حيز العمل. وان ملك بريطانيا سيوفد سفيراً لتمثيل بلاده لدى بلاط صاحب الجلالة الملك فيصل الأول بأسرع وقت مناسب.

وقد عدّ الملك فيصل الأول ورئيس وزرائه نوري السعيد دخول العراق عصبة الأمم كسباً وطنياً. على الرغم من وجود بعض المعارضين من السياسيين العراقيين.

وعلى كل حال فان دخول العراق عصبة الأمم قد منحه حق التمتع بالاستقلال من وجهة نظر القانون الدولي وكما منحه الحق الوقوف على قدم المساواة مع الدول المستقلة الأخرى المتمتعة بكامل سيادتها وبذلك خطا العراق خطوة كبيرة نحو تحقيق الاستقلال الكامل^(٢).

(١) وللتفاصيل على الشرو يراجع: احمد البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا، ص ١٨٩-١٩٧.
(٢) وللتفاصيل يراجع: عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٧؛ هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، جزآن، بغداد، ١٩٨٩.

سادساً: موقف القوى الوطنية من المعاهدات العراقية – البريطانية

كانت القوى الوطنية تقف بالمرصاد للمفاوضات الجارية بين الحكومة العراقية وحكومة بريطانيا بشأن تحديد العلاقات بين الحكومتين على أساس التحالف. واستطاعت القوى الوطنية أن تحشد الشعب العراقي في حالة حصول أي تجاوز أو إغفال لحقوقه المشروعة في التحرر والاستقلال وممارسة الصلاحيات الممنوحة لهم لاسيما بعد تأسيس الحكم الوطني واختيار فيصل بن الحسين ملكاً في العراق عام ١٩٢١^(١).

وعندما بدأت المفاوضات العراقية البريطانية لعقد معاهدة تحدد طبيعة العلاقة بين بريطانيا والعراق، وبعد اطلاع القوى الوطنية على مضمون المباحثات بعد نشرها في الصحف استطاع الشعب أن يدرك من خلال المفاوضات إن الانتداب سوف يصاغ في قالب معاهدة لذلك نجده قد اتخذ جميع الوسائل الممكنة لاستنكار هذا المشروع. وهكذا لقيت معاهدة عام ١٩٢٢ معارضة شديدة من جميع طبقات المجتمع العراقي الذي كان يسعى دائماً إلى الغاء الانتداب وتحقيق الاستقلال لبلاده. فلذلك اصر على رفض الانتداب البريطاني وعلى عقد اية معاهدة لا تنص الغاء الانتداب.

وعندما بدأت الحكومة العراقية تعمل للقيام بانتخابات المجلس التأسيسي وقفت القوى الوطنية بفئاتها الدينية والسياسية موقف المعارضة لان الانتخابات في ظل الانتداب إنما هي تكريس للانتداب. وقد أشار الشيخ مهدي الخالصي، الذي كان يتزعم المعارضة من قبل القيادة الدينية، بان المعارضة قد طلبت من الملك فيصل والوزارة تصريحاً بان العراق مستقل استقلالاً تاماً لا يشوبه أي تدخل اجنبي كشرط للشروع في الانتخابات. ولكن لم يصدر مثل هذا الشيء وعلى اثر ذلك نشطت المعارضة لمقاومة الانتخابات وإقامة المجلس التأسيسي على أساس معاهدة عام ١٩٢٢.

(١) للتفاصيل يراجع: عبد المجيد كامل، دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد.

وفي ٤ آب عام ١٩٢٢ تلقى الملك فيصل برقية من زعماء الفرات الأوسط ورؤساء القبائل طلبوا فيها برفض الانتداب واعتراف حكومة بريطانيا بإلغائه وإسقاط أي وزارة تصدق على معاهدة غير مرضية لأمني الشعب وإزالة أي سلطة أجنبية على الحكومة العراقية واطلاق حرية الصحافة.

ولم يكتف زعماء الفرات الأوسط وزعماء القبائل بذلك بل وجهوا برقية إلى المعتمد السامي البريطاني بينوا فيها رغبات الشعب التي لا يمكن التنازل عنها وأهمها رفض الانتداب رفضاً تاماً وترك إدارة العراق إلى الشعب العراقي.

أما موقف الأحزاب السياسية الوطنية فقد تشكل في آب عام ١٩٢٢ في بغداد حزبان يجمعان المشتغلين بالحركة الوطنية وهما (الحزب الوطني العراقي) و(حزب النهضة العراقي) وقد اكد الحزبان في برامجهما التي أعلنت على الشعب العراقي وقوفهما ضد الانتداب أو أي شكل يدل عليه. وادى الحزبان دوراً كبيراً في توضيح اتجاهات المعارضة وتقويتها وكان ظهورهما دليلاً كبيراً على نضج الحركة الوطنية آنذاك. وفي ١١ آب ١٩٢٢ تجمعت أعداد كبيرة من المواطنين في النجف للتظاهر إلا انهم بعد ذلك قاموا بعقد مؤتمر في بيت السيد أبو حسن الأصفهاني حفاظاً للنظام وبهذا المؤتمر تأكدت المطالب السابقة (رفض الانتداب) وكتبت بذلك مذكرة إلى الملك فيصل الأول.

أما في الموصل فقد اقل المواطنون محلاتهم وتركوا الاحتفال بالعيد إظهاراً للحزن واحتجاجاً على المعاهدة.

كما قررت المعارضة السياسية المتمثلة في الحزب الوطني العراقي وحزب النهضة العراقية توحيد جهودهما من اجل التصدي للمعاهدة وعاقديها. وعند حلول ذكرى تنويع الملك فيصل في ٢٣ آب ١٩٢٢ كتبا عريضة مشتركة موجهة إلى الملك، وقام أعضاء الحزبين ومؤيديهم بمظاهرة صاخبة في فناء البلاط الملكي القى خلالها ممثلان عن الحزبين وهما (مهدي البصير) و (حسن كبة) بعض الكلمات الوطنية ورفعوا إلى الملك فيصل الأول العريضة التي طالبت بما يأتي:

١- عدم التدخل البريطاني في الأمور الإدارية.

٢- تأليف وزارة من الأكفاء المخلصين لكي يعم الأمن والسكينة والراحة في البلاد واطمئنان الأمة للإصلاح.

٣- لا تعقد اية معاهدة ولا تجري مفاوضة فيها قبل تشكيل المجلس التأسيسي الذي ينتخب أعضاؤه بحرية كاملة.

وبسبب هذا الموقف الوطني ضد حكومة بريطانيا، الممثلة بالمعتمد السامي البريطاني السير هنري دويس، فقد استغل الأخير مرض الملك فيصل الأول واصرراً بإقفال مقري الحزبين الوطنيين وصادر الجريدتين الناطقتين باسميهما (المفيد) و (الرافدان) وألقى القبض على محرريهما، وأمر باعتقال سبعة من الزعماء أرسل أربعة منهم إلى سجن البصرة العسكري.

أما الثلاثة الآخرون فقد اختفوا، ولكن عبد الرحمن البزاز في كتابه محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال يذكر إن الزعماء السبعة تم نفيهم إلى جزيرة هنجام في الخليج.

لم يكتف المندوب السامي بذلك بل أشار على السيد محمد الصدر والشيخ مهدي الخالصي بترك العراق إلى إيران ومنع الاجتماعات العامة أياً كان نوعها ووجه طائرات القوة الجوية البريطانية لتهديد القبائل بالنجف وتشثيت تجمعاتها، واستطاع بهذه السياسة الصارمة والعنيفة أن يقضي على المعارضة الشديدة للمعاهدة العراقية- البريطانية لعام ١٩٢٢ وأوجد بذلك نوعاً من الهدوء والاستقرار. وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ تم توقيع رئيس وزراء العراق مع السير برسي كوكس على ملحق معاهدة عام ١٩٢٢.

إن التوقيع على معاهدة عام ١٩٢٢ وعلى ملحقها لم يقضي على الحركة الوطنية المعارضة واخذ كل من علماء الدين ورجال الأحزاب يدعون إلى مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي الذي سيصدق على المعاهدة وملحقها. وبدت السياسة البريطانية

تواجه بعض المصاعب سيما وان تركيا كانت متصلة في مسالة الموصل. فوجهت أنظار العراقيين جميعاً إلى الخطر الخارجي التركي على وحدة العراق في ولاية الموصل. فحصل تغيير في اتجاه الراي العام العراقي، وفي نفس الوقت كانت الحكومة البريطانية قد عملت على التخفيف من هياج الراي العام في العراق بالحاق بروتوكول بالمعاهدة ينص على تخفيض مدتها من عشرين سنة إلى اربع سنوات مما يظهر ذلك للشعب قرب الوصول للاستقلال. وبالفعل قام عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء الجديد بالتوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة أيضاً.

ولكن بعد أن تم اختيار أعضاء المجلس التأسيسي عمل على تشكيل لجنة برئاسة (ياسين الهاشمي)^(١) لتقوم بالتدقيق في المعاهدة، ولما فرغت اللجنة قامت بتقديم تقرير إلى المجلس التأسيسي في شهر نيسان ١٩٢٤ عن المعاهدة وقد وجهت في هذا التقرير انتقادات شديدة للمعاهدة.

ونتيجة لهذا التقرير هاج الشعب العراقي من جديد ضد المعاهدة، وفي ١٥ نيسان ١٩٢٤ اجتمع عدد من المحامون العراقيون فبحثوا المعاهدة وملاحقها بحثاً مستفيضاً وبيان ما فيها من الأضرار، حتى استقر قرار الأكثرية في المجلس على رفضها مهما كانت النتائج.

وعندما كان المجلس التأسيسي عاقداً جلسته في ٢٩ أيار ١٩٢٤ تجمهر مئات من المعارضة حول بناية المجلس ثم ما لبثت العاصمة أن أقفلت حوانيتها ومخازنها وسارت مظاهرة إلى بناية المجلس، وعندما حاولت السلطة تفريق المتظاهرين بالقوة تم تبادل رمي الحجارة والحصى بين قوات الحكومة والمتظاهرين، ثم استخدمت القوة عن طريق اطلاق النار على المتظاهرين وعند ذلك تشتت المجتمعون بعد معركة مؤلمة^(٢). وإزاء تهديد حكومة بريطانيا للمجلس التأسيسي على تصديق المعاهدة، اضطر المجلس إلى قبول المعاهدة قبل منتصف ليلة ١٠ تموز ١٩٢٢ عن طريق اتباع أساليب التهديد والقمع تارة وعن طريق إعطاء

(١) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦.
(٢) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج ٢، صيدا، ١٩٣٥، ص ٧٨-٧٩.

الوعد الكاذبة من حكومة بريطانيا تارة أخرى. وعلى الرغم من التوقيع على المعاهدة بقى الشعب العراقي ممثلاً بالقادة الوطنيين وعلماء الدين معارضته للمعاهدة.

وبعد صدور قرار عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ بشأن قضية الموصل والذي جاء به أن تكون المنطقة المتنازع عليها جميعاً ضمن المملكة العراقية بشرط أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاماً وان يكون ذلك بمعاهدة بين بريطانيا والعراق وتتقدم بها لمجلس العصبة تضمن بها الانتداب في هذه المدة.

ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية بإعداد مسودة معاهدة جديدة لتمديد أمد معاهدة عام ١٩٢٢ إلى (٢٥) سنة وبدأت المحادثات التمهيدية لعقد المعاهدة بين الحكومتين العراقية والبريطانية. وكانت بنود المعاهدة الجديدة لعام ١٩٢٧ مرفوضة من الحكومة العراقية والشعب لأنها تكريس للانتداب من جديد ولمدة طويلة تمتد إلى (٢٥) سنة.

بعد أن تم توقيع معاهدة عام ١٩٢٧ في لندن من قبل رئيس الوزراء جعفر العسكري نشرت في بغداد عند ذلك ثارت ضجة عظيمة عليها ونتيجة لذلك استقالت وزارة العسكري وتولى عبد المحسن السعدون الوزارة الجديدة. الذي قام بحل مجلس النواب وجرى انتخابات جديدة للاستفتاء على المعاهدة. ولما عرضت المعاهدة على المجلس النيابي قامت معارضة شديدة سيما جماعة ياسين الهاشمي بل إن (حزب التقدم) الذي كان يرأسه عبد المحسن السعدون كان مناوئاً لعقد هذه المعاهدة لأنها لم تأتي بشيء جديد يؤثر في حسين الحالة السياسية وكان يرى عدم عرضها على المجلس النيابي ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية بسحبها بسبب المعارضة الشديدة لها سواء من المجلس النيابي أو من مجلس الوزراء.

وبذلك استطاعت القوى الوطنية والنيابية إفشال سياسة هنري دوبس المعتمد السامي البريطاني في بغداد، فكان ذلك نصراً للسياسة العراقية.

أما موقف الشعب العراقي ممثلاً بالقوى الوطنية، من معاهدة عام ١٩٣٠ فعلى الرغم من التصديق على المعاهدة المذكورة في المجلس النيابي من قبل أكثرية ساحقة فإن الرأي العام العراقي قد تلقاها بعدم ارتياح لان الوطنيين عدوها صكاً انتدابياً مغلفاً لتغلغل النفوذ البريطاني في داخل فقرات المعاهدة وموادها، وما الاتفاقية إلا وسيلة لتنفيذ مآرب الحكومة البريطانية في العراق وعلى حساب حكومته.

ولهذا نجد إن معاهدة عام ١٩٣٠ قد واجهت النقد اللاذع من الكثير من الشخصيات العراقية وأولهم ياسين الهاشمي حين قال " إنها لم تضيف شيئاً إلى ما اكتسبه العراق، بل زادت في أغلاله وعزلته عن الأقطار العربية وباعدت بينه وبين جاراته (ايران وتركيا) وصاغت لنا مواد الاستقلال من مواد الاحتلال" (١).

أما ناجي السويدي (٢) فقد وصف مادتها الثالثة بانها أقامت لبريطانيا حق التدخل المباشر لحل الخلاف بين العراق وأية دولة أخرى، كما انتقد رشيد عالي الكيلاني (٣) المعاهدة فقال " اقل ما يقال عن المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة (معاهدة عام ١٩٣٠) إنها استبدلت الانتداب البريطاني بالاحتلال الدائم وأباحت لبريطانيا أن تستخدم العراق لمصلحتها دون مصلحته، وأضافت إلى القيود والأثقال الحالية قيوداً وأثقالاً أشد وطأة فأرى رفضها مع الاتفاقيات الملحقة بها". كما انتقدها كل من مزاحم الباجه جي وحكمت سليمان وعبد العزيز القصاب وكامل الجادرجي وعبد المهدي ومحمد رضا الشيببي ويوسف غنيمه وخير الدين العمري وسعيد الحاج نابت. ونتيجة لذلك قام رئيس الوزراء نوري السعيد بالرد على آراء الزعماء العراقيين المعارضين للمعاهدة مبيناً إنها ستؤهل العراق للدخول عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢.

(١) عبد الرحمن البزاز، محاضرات في تاريخ العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، ص ٣٠.
(٢) للتفاصيل يراجع: سعيد سخير، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية (١٩٢١-١٩٤٢)، رسالة ماجستير، كلي التربية، جامعة بغداد.
(٣) للتفاصيل يراجع: قيس جواد، رشيد عالي الكيلاني ودوره في العراق حتى عام ١٩٤١، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد.

ولكن الزعماء السياسيين المعارضون للمعاهدة ابرقوا إلى السكرتير العام لعصبة الأمم بان معاهدة ١٩٣٠ لا تضمن للعراق استقلاله التام، بل إنها تفسح المجال لبريطانيا لاستغلال بلادنا حسب ما تقتضيه أغراضها الاستعمارية. ووقع على البرقية كل من ياسين الهاشمي ومحمد جعفر أبو التمن^(١) وناجي السويدي. ولم يكتف زعماء المعارضة بهذا بل قام معتمد (الحزب الوطني العراقي) محمد جعفر أبو التمن بإرسال كتاب إلى ممثلي ايران وتركيا وأمريكا وفرنسا وإيطاليا في بغداد وإلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن وسكرتارية عصبة الأمم في جنيف في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٠ وفي هذا الكتاب عبر عن معارضة الشعب العراقي للمعاهدة وان كل معاهدة أو اتفاقية أو امتياز أو عقد دولي عقدته حكومة نوري السعيد هي ملغاة وباطلة.

استمرت المعارضة العراقية لمعاهدة عام ١٩٣٠، وتقرر مقاطعة الانتخابات في جميع أنحاء العراق، وكان القصد من ذلك هو الطعن في شرعية المجلس النيابي ومقرراته، ولكن الحكومة العراقية أخذت تعمل المستحيل لاستمرار الانتخابات عن طريق التشديد على الصحف وسجن محرريها الذين يؤيدون مقاطعة الانتخابات. وبالفعل استطاعت الحكومة أن تقوم بانتخاب مجلس نيابي مطواع للحكومة. كما عملت الحكومة كل ما في وسعها للتخفيف من شدة المعارضة عن طريق منع الاجتماعات السياسية. وفعلاً نجحت وزارة نوري السعيد في اختيار أعضاء المجلس النيابي مؤيدين للحكومة وافقوا على قبول معاهدة عام ١٩٣٠. وهكذا فازت الحكومة بالتصديق على المعاهدة من قبل مجلس النواب بعد أن قامت بالتخفيف من حدة المعارضة عن طريق منع الاجتماعات السياسية وإقفال الصحف المعارضة وسجن أصحابها.

(١) للتفاصيل عن محمد جعفر أبو التمن يراجع: عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، بغداد، ١٩٧٨.

(الفصل الرابع)

التطورات السياسية في العراق وقيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٣ - ١٩٤٨)

أولاً :- الملك غازي (١٩٣٣ - ١٩٣٩)

ثانياً :- موقف الحكومة العراقية من الحرب العالمية الثانية وثورة مايس

١٩٤١

ثالثاً :- النوادي والجمعيات القومية

رابعاً :- الحركة الوطنية والأحزاب السياسية في العراق نهاية الحرب

العالمية الثانية

أولاً :- الملك غازي (١٩٣٣ - ١٩٣٩) (١)

ولد غازي في مكة في ٢١ آذار ١٩١٢ ، عاش غازي سنوات طفولته الأولى تحت رعاية جده (الشريف حسين) وخلال تطورات الأحداث بين الأعوام (١٩١٤-١٩٢١). اضطرت أسرة فيصل الأول مغادرة الحجاز حتى استقرت بعض الوقت في الأردن قبل مغادرتها العراق.

اصبح والد غازي ملكاً على العراق عام ١٩٢١ ، وخلال مناقشة مواد القانون الأساسي (الدستور) في المجلس التأسيسي العراقي في حزيران ١٩٢٤ وبموجبها اصبح الأمير غازي ولياً للعهد.

عرض الملك فيصل على ساطع الحصري (٢) ، مدير المعارف آنذاك، تعليم الأمير غازي، وكلف العقيد طه الهاشمي (٣) مهمة الإشراف على جميع شؤون التعليم الخاصة بالأمير، واختير امهر المعلمين لتلك المهمة، وباشر الأمير غازي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤ وفقاً للمناهج، تلقى دروسه ولكن ما هي إلا مدة قصيرة فوجئ المشرفون على الأمير غازي بانه لم يكن مستعداً لتقبل كل تلك المواد، إذ كان تقدمه بطيئاً. كما انه كان سريع النسيان. لذلك اقترحت الهيئة المشرفة أن يشارك الأمير غازي في فرق الكشافة، وبهذه الصورة هيء له مجال الاختلاط مع المنتسبين إلى مختلف أحياء بغداد وكرفيق لهم. كما رافق غازي والده الملك فيصل في زيارته إلى بعض المدن العراقية.

كان غازي بطيء في اكتساب المعلومات، بل لقد نسي تلك المعلومات بمجرد انتهاء العطلة الصيفية لعام ١٩٢٥ ، ولذلك قرر والده الملك فيصل إرساله للدراسة في إنكلترا لغرض الدخول إلى مدرسة (هارو العامة) التي كانت تعد من ارقى المدارس الإنكليزية في التربية والتعليم آنذاك، وخلال وصول غازي إلى لندن في نيسان

(١) للتفاصيل يراجع : لطفى جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي (١٩٣٣ - ١٩٣٩) ، بغداد ، ١٩٨٧.

(٢) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق (١٩٢١ - ١٩٤١) ، بيروت، ١٩٦٧.

(٣) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي (١٩١٩ - ١٩٤٣) ، بيروت ، ١٩٦٧.

١٩١٦ ودخوله المدرسة اتضح أيضاً بطيء تعلمه فقد ذكر معلميه إن غازي " ... ليس له الاهتمام الجدي بالتعليم، ومع ذلك فهو سريع الفهم غير انه سريع النسيان أيضاً ... " كما أوضح تقرير للطبيب الاختصاصي في علم النفس والأعصاب " بان غازي ليس لديه أي رغبة في قبول حياة المدرسة" (١).

وفي أيلول عام ١٩٢٨ رفع الممثل السياسي لحكومة العراق في لندن جعفر العسكري تقريراً إلى رئيس الديوان الملكي أورد فيه عدم رغبة غازي في التعلم وانه كان يعتبر الدراسة في إنكلترا كمنفى فرضه عليه والده. لذلك قرر الملك فيصل إعادته إلى بغداد وإدخاله (المدرسة العسكرية الملكية) على أمل أن يرسله بعد ذلك إلى مدرسة عسكرية في إنكلترا لإكمال دراسته العسكرية.

باشر غازي في المدرسة العسكرية الملكية في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٨ وأوصى الملك إلى وزير الدفاع أن يصدر أوامره إلى مديرية المدرسة بوجوب اعتبار غازي كبقية التلاميذ ومعاملته بنفس الطريقة التي يعامل بها التلاميذ دون تمييز في الدروس والمأكّل والنام لغيرض الاعتماد على نفسه.

اظهر غازي خلال مدة وجوده في المدرسة العسكرية جراً ونشاطاً ملحوظين في الألعاب الرياضية والضبط العسكري، ولكنه كان ضعيفاً بالدروس النظرية، كالرياضيات والجغرافية والتاريخ والإدارة، وعدم اهتمامه بالنواحي الثقافية. ولهذا يمكن القول إن غازي تخرج من المدرسة العسكرية ضابطاً خيلاً يحمل صفات الفارس الجريء الذي يتحلى بلياقة جسدية وروحاً رياضية وعشقا للفنون العسكرية إلا انه لم يكن يمتلك ثقافة تساعده على هضم العلاقات السياسية السائدة أو تبني برنامج معين للإصلاح والتغيير.

تخرج غازي في المدرسة العسكرية في تموز ١٩٣٢ برتبة ملازم ثان خيال، وأراد والده أن يبقيه بقربه فقرر تعيينه مرافقاً له، وكان يهدف من وراء ذلك تدريبه على أساليب الإدارة والتعامل مع مختلف القضايا، فكان يسمح له بحضور معظم

(١) لطفى جعفر فرج، الملك غازي، ص ٢٩-٣١.

الاجتماعات وسماع المناقشات ويصطحبه معه في سفراته إلى مختلف المدن العراقية، ويشركه في مناورات مدرسة الأركان في المناطق الشمالية. وحاول الملك أن يرفع من المستوى الثقافي لغازي حيث كان يطلب اليه أن يقرأ صباح كل يوم جزءاً من احد الكتب التاريخية ثم يلخصه، كما امر بنقل مكتبة الديوان الملكي الكبيرة إلى مكتب الأمير غازي، وكانت تضم كتباً في مواضيع مختلفة.

وكان غازي بعد تخرجه من المدرسة العسكرية كثير التبادل للزيارات مع ضباط الجيش من أصدقائه وبذلك استطاع أن يكسب محبة جميع الضباط الذين التقى معهم بتواضعه وطيبه نفسه.

كان غازي يحب ركوب الخيل وقيادة الطائرات والسيارات، وكان والده فيصل يفكر في استمرار بقاء غازي إلى جانبه وتدريبه على الإدارة والسياسة واكتسابه تجارب جديدة لكي تساعده على أن يكون أهلاً في المستقبل القريب لتولي عرش العراق.

وكان غازي قد تولى عرش العراق عملياً بالنيابة عن والده مرتين أثناء غيابه، الأولى في (٥ حزيران ١٩٣٣ - ٢ آب ١٩٣٣) والثانية في (١ أيلول ١٩٣٣ - ٨ أيلول ١٩٣٣) وبعد وفاة الملك فيصل الأول تقرر تتويج غازي باسم (غازي الأول) ملكاً للعراق، وفي مساء اليوم نفسه قدم رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني استقالته إلى الملك، وطلب اليه الملك تأليف وزارة جديدة، ثم توجه غازي الأول بموكب خاص في ١١ أيلول ١٩٣٣ لأداء اليمين مرة أخرى أمام أعضاء مجلس الأمة لاستكمال الشروط الدستورية لتتويجه^(١).

وبعد تسلم غازي الحكم اعلن تمسكه بسياسة والده، وكان هناك إجماع من الشخصيات البارزة التي كانت تمثل مراكز القوة في الحياة السياسية على اتباعه سياسة فيصل.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٥، بيروت، ١٩٧٨، ص٣٤.

وتميزت الأيام الأولى لعهد غازي بمجاراته للبريطانيين، فقد اخذ يجتمع مع السفير البريطاني بصورة مستمرة، ويؤكد له خلال ذلك بانه حريص على الأخذ بنصائحه وبان تبقى علاقته به مثلما كانت أيام والده، مما ترك انطباعاتاً لدى السفارة البريطانية بان الملك غازي "يمتلك شيئاً من جاذبية أبيه، وله القابلية على إبداء الرأي، وسيمتلك القدرة على المسؤولية في المستقبل" (١).

إن ابرز ما ميز سياسة الملك غازي على اثر تشكيل الوزارة المدفعية الأولى (جميل المدفعي) في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣، محاولة إخراج صلاحياته النظرية إلى حيز الواقع الفعلي، أي أن يسود ويحكم في آن واحد، هذا مع العلم أن الدستور قد أشار وبكل صراحة إلى صلاحيات الملك. فقد نص الدستور في هذا المجال على ما يلي: " إن الملك رئيس الدولة الأعلى والقائد العام للقوات المسلحة، وله من الصلاحيات أن يختار رئيس الوزراء، ويعين أعضاء مجلس الأعيان، ويصدق على القوانين والمعاهدات، ويأمر بإجراء الانتخابات أو افتتاح مجلس الأمة أو تأجيله أو تعطيله أو حله، ويعلم الأحكام العرفية، كما يعلن العفو العام، ويعلن الحرب ... ".

إزاء هذا أراد الملك غازي أن يطبق هذه الصلاحيات النظرية على الواقع لذلك اختلف مع السلطات البريطانية في العراق. كما شجع ذلك بعض العناصر السياسية التي كانت تطمح بالسلطة بضرورة التعاون مع البريطانيين والحفاظ على روابط العلاقات البريطانية - العراقية وعلى محاولات تقييد الملك غازي بحدود الصلاحيات الدستورية النظرية التي تتركز حول معنى إن الملك " مصون وغير مسؤول" وان وزراء الدولة هم المسؤولون عن أعمال الدولة، وان المفروض على الملك أن يوافق على الأمور كما يقترحها الوزراء أو الوزير المختص.

كما كان الملك غازي خلال مدة حكمه قد استوعب الأمانى القومية والوطنية الهادفة إلى تهيئة الأجواء لإعداد البلاد إعداداً عسكرياً مادياً ومعنوياً فعمل على تحقيق ذلك بقدر إمكاناته، وقد كان يشارك الملك في ذلك المجال غالبية الضباط. أما على

(١) جعفر لطفي فرج، الملك غازي، ص ٦٦.

المستوى الشعبي فقد تمثل الاتجاه القومي في كل من (جمعية الجوال) (١) و (نادي المثني) ، إذ دعت الأولى إلى تقوية القدرات العسكرية من اجل غايات تحررية قومية. فيما دعا (نادي المثني) إلى الاهتمام بالفكر القومي عن طريق التوعية القومية للشباب.

لقد عمقت رعاية الملك للشباب نظرتهم اليه كوطني متحمس يتحلى بروح الجندية الصادقة، سيما بعد تشكيل (نظام الفتوة) في المدارس الثانوية. وبفضل رعاية الملك تطورت حركة الفتوة بسرعة، بحيث شهدت بغداد في عام ١٩٣٧ استعراضاً عاماً لفتوة بغداد اشترك فيه نحو (١٠) ألف طالب باللباس العسكري وهم يحملون البنادق ويرددون أمام الملك غازي في ساحة الكشافة " نحن الذين نضحي بأرواحنا لله والوطن والملك".

وضمن سياسة الإصلاح امر الملك بإجراء إصلاحات في عدد من المدن العراقية الرئيسية لا سيما في شمال وجنوب العراق، تمثلت ببناء عدد من الدور للعمال في البصرة بدلا من الأكواخ والصرائف غير الصحية، كما طالب أن تنهض (لجنة تحسين التمور والدعاية) بمهمتها والعمل على تخفيض نسبة الرسوم الكمركية إلى ١% بعد أن كانت ٣٠% لتشجيع تصدير التمور إلى الخارج. ووجه وزارة المعارف بالإسراع ببناء الأبنية المدرسية الحديثة في البصرة بصورة تتناسب مع أهمية المدينة ونفوسها، واهتمام دوائر البلدية بتوسيع الشوارع وإنشاء الحدائق والاهتمام بالجانب الصحي.

كما وجه الملك خلال زيارته الموصل في حزيران ١٩٣٤ بالاهتمام بالمدينة، ودراسة مسألة إيصال السكك الحديدية إلى الموصل وتشكيل مصرف زراعي لتشجيع الفلاحين على الزراعة، واهتمام دوائر البلدية بتنظيم طرق المدينة وتبليط الشوارع، وامر بتخصيص الأموال لذلك.

(١) للتفاصيل يراجع: فاضل حسين، جمعية الجوال فصل من تاريخ القومية العربية في العراق المعاصر.

وفي عهد الملك غازي قامت بعض عشائر الجنوب والفرات الأوسط بحركات ضد الحكومة بتأثير من الأخائيين. فاتصل رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي برؤساء العشائر المواليين لهم للتحرك ضد الحكومة ، وإسقاط وزارة علي جودة الأيوبي^(١). تحركت الحكومة إزاء ذلك بإعداد العشائر الموالية لها لمواجهة العشائر الثائرة ضد الحكومة، وبسبب ضغط السياسيين سيما الكيلاني وياسين الهاشمي وتأييد عدد من العشائر لهم اضطر الملك إلى تكليف ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة في ١٧ آذار ١٩٣٥.

بدا ياسين الهاشمي في أوائل شباط ١٩٣٦ باتخاذ بعض الإجراءات للحد من تدخل الملك في أعمال الوزارة وإبعاد حلقة الضباط عنه، كما تدخل في بعض الأمور التي تخص الحياة اليومية للملك، وعلى سبيل المثال وجه رئيس الوزراء بعدم قيام الملك بقيادة طائرته بنفسه، واختار طيار عراقي لقيادتها، وطلب أن تستخدم الطائرة الملكية لغرض سفرات الملك إلى خارج البلاد وليس لأغراض التنزه.

تضايق الملك من تلك الإجراءات، واخذ يتذمر من تحديد حريته، وكان بوده لو سحب ثقته من الوزارة، ولكنه تحاشى ذلك لتصوره بان الوزارة كانت قد كسبت من التأييد والنفوذ بين عموم المواطنين بحيث لا تستطيع أية سلطة أن تهدد مركزها.

وكان رئيس الوزراء ياسين الهاشمي قد كسب تأييد نوري السعيد إلى جانبه، أما السفارة البريطانية فقد ظلت قلقة لاهتمام الملك بالجيش، وانه أي الملك غازي اصبح رمز الشعور القومي الهادف إلى وحدة عربية تضم الأقطار العربية كلها.

تميزت وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) بعدم الاستقرار بحيث كان هناك حركات عشائرية ضدها بمعدل حركة عشائرية كل شهرين تقريبا^(٢) ، وقد واجهت الوزارة تلك الحركات بمنتهى الشدة مستخدمة في ذلك الوقت قوات الجيش والشرطة مما سبب خسائر كبيرة في الأرواح والأموال

(١) علي جودة، ذكريات علي جودة (١٩٠٠ - ١٩٥٨)، بيروت، ١٩٦٧.
(٢) للتفاصيل يراجع: لطف جعفر فرج، المصدر السابق، ص ١٠٨-١٠٩.

وترك أثراً مؤلمة، وكان هذا السبب الأساسي للاستياء في الأوساط العراقية التي أصبحت تنظر إلى الملك بأنه المنفذ الوحيد من سياسة ياسين الهاشمي.

وكان زعماء المعارضة يتجهون إلى الملك لبيان شكواهم من سياسة رئيس الوزراء الهاشمي السلبية مما اقلق رئيس الوزراء ومن احتمال أن يقوم الملك غازي على سحب الثقة عن الوزارة خصوصاً وقد ظهرت بعض العلامات التي توحى بتوجه الملك إلى التجاوب مع المعارضة.

اخذ ياسين الهاشمي يشعر بالقلق وبدأ يفكر في كيفية إحكام قبضته على الوزارة، فجاءت حادثة زواج الأميرة عزة، أخت الملك غازي، من خادم فندق يوناني لتتخذ رئيس الوزراء من مشكلته، وتمنح الفرصة له من إحكام قبضته على الملك.

واستغل خصوم الملك الفضيحة الملكية وتأثيراتها السلبية على صحته فرأوا فيها خير مناسبة للحد من تدخلات غازي في السلطة التنفيذية، أما بإبعاده عن العرش أو فرض قيود صارمة على نمط حياته، وظهر نوري السعيد اشد الخصوم الذين حاولوا استغلال ذلك الظرف. فقد كان من رأي نوري " إن سمعة الملك غازي قد تدهورت جداً حتى اصبح من الصعب عليه أن ينقذ ما تبقى منها، وان البلاد لن تتقبل حكم غازي بعد الآن". أما السفارة البريطانية فقد وجدت لها فرصة لإبعاد الضباط الملتفين حول الملك.

وبنفس الوقت اصدر رئيس الوزراء (قانون الأسرة الملكية رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٦) الذي حاول فيه مشاركة الملك في بعض الصلاحيات الملكية، وبدأ الهاشمي ونوري السعيد والسفارة البريطانية يعملون معاً لتنفيذ مخططاتهم وتحقيق أهدافهم ورغباتهم في إبعاد الملك غازي عن العرش حتى اخذ الملك يعاني أيضاً من ضغط رئيس المرافقين الشديد عليه ومن إبعاد المخلصين عنه حتى اخذ يشعر بأنه اصبح "سجين محترم".

إن خضوع الملك لضوابط ياسين الهاشمي لم تستمر طويلاً ففي أوائل تموز ١٩٣٦ ظهرت بوادر محاولاته لاستعادة سلطته، كما إن نوري السعيد، صديق الهاشمي سابقاً، بدأ يميل إلى جانب الملك، كما ازدادت شدة المعارضة للوزارة الهاشمية بسبب سياسته السابقة اتجاههم. فقد اشتدت المعارضة للوزارة في آب ١٩٣٦ بسبب استخدامها القسوة تجاه عشائر الدغارة من جهة، وموافقتها على اتفاقية سكة الحديد مع بريطانيا من جهة أخرى.

وجد ياسين الهاشمي في أوائل تشرين الأول ١٩٣٦ إن وضع الوزارة أصبح خطراً فقد أصبح رئيس مجلس النواب مع المعارضة، وراح يتذمر من أساليب الحكم لرئيس الوزراء، ويجتمع بحكمت سليمان^(١) ورفاقه، المعارضين للهاشمي، كما اخذ يجتمع مع الملك ويخبره إن سياسة الحكومة غير ناجحة. وإن الجيش لم يتقدم في تدريبه وتسليحه، وأنه سوف لا يبقى في رئاسة مجلس النواب. فاخذ ياسين الهاشمي يتوقع بأنه سيواجه معارضة شديدة من قبل البرلمان عند افتتاح جلسته في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٦.

لقد حاول ياسين الهاشمي الاحتفاظ بتماسك الوزارة لمواجهة الموقف وعمل على كسب المعارضة بالتوصل إلى تسوية بين الحكومة والمعارضة قبل أن ينفجر الموقف، ولكنه فشل في ذلك.

لقد دفعت تلك الأوضاع بالهاشمي إلى أن يفكر أخيراً بان يضع حداً لمشاكله عن طريق إعلان الجمهورية. معتمداً في ذلك على إسناد كل من أخيه طه الهاشمي رئيس أركان الجيش وبعض الرؤساء الإقطاعيين في الجنوب والشمال، وقد وعدهم بوظائف إدارية مختلفة، ولكن حدوث انقلاب بكر صدقي العسكري^(٢) ضده في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ قد أنهى كل طموحات وآمال ياسين الهاشمي في إعلان الجمهورية، وتخلص غازي من الطوق الذي فرضه الهاشمي على تحركاته.

(١) للتفاصيل يراجع: يوسف عكاب عليوي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٦٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١١.

(٢) للتفاصيل يراجع: صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣.

أما الخط العام لسياسة غازي الخارجية فقد حددت المادة الأولى من معاهدة ١٩٣٠ البريطانية - العراقية التي توجب بان يجري ملك العراق وملك بريطانيا مشاوره تامه وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية التي لها مساس بمصالحهما المشتركة.

كانت الشروط التي فرضتها المعاهدة إزاء السياسة الخارجية لا تتفق مع أهداف الملك غازي الذي كان يتطلع إلى إبعاد تأثير أي مظهر من مظاهر النفوذ الأجنبي في سبيل أن يستطيع العراق ممارسة دوره القومي واعتبر غازي نفسه مسؤولاً عن تحقيق رسالة قومية قائمة على مساعدة الأقطار العربية في التحرر من السيطرة الأجنبية والسعي للوصول إلى وحدة العرب.

ولكن الملك كان يدرك إن ظروف العراق الداخلية وارتباطاته مع بريطانيا وأوضاع الأقطار العربية التي كانت تخضع بصورة مباشرة أو غير مباشرة للنفوذ الأجنبي والموقف العدائي لبعض الدول المجاورة كلها أمور لا تساعد على بلوغ الأهداف القومية بسهولة وعليه لا بد أن تمضي مدة من الوقت كي يستجمع العراق إمكانية القيام بواجبه القومي وخصوصاً في مجال استعداده العسكري.

وخلال مدة حكم غازي كان عليه مراعاة أسس رئيسية للعلاقات بين حكومة العراق والأقطار العربية والدول المجاورة تمثلت بما يأتي:-

١- الحرص على سياسة حسن الجوار مع تركيا وإيران لتسوية الأمور بالطرق السلمية، حفظاً للمصالح الوطنية وليمكن العراق من حرية الانطلاق في المجالات القومية. وكانت اتفاقية حزيران عام ١٩٢٦ قد أنهت الخلافات التي سببتها مشكلة الموصل بين العراق وتركيا وتحسنت علاقات الدولتين بصورة مطردة منذ ذلك الحين. وتعززت علاقات حسن الجوار باتفاقية عام ١٩٣٧. أما على صعيد العلاقة مع إيران فقد اتجه الملك إلى تسوية الخلافات الحدودية مع إيران فاخذ يرتقب زيارة رضا شاه إلى العراق، كرد على زيارة الملك فيصل الأولى لإيران عام ١٩٣٢، فقد

امل الملك غازي بأن لقاءه بشاه ايران سيساعد على حل الخلافات بين الدولتين إلى حد بعيد، وفي عام ١٩٣٧ تم الاتفاق على عقد معاهدة بين الجارتين لتسوية الحدود.

سارت العلاقات بين العراق وايران بعد عقد معاهدة الحدود والاشترك في ميثاق سعد أياد سيراً حسناً، وبوشر في مفاوضات لتوقيع معاهدة مع ايران لحل الخلافات بالطرق السلمية. وفي شباط ١٩٣٩ استقبل الملك غازي، ولي عهد ايران (محمد رضا بهلوي) عند مروره ببغداد دليل على حسن النوايا للحكومة العراقية.

٢- السعي لإيجاد تقارب وتفاهم بين الأقطار العربية باتجاه ما يخدم القضية العربية.

٣- الاتصال بالشباب العربي وتهيئة أفكارهم لرفض واقعهم السياسي ورسم سبل الخلاص لهم بتوحيد الأقطار العربية.

٤. محاولة الحصول على بعض المكاسب الوطنية والقومية بالاستغلال المناسب للظروف الدولية.

استطاع الملك غازي كسب تأييد الشعب العراقي والجيش لان مطالبه الوطنية والقومية جاءت منسجمة مع تطلعات الراي العام العراقي والعربي، ولكنه من جانب آخر نال جفاء البريطانيين وبعض الساسة العراقيين ممن كانوا يؤمنون بشروط معاهدة عام ١٩٣٠ وتضررت مصالحهم بسبب سياسة الملك غازي الذي أراد ممارسة سلطاته الدستورية بصورة نظرية وواقعية.

ولقد كان طبيعياً أن تصطم مصالح البريطانيين بسياسة الملك غازي الوطنية والقومية لاسيما بعد أن اخذ يؤدي دوراً تحريضياً ضدهم، ولا سيما حين أصبحت إذاعته الخاصة (إذاعة قصر الزهور) وسيلة فعالة لإذكاء الشعور الوطني والقومي ومقاومة النفوذ الأجنبي في الوطن العربي.

وبسبب سياسة غازي الوطنية والقومية وظهور دلائل تشير إلى احتمال انحيازه إلى جانب دول المحور (المانيا واليابان وإيطاليا) عند اندلاع الحرب، وفي تلك الظروف

برزت فكرة التخلص من الملك غازي نهائياً وبأية وسيلة من الوسائل فكان منها مصرعه ليلة ٣-٤ نيسان ١٩٣٩^(١).

ثانياً:- موقف الحكومة العراقية من الحرب العالمية الثانية وثورة مايس

١٩٤١

بعد وفاة الملك غازي الأول في نيسان عام ١٩٣٩، اصبح عبد الاله وصياً على فيصل الثاني^(٢) الذي اصبح ولياً للعهد، فقدم نوري السعيد استقالته إلى الوصي عبد الاله^(٣)، الذي أمره بتشكيل الوزارة ثانية في ٥ نيسان ١٩٣٩. وكان قيام الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩ قد اثر على حكومة نوري السعيد وعلى الاستقرار السياسي في العراق تأثيراً كبيراً، إذ انقسم الراي العام العراقي والعربي بصدد الموقف الواجب اتخاذه تجاه القوى المتحاربة اذا ما انجرت بلدانهم إلى أتون هذه الحرب. وكان لسقوط حكومة فرنسا في الحرب تأثيراً حاداً في تقوية وتعزيز المعسكر القومي وفي تعميق الخلاف بين هؤلاء الذين كانوا يفضلون الانحياز إلى جانب ألمانيا في محاولة لنيل استقلالهم.

وكانت سياسة نوري السعيد المعلنة هي الانحياز إلى جانب بريطانيا في الحرب، واتباع سياسة ودية مخلصه مع تركيا وايران العضوين في ميثاق سعد آباد الموقع عام ١٩٣٧. فضلا عن ذلك فعندما أعلنت الحرب العالمية الثانية بادر نوري السعيد إلى قطع علاقات العراق الدبلوماسية مع ألمانيا دون أن يتشاور مع أقرانه من السياسيين وقادة الجيش، كما قام نوري السعيد باطلاع السفير البريطاني حول نيته بإعلان الحرب على ألمانيا.

(١) للتفاصيل عن مقتل الملك غازي يراجع: رجاء حسن حسني الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي؛ لطفي جعفر

فرج، الملك غازي، ص ٢٤٣-٢٧٦.

(٢) احمد فوزي، الملك فيصل الثاني، القاهرة، ١٩٥٨.

(٣) عبد الهادي كريم سلمان، الأمير عبد الاله (١٩٣٩-١٩٥٨)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد؛ طارق الناصري، عبد الاله الوصي على عرش العراق (١٩٣٩-١٩٥٨) حياته ودوره السياسي، جزيين، بغداد، ١٩٩٠.

خلال الأحداث أصيبت وزارة نوري السعيد بضربة قاصمة أضعفتها كثيراً باغتيال وزير المالية رستم حيدر^(١)، الذي كان من الأنصار المؤيدين للسياسة البريطانية في العراق، وبادر نوري السعيد بتقديم استقالته وإحلال رشيد عالي الكيلاني^(٢) محله. وبتاريخ ١٨ شباط ١٩٤٠ قدم نوري السعيد استقالته التي قبلها الوصي عبد الاله، ولكن تطورات الأحداث أجلت الاستقالة، فقد حاول اللواء الركن أمين العمري، في ٢٠ شباط من العام نفسه القيام بانقلاب عسكري والذي احبط من قبل الضباط الأربعة (صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب)^(٣).

كان نوري السعيد راغباً في الاستقالة من الحكومة لفشله في تحقيق أغراضه واحتوائه العقداء الأربعة. وفعلا استقالت وزارة السعيد وشكل رشيد عالي الكيلاني وزارته الثانية ٣١ آذار ١٩٤٠ - ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ والذي تعمقت الخلافات في عهده بين الحكومة والوصي، لذا طالب الأخير وبضغوط من السفير البريطاني باستقالة الكيلاني الذي قدمها عندما غادر الوصي عبد الاله بغداد ملتجئاً إلى الديوانية مقر قيادة الفرقة الأولى ليهرب من ضغوط الكيلاني والعقداء الأربعة الذين كانوا يطالبون بحل البرلمان قدم الكيلاني استقالته بسبب تفاقم الصراع في البلاد وكلف طه الهاشمي لتشكيل الحكومة الجديدة التي لم تستمر إلا شهرين حيث استقالت في نيسان ١٩٤١ ليعود رشيد عالي الكيلاني لتشكيل الوزارة مرة أخرى.

إن هذا التغيير في تشكيل الوزارة يعود بالتأكيد إلى ظروف الحرب والضغوط الكبيرة على الحكومة العراقية. والوصي عبد الاله، والموقف من الأطراف المتحاربة.

اعتبر إرغام طه الهاشمي تقديم الاستقالة وتكليف الكيلاني بدلا عنه بمثابة انقلاب على السلطة الدستورية. فاضطر الوصي عبد الاله الهرب من بغداد إلى الحبانية وثم إلى البصرة ومن هناك إلى شرق الأردن وبمساعدة السفير البريطاني والسفير

(١) عباس فرحان، رستم حيدر ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

(٢) قيس جواد علي، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية (١٨٩٢-١٩٦٥).

(٣) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، دمشق، ١٩٥٦.

الأمريكي في بغداد فاعتبروا عملية الهروب هذه عملية مدبرة ضمن مؤامرة بريطانية واسعة تستهدف النيل من استقلال وسيادة العراق. فبادر ضباط الانقلاب إلى تشكيل حكومة مؤقتة اطلق عليها اسم (حكومة الدفاع الوطني) لتصرف شؤون البلاد خلال مدة غياب الوصي. وترأس رشيد عالي الكيلاني هذه الحكومة التي كانت تضم العقداء الأربعة ومحمد يونس السبعاعي^(١) ورئيس أركان الجيش الفريق أمين زكي.

تم ترشيح الشريف شرف ليكون بديلاً عن الوصي عبد الاله خلال غيابه لمدة لا تتجاوز أربعة اشهر كما حددها الدستور، وبالمقابل يلتزم الكيلاني بتنظيم حملة إعلانية ضد الدعاية الألمانية، وتنفيذ الالتزامات الواردة في معاهدة التحالف البريطانية - العراقية وعلى نطاق اكبر من ذي قبل. ونشر الدعاية اللازمة لكسب تأييد الشعب العراقي لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا.

فسر السفير البريطاني مبادرة رشيد عالي الكيلاني بانها جاءت نتيجة للموقف الصعب الذي يعاني منه الكيلاني، وقد ساهم تفسير السفير البريطاني الخاطئ لموقف الكيلاني في تصعيد حدة الموقف. وطالب السفير البريطاني من حكومته الاعتراف بحكومة الكيلاني لغرض كسب الوقت لحين وصول قوات بريطانية إلى العراق لإسقاطه.

قرر رشيد عالي الكيلاني وبتأييد العقداء الأربعة خلع الوصي عبد الاله وتشكيل حكومة دائمية لإضفاء الشرعية على حكمه. وبتاريخ ١٠ نيسان ١٩٤١ تم انتخاب الشريف شرف وصياً على عرش العراق بعد التصويت وبالإجماع على خلع عبد الاله.

بقيت السلطات البريطانية تشكك في نوايا الكيلاني ولا تثق به بالرغم من تأكيده الالتزام بالمعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٣٠. ولغرض اختبار نوايا رشيد

(١) للتفاصيل يراجع: ذاكر محي، محمد يونس السبعاعي ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الموصل.

عالي الكيلاني قرر رئيس الوزارة البريطانية ونستون تشرشل^(١) إرسال قوات بريطانية إلى العراق لضمان ترصين البصرة كقاعدة رئيسية متقدمة. وكان الكيلاني قد وافق منذ صيف ١٩٤٠ على تقديم التسهيلات العسكرية اللازمة إلى القوات البريطانية المارة من العراق والنازلة في البصرة لغرض فتح خطوط المواصلات البرية ما بين الخليج العربي وحيفا، وعندما نزلت هذه القوات بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٤١ لم تكن هناك نية على استمرار مرورها إلى فلسطين، كما وعد السفير البريطاني فبدأت الشكوك تساور القيادة السياسية والعسكرية في العراق وكذلك أوساط الشعب. وبضغوط من ضباط الجيش بادر الكيلاني إلى تقديم شروطه بنزول اي قوات بريطانية إلى البصرة.

كان إرسال قوات بريطانية بحجة المرور إلى فلسطين ومن ثم بقائها بشكل دائم آثار حفيظة الجيش العراقي فتم تطويق معسكر الحبانية من قبل القوات العراقية مما أدى إلى اندلاع الحرب ما بين القوات البريطانية والعراقية في مايس ١٩٤١^(٢) ففي ٢ مايس من العام نفسه هاجمت قوة بريطانية مؤلفة من (٥٠) طائرة بريطانية المواقع العراقية على تلال الحبانية، وردت القوات العراقية بنيرانها الشديدة إذ تمكنت المدفعية العراقية من إصابة (٤٠) طائرة بريطانية بأضرار واصبح (٢٢) منها غير صالحة للطيران. وحالت نيران القوات العراقية دون طيران الطائرات البريطانية من ارض قاعدة الحبانية وبهذا الصدد كتبت وزارة الحرب البريطانية "معنويات العراقيين اعلى مما كان يتوقع ولم تظهر أي علامات على اهتزازها"^(٣).

وفي اليوم الثالث من مايس قامت الطائرات البريطانية والتي أقلعت من قاعدة الشعيبية بمهاجمة قاعدة الرشيد الجوية في بغداد وتم تدمير (٢٩) طائرة عراقية، وفي هجوم آخر على بعقوبة والمسيب تم تدمير (١٣) طائرة عراقية أخرى ومصنع للعتاد الخفيف.

(١) للتفاصيل يراجع: محمد يوسف إبراهيم القرشي، ونستون تشرشل والقضايا العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

(٢) للتفاصيل يراجع: وليد محمد سعيد الأعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، بغداد، ١٩٨٧ محمود الدرة، الحرب العراقية - البريطانية ١٩٤١، بيروت، ١٩٦٩.

(٣) وليد محمد سعيد، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني، الحرب العراقية - البريطانية ١٩٤١، ص ٩٦

واستمرت الهجمات البريطانية ضد المدافع العراقية على تلال الحبانية لعدة أيام أخرى، وفكرت القيادة العسكرية البريطانية بضرب العاصمة بغداد، ولكنها توقفت عن ذلك خوفاً من إثارة الراي العام العربي والعراقي، كما انه سيوحد الشعب العراقي اكثر ضد البريطانيين ويزيد نقيمتهم. لذا تم إسقاط (٢٤) الف منشور باللغة العربية على بغداد يوم الرابع من مايس حث فيه العراقيون على التخلص من رشيد عالي الكيلاني والضباط الأربعة (المربع الذهبي).

وبعد قيام القوات البريطانية بمهاجمة المواقع العسكرية العراقية عقدت حكومة الكيلاني اجتماعاً طارئاً تقرر فيه:

١. توجيه احتجاج إلى الحكومة البريطانية في بغداد ضد الهجوم البريطاني على القوات العراقية في الحبانية، ويحمل هذا الاحتجاج بريطانيا مسؤولية العواقب المترتبة على العدوان البريطاني.

٢. الطلب من ألمانيا لأرسال دبلوماسي إلى بغداد وبالسرية الممكنة لاستئناف العلاقات العراقية – الألمانية.

٣. إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي دون شروط مسبقة، وقد جاءت هذه المبادرة لان حكومة الكيلاني كانت بحاجة إلى دعم الأصدقاء في صراعه مع بريطانيا. لذا فقد أقيمت هذه العلاقات الدبلوماسية مع موسكو يوم ١٤ مايس ١٩٤١.

٤. إذاعة بيان من محطة الإذاعة العراقية من قبل رئيس الوزراء نفسه يوضح فيه تفاصيل العدوان البريطاني على العراق وقواته في الحبانية.

ولتضييق الخناق على حكومة الكيلاني اتخذت الحكومة البريطانية قراراً بطرد العراق من المنطقة الاسترلينية والتي سببت له مشاكل اقتصادية ومالية كثيرة، كما وتم إصدار تعليمات من قبل السفارة البريطانية إلى كافة البنوك الأجنبية العاملة في العراق بالتوقف من العمل واللجوء إلى مبنى السفارة. فتم ذلك وسحبت أيضاً كافة الأرصدة المالية وأرسلت إلى الحبانية حيث القاعدة الجوية البريطانية، وبتاريخ

٣ مايس تم أجلاء كافة الرعايا البريطانيين والأجانب من بغداد وباقي المدن العراقية.

هذا وقد أبدى بعض المسؤولين البريطانيين النصح بأجراء مفاوضات مع العراقيين على أساس تصفية الأزمة. ولكن دون جدوى. لذلك أكدت هيئة الأركان البريطانية بتركيز جهود القوات البريطانية في العراق على الأهداف التالية:-

١. الدفاع عن الحبانية بكل الوسائل المتاحة.
٢. الاستعداد لإرسال قوة لاستعادة الموقف في الحبانية والسيطرة على أنبوب النفط الصاعد إلى موانئ البحر المتوسط.
٣. استمرار ممارسة الضغوط على العراق من خلال السفير البريطاني في بغداد وتم إصدار التعليمات اليه بتهديد حكومة الكيلاني بتطبيق الإجراءات التالية اذا ما تطور الموقف إلى اندلاع حرب أهلية.

١. قصف بغداد بالقنابل.
٢. تدمير سد الصقلاوية بالقصف الجوي.
٣. تدمير محطات ضخ النفط.
٤. فرض الحصار البحري التام على البصرة.

وفي مجال الوساطة بين الطرفين كانت الحكومة التركية على اتصال مستمر بالسفير البريطاني الذي كان يطلب باستمرار ممارسة الحكومة التركية لضغوطها على العراق، كما قامت الحكومة المصرية بالتدخل لوقف الحرب وإنهاء النزاع.

وفي اليوم الرابع من القتال في الحبانية الموافق (٥) مايس قامت القوات البريطانية بأول تماس مع القوات العراقية إذ تكبدت الأخيرة بعض الخسائر، إلا إن القوات العراقية استمرت بقصف قاعدة الحبانية والذي سبب الحاق أضرار بالغة بالطيران البريطاني.

ولا شك إن الخسائر التي أصيبت بها القوات العراقية بسبب القصف الجوي في هذه المرحلة من القتال وعدم المبادرة في اقتحام القاعدة سبب في تحول الموقف التعبوي بشكل تام إلى صالح البريطانيين. كما قام الطيران البريطاني في قاعدة الشعبية بالهجمات الجوية على الجيش العراقي والقوة الجوية العراقية.

وفي ليلة ٦/٥ مايس بدأت القوات العراقية بالانسحاب من مواضعها على تلال الحبانية، فتم إرسال دوريات المشاة البريطانية لمطاردة القوات العراقية واصطدمت معها على طريق الفلوجة في قرية (سن الذبان) ووقع في الأسر خلال المعركة (١٢) ضابط وأكثر من (٣٠٠) جندي عراقي.

واستمر القتال بين قوات الطرفين العراقي والبريطاني وبلغ إجمالي خسائر القوات العراقية التي اشتركت في معركة الحبانية نحو مئة جندي، ووصل عدد الأسرى العراقيين (٢٦) ضابط و (٤٠٨) من المراتب. كما تمكنت القوة الجوية البريطانية من تدمير (٢١) طائرة في قاعدة بعقوبة، وبحلول يوم ٧ مايس تم تجريد القوة الجوية العراقية تماما وأصبحت غير قادرة على الدخول في أية معركة جوية. كما وضربت الطائرات البريطانية مطار بغداد المدني، وفي ٨ مايس قامت الطائرات البريطانية بمهاجمة بعقوبة وشهربان وخانقين وكركوك، ودمرت (١٢) طائرة أخرى في الحبانية، فضلاً عن ذلك قامت الطائرات البريطانية بـ (٤٧) مهمة جوية ضد الفلوجة والرمادي. وبانتهاء الحصار العراقي للقاعدة البريطانية في الحبانية استعادت القوات البريطانية حريتها في المناورة والتحرك ولم يعد المعسكر البريطاني تحت رحمة المدفعية العراقية.

وبعد انتهاء الصفحة الأولى من المعركة وفقدان القوات العراقية المبادئ التعبوية. طالب قائد العمليات العسكرية البريطانية في جنوب العراق الجنرال (ويفل) من رئيس الوزراء البريطاني تشرشل مدى إمكانية التوصل إلى حل سياسي للصراع بين الطرفين. ولكن تشرشل أجاب انه " لم يبق هناك أي أمل لحل النزاع بشكل دبلوماسي". وكان يصر على استخدام القوة العسكرية وبصلابة، كما أشار إلى

الوضع الصعب الذي تعانيه حكومة رشيد عالي الكيلاني، وانه يتوجب على (ويفل) مشاغلة الجيش العراقي ودخول العاصمة بغداد ولو بقوات صغيرة. كما واكد تشرشل في أوامره التي أصدرها إلى (ويفل) بانه لا توجد هناك أية نية للتفاوض مع الكيلاني.

إزاء ذلك طالبت حكومة الكيلاني من حكومتي ألمانيا وإيطاليا المساعدة لوقف الهجمات الجوية البريطانية، سيما بعد تدمير القوة الجوية العراقية والانسحاب من الحبانية. ولذلك أصبحت الحاجة إلى المساعدة ضرورة ملحة.

وبوصول الطائرات الألمانية إلى ساحة المعركة يوم ١٥ مايس انتعشت معنويات الجنود العراقيون، واعقب ذلك وصول سرب من الطائرات الإيطالية نزلت في كركوك يوم ٢٨ مايس ولكن هذا السرب فشل في القيام باي فعالية. أبقت الحكومة العراقية امر وصول الطائرات سرا، ولكن الطائرات البريطانية اكتشفت وجود ست طائرات المانية في أربيل و (١٦) طائرة أخرى في الموصل فبادرت إلى قصفها فتم تدمير اثنين في أربيل وثمانية طائرات في الموصل.

وفي يوم ١٩ مايس هاجمت (٥٧) طائرة بريطانية المواضع العراقية في الفلوجة وحواليها، كما قامت القوة الجوية البريطانية بقصف قاعدة الرشيد الجوية في بغداد يوم ٢١ مايس وتدمير معظم الأوكار الكبيرة للطائرات العراقية لحرمان الطائرات الألمانية من استخدامها، وخلال المدة ما بين ١٦ و ٢٠ مايس فقدت الاسراب الألمانية العاملة في العراق خمس طائرات قاذفة واحدى عشر طائرة مقاتلة من ضمن (٢٤) طائرة صالحة للاستخدام.

وبعد نجاح القوات البريطانية في السيطرة على مدينة الفلوجة، استمر القصف الجوي البريطاني لعدة أيام أخرى. وفي ٢٢ مايس وصل إلى الحبانية جواً الوصي المخلوع عبد الاله ونوري السعيد وبطانته، وبتاريخ ٢٣ مايس وصل الجنرال (ويفل) إلى البصرة مع القائد العام للقوات البريطانية في الهند لدراسة موضوع إرسال التعزيزات اللازمة إرسالها إلى العراق للسيطرة على الوضع. وتقرر فيها

إرسال قوة متقدمة من الشعبية إلى بغداد بالسكك الحديدية بعد السيطرة على الموقف في البصرة تماماً، كم تقرر إرسال تعزيزات عسكرية أخرى لإكمال الحشد البريطاني في العراق بما يعادل فرقتين عسكريتين.

كان سقوط الفلوجة بأيدي البريطانيين قد جعل الطريق مفتوحاً أمام القوات البريطانية إلى بغداد، فصدر العقيد الركن صلاح الدين الصباغ أوامره لإنشاء خط دفاعي حول العاصمة بغداد، فتم حفر خندق بطول (١٦) كيلو متر وبعرض خمسة أمتار، وتم أيضاً تنظيم دفاعات العاصمة بقاطعين خلف الخندق، قطاع الكاظمية وقطاع الوشاش. لكن القصف المكثف للقوات البريطانية للقاطعين جعل قادة الجيش العراقي يطالبون بوقف إطلاق النار وعقد الهدنة وإنهاء الحرب.

وكان رشيد عالي الكيلاني والعقلاء الأربعة قد تركوا البلاد متوجهين إلى إيران، وفشلت خطة الكيلاني لنقل حركة المقاومة إلى الشمال بعد أن وجد نفسه وحيداً في بغداد ومحاطاً بالقوات البريطانية من كل جانب. وقام بعد ذلك أمين العاصمة أرشد العمري ومدير الحركات العسكرية العقيد الركن نور الدين محمود بزيارة السفارة البريطانية لإبلاغهم بمغادرة الكيلاني والعقلاء الأربعة بغداد مع الحاج أمين الحسيني. وثم بعد ذلك تشكيل لجنة الأمن الداخلي برئاسة أمين بغداد.

وفي ٣٠ - ٣١ مايس جرت مفاوضات بين الطرفين البريطاني والعراقي لإجراء الهدنة التي وقعت في ٣١ مايس ١٩٤١ وتضمنت ما يأتي:

١. وقف كافة الحركات العدائية بين الجيشين فوراً.
٢. يسمح للجيش العراقي بالاحتفاظ بجميع أسلحته ومعداته وعتاده إلا أنه يتوجب على كافة وحدات الجيش أن تتوجه إلى معسكراتها المخصصة لها عادة في وقت السلم.
٣. إطلاق سراح جميع اسرى الحرب البريطانيين فوراً.
٤. حجز كافة الأعداء من الألمان والإيطاليين ممن في الخدمة على أن تحتفظ الحكومة العراقية بتجهيزاتهم الحربية لحين صدور التعليمات.

٥. جلاء القوات العراقية عن مدينة الرمادي وضواحيها.

٦. تسليم كافة اسرى الحرب العراقيين والذين في أيدي البريطانيين حالياً إلى الوصي.

وفي اليوم الأول من حزيران وصل من الحبانية إلى بغداد كل من الوصي المخلوع عبد الاله بصحبة جميل المدفعي إذ استقبلهم السفير البريطاني. وللسيطرة على كافة المدن العراقية نقل فوج من القوات البريطانية إلى قاعدة الموصل الجوية للسيطرة عليها. ثم قامت الطائرات البريطانية برمي المنشورات على المدن العراقية والتي كانت تحمل شروط الهدنة. ولحين وصول الوصي عبد الاله إلى بغداد تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة جميل المدفعي بناءً على تعليمات وزارة الخارجية البريطانية.

أما خسائر الطرفين فقد بلغت الخسائر العراقية خلال حرب الثلاثين يوماً هذه (٣٣) ضابطاً و (٤٦٤) جندي وجرح (٣٦) ضابط و (٦٥٩) من المراتب وفقدان (٥٤٩) آخرين. أما الخسائر البريطانية فقد بلغت (١٥٠) قتيل وجريح و (٤٠) أسير.

كان لسقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني في ٣١ مايس ١٩٤١ المؤشر إلى بداية عهد جديد في حياة العراق السياسية. فقد تمكن عبد الاله وبمساعدة جيش الاحتلال البريطاني من تصفية الحركة الوطنية والجيش العراقي، وكانت أهداف بريطانيا بعد قمع الانتفاضة ما لخصها السفير البريطاني في بغداد (السير كينهان كورنواليس)^(١) (ضمان كافة التسهيلات لمرور المعدات الحربية البريطانية عبر العراق وضمان الفرص اللازمة لتدريب واتخاذ الإجراءات الدفاعية من قبل قواتنا البحرية والجوية والبرية، والقضاء على كافة العناصر المؤيدة لألمانيا وإجراء تغيير شامل في الراي العام لتسهيل ما ورد أولاً).

(١) عدي محسن، كيهان كورنواليس ودوره السياسي ف لعراق حتى عام ١٩٤٥، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

هذا وقد تميزت العلاقات بين الجيش العراقي والسفارة البريطانية بعد توقيع اتفاقية الهدنة العراقية البريطانية بالتوتر نوعاً ما في البداية إذ كانت الحكومة الجديدة ورئيس أركان الجيش العراقي حريصين على تجنب كل نقد باتهامهم بانهم موافقين على الاحتلال البريطاني الفعلي للبلاد والتخلي عن المصالح الحيوية للعراق وبمرور الوقت فقد تحسنت هذه العلاقات بشكل ملحوظ.

وبعد قمع الانتفاضة العراقية كانت المعضلة الأساسية التي تواجه عبد الاله والسلطات البريطانية في العراق هي مسألة تصفية الجيش العراقي. لذا فقد قرروا القيام بعملية إعادة تنظيم شاملة للجيش العراقي والتخلص من كافة العناصر الوطنية من الضباط والذين كانت بريطانيا تتهمهم (بالنازية) للضمان ضد خطر احتمال قيام الجيش العراقي وفي أي وقت بدعم وإسناد انقلاب آخر ضد بريطانيا، والعمل على تقليص حجم الجيش العراقي وإعادة تنظيمه بإشراف مستشارين بريطانيين. وقد شملت هذه التصفية للجيش قادة الفرق والألوية. فأحيل على التقاعد كافة الضباط الوطنيين الموالين لرشيد عالي الكيلاني وتمت إحالة عدد منهم إلى محكمة عسكرية خاصة لمحاكمتهم. وبلغ عدد الضباط المحالين على التقاعد والمطرودين من الجيش (٤١١) ضابط.

ولا شك إن عملية تصفية الجيش كانت تستهدف تقليص حجم الجيش العراقي على مراحل لضمان ولائه لنظام عبد الاله ونوري السعيد الموالين لبريطانيا.

و في تقويم لانتفاضة مايس ١٩٤١ فيلاحظ إنها بينت درجة كراهية الشعب والجيش العراقي للبريطانيين ومؤيديهم في العراق. وقد استمر هذا الشعور وتعاضم مع استمرار الاحتلال البريطاني للعراق. وكانت انتفاضة مايس رمزاً للتحدي العراقي لبريطانيا إذ وقف الشعب العراقي خلف حكومة رشيد عالي الكيلاني، وكان الجيش العراقي والصحافة الوطنية هي الواجهة التي كان يخافها البريطانيون ومؤيديهم.

وكان الجهاد المقدس قد اعلن من قبل العلماء ورجال الدين في العراق، وتطوعت النساء العراقيات للقتال إلى جانب الجيش ضد القوات البريطانية، وقام الشيخ سعيد

علي بيك زعيم الطائفة اليزيدية في العراق آنذاك بدعوة أبناء طائفته للانضمام إلى الجيش والقتال ضد البريطانيين، كما وقام زعيم الطائفة اليهودية في العراق ساسون خضوري بزيارة الكيلاني في مكتبه وقدم ولاءه إلى رئيس الوزراء، وكذلك قام مطران الكنيسة الكلدانية في العراق بتوجيه نداء لأبناء الطائفة المسيحية لتقديم التضحية من أجل الوطن. وقام الجنود الهاربين من وحداتهم بالالتحاق إلى معسكراتهم للقتال مع الجيش ضد القوات البريطانية، وتطوع أبناء العشائر للانضمام إلى وحدات الجيش للقتال كما وشارك العديد من شيوخ القبائل في تقديم الأموال والمؤون للمتطوعين الذين التحقوا بكتائب الشباب والفتوة التي كانت تقاتل إلى جانب الجيش العراقي في ضواحي بغداد. وبلغ الأمر لحد عدم وقوع أي جريمة أو أعمال لصوصية خلال أيام الحرب ضد بريطانيا إذ كان الناس مشغولين في دعم وإسناد حكومتهم لتحقيق النصر على القوات البريطانية ومقدمين التبرعات لدعم المجهود الحربي العراقي في المعركة.^(١)

إلا انه بالرغم من خسارة هذه الحرب تبقى انتفاضة مايس ١٩٤١ رمزاً مضيئاً في صفحة التاريخ العراقي المشرف وعلمت بريطانيا درساً بان الشعب والجيش العراقي كان يكرههم ويكره تواجدهم وسياستهم الاستعمارية ليس في العراق بل في فلسطين والأقطار العربية الأخرى.

ثالثاً:- النوادي والجمعيات القومية

تعود البدايات الأولى لتأسيس الجمعيات القومية في العراق إلى عام ١٩١٣ عندما أسس السيد طالب النقيب (جمعية البصرة الإصلاحية)^(٢) على غرار الجمعية الإصلاحية في بيروت، وتكون منهاج الجمعية من (٢٧) فقرة تضمنت الفقرة (١٨) من منهاج " أن تكون العربية اللغة الرسمية لكل الدوائر والمحاكم" والفقرة (٢٤)

(١) وليد محمد سعيد الأعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية - البريطانية ١٩٤١، ص ١٣٣-١٣٤.
(٢) عن جمعية البصرة يراجع: سليمان فيضي، مذكرات سليمان فيضي، ط٤، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٥٠-١٦٧.

أشارت إلى ضرورة أن يكون التعلم باللغة العربية مع مراعاة اللغة التركية والتعاليم الدينية وأشارت الفقرة (٢) عدم إعطاء امتيازات للأجانب في العراق^(١).

أما جمعية العهد السرية التي أسسها عزيز علي المصري في عام ١٩١٣ فقد فتحت لها فروع في بغداد والموصل عام ١٩١٩ وانتمى إلى هذه الجمعية في بادئ الأمر من الضباط العراقيين ياسين الهاشمي، نوري السعيد، علي جودت، جميل المدفعي، مولود مخلص، عبد الله الدليمي، تحسين علي، محمد حلمي الحاج ذياب، علي رضا الغزالي، موفق كامل، وعبد الغفور البصري^(٢).

كما تأسست في بغداد جمعية سرية بإسم (جمعية الشبيبة) وفي نهاية شباط ١٩١٩ تأسست (جمعية حرس الاستقلال) ويعود تأسيسها إلى ما رافق عملية الاستفتاء من محاولة البعض تقديم عرائض مناقضة لرأي الوطنيين، وكانت الجمعية سرية سياسية، ومعارضة للوجود البريطاني في العراق، وتضمن برنامجها:

١. استقلال العراق استقلالاً تاماً.
٢. تشكيل مملكة عراقية يسند فيها العرش إلى احد أولاد الشريف حسين بن علي.
٣. العمل على ضم المملكة العراقية إلى لواء الوحدة العربية.
٤. توحيد كلمة العراقيين.

قامت جمعية حرس الاستقلال بنشاط واسع بين مختلف أوساط المواطنين بما جعلها تتمتع بمركز قوي، ولم يمض وقت طويل على تأسيسها حتى انضمت إلى (جمعية الشبيبة العربية) كما نجحت في تأسيس خلايا عديدة في عدد من المدن العراقية^(٣).

وقد لقيت هذه الجمعية مقاومة سلطات الاحتلال بسبب مطالبها بالاستقلال وإنهاء الاحتلال البريطاني. وبعد فرض الانتداب على العراق في عام ١٩٢٠ اندلعت الثورة العراقية الكبرى في حزيران ١٩٢٠ والتي كان اهم نتائجها السياسية إرغام

(١) للتفاصيل عن منهاج الجمعية، المصدر نفسه، ص ١١٣-١١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٣) للتفاصيل يراجع: أمين سعيد، الثورة العراقية الكبرى، ج ٢، القاهرة، د. ت.

حكومة بريطانيا على تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تعمل لانتخابات وترشيح ملك لحكم العراق. وكان ذلك ما تحقق فعلاً عندما تم اختيار فيصل بن الحسين ملكاً في العراق (١٩٢١-١٩٣٣).

وخلال مدة حكم الملك فيصل الأول ادرك مجموعة من الشباب العراقي استمرار سيطرة البريطانيين على السلطة واستغلال موارد العراق الاقتصادية، مع تدهور المستوى المعاشي لغالبية أبناء الشعب العراقي، لذا سعى بعض مدرسي دار المعلمين الابتدائية في بغداد أمثال: متي عقراوي، خالد الهاشمي، درويش المقدادي، واکرم زعيتير، وفريد نور الدين وبعض الطلبة إلى تنظيم انفسهم منذ عام ١٩٢٩ في جمعية سميت (الجوال العربي)^(١) أخذت على عاتقها نشر الوعي القومي، إحياء التقاليد الأصيلة والدعوة إلى الوحدة العربية بالتعاون مع التنظيمات القومية في الأقطار العربية الأخرى، والعمل على استقلال العراق استقلالاً تاماً ومقاومة المعاهدات التي فرضها البريطانيون على حكومة العراق، وتحسين الأوضاع المعاشية للمواطنين ونشر الثقافة والتعليم بين صفوفهم.

حصلت جمعية الجوال العربي على إجازة العمل الرسمي في تشرين الأول ١٩٣٤ بعد سنوات من النضال السري، واتصلت ببعض الضباط القوميين أمثال صلاح الدين الصباغ وزملائه لتدريب أعضائها على الأمور العسكرية ولغرض إيصال أفكارها إلى أكبر عدد ممكن من المثقفين اشترت الجمعية مطبعة، وأصدرت (مجلة الفتوة) كما أصدرت الجمعية في ١٣ حزيران ١٩٣٥ رسالتها الأولى (المنهج القومي العربي) تضمنت شرحاً وافياً للنضال القومي العربي، ونظر هذا المنهج القومي، من الناحية السياسية، إلى العرب أمة واحدة، وان تكون السيادة للامة، وحدد المنهج أيضاً الموقف من الأقليات القومية في الوطن العربي، بان الدولة القومية تكفل لهم المساواة التامة في الحقوق والواجبات.

(١) فاضل حسين، جمعية الجوال، فصل من تاريخ القومية العربية في العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٣.

وفي الناحية الاقتصادية نظر المنهج القومي إلى الوطن العربي كوحدة اقتصادية من حيث الإنتاج والاستهلاك والتصدير. كما دعت (جمعية الجوال العربي) في منهجها إلى إزالة النفوذ الاقتصادي الأجنبي، ورفض الاحتكار والاستغلال البريطاني وذلك بإقامة مشروعات عربية تؤمن احتياجات الشعب العربي. وفي مجال توفير الأرض للفلاح رأت الجمعية في مناهجها ضرورة توسيع الأراضي الصالحة للزراعة وتوزيعها على الفلاحين وتشجيعهم على زيادة الإنتاج لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي للشعب وتصدير الفائض من الإنتاج.

وكان للتعليم جانباً في مجال اهتمام جمعية الجوال العربي وان يكون التعليم الزامياً ومجانياً إلى أعلى درجة ممكنة. والاهتمام بفتح المعاهد العالية والجامعات وتأسيس المكتبات العامة والعمل على بث روح التسامح الديني.

ومن خلال استعراض المنهج لجمعية الجوال العربي يتضح إن مناهجها قد احتوى على نظرة شاملة للواقع العربي من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية مع الشعور بمشاكل العرب آنذاك، واقتراح الحلول المناسبة لها في ضوء العقلية العربية السائدة آنذاك.

إن طموح المنهاج مع قلة الإمكانيات أدى إلى بقاء المنهاج على الورق، لان الظروف السائدة آنذاك في الوطن العربي لم تساعد على امتداد التنظيم وشموله مناطق أخرى غير العراق.

وساهمت جمعية الجوال العربي في مساندة حركات التحرر العربية في المغرب العربي، ووقفت مع عرب الاسكندرونة والأحواز وفلسطين. وعند اندلاع الحرب العراقية - البريطانية في مايس ١٩٤١ أدى أعضاء الجمعية ومؤيديها دوراً بارزاً في إسناد الجيش العراقي ضد القوات البريطانية، الأمر الذي دفع وزارة نوري السعيد التي تألفت بعد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق إلى غلق جمعية الجوال العربي في نيسان ١٩٤٢.

ومن الجمعيات والنوادي القومية الأخرى في العراق كان (نادي المثني بن حارثة الشيباني)^(١). وقد انضم إلى النادي بعد إجازته في نيسان ١٩٣٥، بعض الشخصيات القومية أمثال محمد مهدي كبه^(٢) وعبد المجيد القصاب ومحمد صديق شنشل^(٣) ويونس السبعلاوي وكثير غيرهم.

وكان لتشابه أهداف ومبادئ النادي مع جمعية الجوال العربي اثره في توحيد النشاط القومي ومساهمة أعضاء الجمعية بصورة فعالة في نشاط النادي، واختير صائب شوكت رئيساً للنادي ومحمد مهدي كبه نائباً له وعبد المجيد القصاب سكرتيراً وسعيد الحاج ثابت أميناً للصندوق.

حدد النادي أهدافه بث الروح القومية العربية وإنماء الشعور الوطني والمحافظة على التقاليد والمزايا التي يظهر بها الطابع العربي وتربية النشء الجديد، وتوليد ثقافة عربية جديدة تجمع إلى التراث العربي الصالح مع ثقافة العرب. وشكلت لجان لتحقيق هذه الأهداف.

واصدر النادي مجلة أسبوعية باسم (مجلة المثني) رأس تحريرها عبد الرحمن الخضير، صدر العدد الأول منها في ٢٧ آب ١٩٣٦ وبرز من أعضاء النادي سامي شوكت، الذي كان مديراً عاماً للمعارف، وفي مجال العمل الداخلي كانت باكورة أعمال النادي مطالبة أمانة العاصمة بإبدال أسماء الفنادق والمحلات العامة بأسماء عربية، وأولى اهتماماً متميزاً بالقضية الفلسطينية، وبقضايا النضال العربي وعندما احتلت تركيا لواء الاسكندرونة السوري قام النادي بمظاهرات واحتجاجات وندوات متتالية ندد فيها بالاحتلال التركي، كما طالب النادي بتعديل الاتفاقية العراقية-البريطانية لعام ١٩٣٠.

(١) عماد احمد الجواهري، نادي المثني بن حارثة الشيباني، بغداد، ١٩٨٣.
(٢) محمد مهدي كبه، مذكراتي في صميم الأحداث (١٩١٨-١٩٤٨)، بغداد، ١٩٧١؛ حامد قاسم، محمد مهدي كبه دوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
(٣) سمير عبد الرسول، محمد صديق شنشل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٦ ورسالة ماجستير.

أثارت مواقف نادي المثني الفئة الحاكمة في العراق المؤيدة لبريطانيا الأمر الذي أدى إلى اتهام النادي (بالنازية) وتأييد ألمانيا، لكن حقيقة الأمر إن النادي كان بعيداً عن التأثير بتلك التوجهات أو غيرها من التيارات السياسية العالمية.

وإصدار النادي عدداً من الكراريس لتوضح مواقفه ومبادئه فإصدر في عام ١٩٣٩ كراستين: الأولى (موقف تجاه الشيوعية) والثانية (موقفنا تجاه النازية) وحددت الكراسة الأخيرة موقف القوميين العرب في العراق من الحركات الأجنبية ومبادئها التي لا تنسجم من أفكار وتوجهات العراقيين.

حدد نادي المثني موقف العراقيين من الحرب العالمية الثانية وبين إن العرب في هذه المرحلة العصبية همهم الأول هو تحرير بلدانهم من السيطرة الأجنبية. ولذا يجب أن يقفوا من الحرب موقف الحياد والحذر والحيلة.

ولإسناد القضية الفلسطينية أسس النادي في عام ١٩٣٦ (لجنة الدفاع عن فلسطين) التي قامت بتشكيل فرق من المتطوعين الشباب لجمع التبرعات للمجاهدين الفلسطينيين، ورفعت اللجنة مذكرة احتجاج إلى الملك غازي ورئيس الوزراء والسفير البريطاني في العراق استنكروا فيها السياسة البريطانية في فلسطين. وأصدرت (لجنة الدفاع عن فلسطين) جريدة ناطقة باسمها هي (المستقبل). وقد نجحت اللجنة في تقديم بعض الخدمات للقضية الفلسطينية عن طريق عقد ندوات أوضحت فيها حق الشعب الفلسطيني في أرضه، كما ساهمت في جمع التبرعات والاتصال ببعض رجال الدين لإصدار الفتاوي التي تحث الشباب العربي على الجهاد والبذل والعطاء في سبيل انقاذ فلسطين والوقوف مع شعبها في محنته.

وعند اندلاع انتفاضة مايس ١٩٤١، وقيام الحرب البريطانية - العراقية أدى الكثير من أعضاء النادي دوراً ملحوظاً في هذه الحرب. وبعد فشل الانتفاضة وعودة الوصي عبد الاله ونوري السعيد إلى العراق طلب الأخير في ٧ آذار ١٩٤٢ من وزارة الداخلية إلغاء إجازة النادي وحله بحجة اشتغال أعضائه بالسياسة واتصالهم

بدولة اجنبيه معادية، وبعد شهر من طلب نوري السعيد تم حل النادي والسيطرة على ممتلكاته والاستفادة من بنايته الواقعة في الوزيرية لصالح وزارة الداخلية.

كانت (جمعية الجوال العربي) و (نادي المثني بن حارثة الشيباني) ومن خلال استعراض نشاطهما السياسي والثقافي ينتهجان التيار القومي القوي العربي الداعي إلى وحدة الشعب العربي والتحرر من السيطرة الأجنبية.

وفي ثلاثينيات القرن العشرين ظهر في العراق أيضاً التيار الإصلاحي وكانت (جماعة الأهالي)^(١) افضل من مثل هذا التيار في العراق. وظهرت جماعة الأهالي على أيدي بعض المثقفين ذوي التطلعات الإصلاحية، وكان هؤلاء في الواقع جماعتين التقتا وأسهمتتا في العمل الوطني من خلال هذه الجماعة.

كانت الجماعة الأولى تمثل الطلبة الذين انهوا دراستهم داخل لعراق واسهموا في الحركة الوطنية واشتركوا في الحركات الطلابية مثل حركة (النصولي) وهو مدرس عربي من لبنان كان يُدرس في العراق الف كتاباً عن تاريخ الدولة الأموية في الشام أثار بعض ردود الفعل فتظاهر الطلاب انتصاراً لحرية الفكر، وقضية (الفريد موند) الصهيوني الذي زار العراق في ٨ شباط ١٩٢٨ وقوبل بانتفاضة طلابية وجماهيرية واسعة نددت بالصهيونية والانتداب البريطاني كما شارك الطلبة في الحركة الوطنية المعارضة لمعاهدة عام ١٩٣٠.

أما الجماعة الثانية فتمثل الطلاب الذين انهوا دراستهم خارج العراق، لاسيما في بيروت، وعملوا على تجميع انفسهم في تنظيم طلابي سري يعمل في سبيل نهضة البلاد وأسسوا جمعية للطلبة العراقيين في بيروت ونادياً لهم.

وفي بداية الثلاثينيات رأى هؤلاء إن آرائهم متقاربة في الشؤون العامة فقرروا قيام تنظيم بينهم وإصدار جريدة تعبر عن آرائهم، وتأسيس مقر لتجمع الشباب وممارسة

(١) فؤاد حسن الوكيل، جماعة الأهالي في العراق ، بغداد، ١٩٧٩.

العمل السياسي والعمل بوجه عام، وجمعوا المبالغ اللازمة لشراء المطبعة وإصدار الجريدة.

عهدت الجماعة إلى (حسين جميل) التقدم بطلب إلى وزارة الداخلية لإصدار جريدة يومية باسم (الأهالي) فوافقت الوزارة في ٢ تموز ١٩٣١ على منح الامتياز وصدر العدد الأول من جريدة الأهالي في ٢ كانون الثاني ١٩٣٢. وكانت الجريدة تعبر عن رأي الجماعة وبيان أهدافها وخططها العامة التي أكدت على استقلال العراق وتحريره من الاستعمار، وتأليف حكومة وطنية منبثقة عن إرادة الشعب عن طريق الانتخابات البرلمانية الحرة، وتوعية الجماهير الشعبية وتبصيرها بحقيقة السياسة الخاطئة التي كان يتبعها الحكام.

واصبح لجماعة الأهالي خطوط عامة اطلق عليها اسم (الشعبية) طبعت في كراس من ثمان صفحات عام ١٩٣٣ بعنوان (الشعبية - المبدأ الذي تسعى الأهالي لتحقيقه) أكدت فيه على الحريات الديمقراطية للشعب وإشراكه في إدارة شؤونه وتحسين أحواله المعاشية وبذلك اصبح للاستقلال معنى التحرر من الاستعمار الأجنبي ومن الاستغلال الداخلي معاً.

لاقت دعوة جماعة الأهالي قبولاً وتجاوباً من بعض الشباب، فضلاً عن عدد من رجال السياسة أمثال كامل الجادرجي^(١) الذي انضم إلى الجماعة في أوائل عام ١٩٣٤، وعملت الجماعة أيضاً على كسب بعض الشخصيات السياسية فأستت جمعية غير سياسية باسم (جمعية السعي لمكافحة الأمية) وفتح كامل الجادرجي احد الشخصيات السياسية هو محمد جعفر أبو التمن بالانضمام إلى الجمعية الجديدة. واعقب أبو التمن انضمام حكمت سليمان الذي انفصل عن جماعة ياسين الهاشمي وكانت الغاية من هذا الانضمام مساومة الحكام والاستفادة من الحركة الجديدة.

(١) كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، بيروت، ١٩٧١؛ مها عبد اللطيف، مذكرات كامل الجادرجي، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت، ١٩٧٠.

استمرت جماعة الأهالي في عرض وبيان أهدافها فأصدرت في عام ١٩٣٥ كراس (مطالعات في الشعبية) أوضحت فيه إن هدف الشعبية تنظيم الحياة الاقتصادية ومحاربة الرأسمالية ومنع استغلال جهود الآخرين واعتبار العمل المنتج السبيل الوحيد للحصول على أسباب العيش، وإن الشعبية لا تؤمن بالصراع الطبقي وحصر السلطة بيد طبقة العمال الصناعيين وأكدت على أهمية نظام العائلة واحترام الأديان، والسعي لتحقيق أهدافها بالوسائل السلمية دون سلوك طريق الثورة أو الانقلاب.

اتسعت جماعة الأهالي خلال المدة (١٩٣٢-١٩٣٦) نتيجة للمبادئ الجديدة التي جاءت بها، والشعبية التي حصلت عليها من خلال الكتابات في جريدة الأهالي التي تناولت معالجة لمشاكل المواطنين وموقف السلطة الحاكمة.

وفي عام ١٩٣٦ حدث خلاف فكري داخل جماعة الأهالي تزعمه حكمت سليمان أراد فيه ممارسة تطلعاته السياسية للوصول إلى الحكم. فيما كان اتجاه أغلبية جماعة الأهالي يؤكد على تكوين حركة فكرية سياسية تعطي ثمارها على المدى البعيد. فضلاً عن عامل تنظيمي يتعلق بطريقة قبول الأعضاء لاسيما قبول الفريق بكر صدقي. ويشار إلى إن جماعة الأهالي كانت الجهة المدنية التي أيدت الانقلاب الذي قام به بكر صدقي ضد حكومة ياسين الهاشمي عام ١٩٣٦.

وبعد انقلاب بكر صدقي الف حكمت سليمان وزارته الجديدة، واشترك فيها بعض الأعضاء البارزين من جماعة الأهالي ودفعهم ذلك لتقديم طلب تأسيس جمعية باسم (جمعية الإصلاح الشعبي). استوحى منهاج الجمعية بعض مبادئ الشعبية، وكانت غاية الجمعية " السعي للقيام بإصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي يعود نفعه على عامة أفراد الشعب وتحقق تقدم الشعب ويقضي على الاستغلال"^(١). ودعا منهاج الجمعية في السياسة الاقتصادية إلى سيطرة الحكومة على وسائل النقل والمواصلات وخدمات الماء والكهرباء والقيام بالمشاريع الصناعية اللازمة للبلاد،

(١) للتفاصيل يراجع: منهج جمعية الإصلاح الشعبي ونظامها الداخلي، بغداد، ١٩٣٦.

ودعا أيضاً إلى سن القوانين لحماية العمال وتحديد ساعات العمل بما لا يزيد عن ثماني ساعات يومياً.

لم تستمر الجمعية بالعمل طويلاً إذ سرعان ما قامت حكومة الانقلاب بحملة قاسية ضدها افشل نشاطها، واستقال وزراء جماعة الأهالي، كامل الجادرجي ومحمد جعفر أبو التمن، ويوسف عز الدين، فضلاً عن وزير آخر من غير الجماعة هو صالح جبر.

كان هذا التغيير في سياسة وزارة حكمت سليمان إزاء جماعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي بسبب عدم إيمان رئيس الوزارة وقائد الانقلاب بكر صدقي بالإصلاح الجذري وكانت علاقتهما بجماعة الأهالي منذ البداية علاقة مصلحة لاستغلال ما لهذه الجماعة من شعبية في سبيل الوصول إلى الحكم.

توقفت جريدة الأهالي عن الصدور في حزيران ١٩٣٧ بعد استقالة كامل الجادرجي وزملاءه من وزارة حكمت سليمان، وخلال مدة توقف الجريدة (١٩٣٧-١٩٤٢) اقتصررت العلاقة بين أفراد جماعة الأهالي على اللقاءات الشخصية.

رابعاً: الحركة الوطنية والأحزاب السياسية في العراق نهاية الحرب العالمية الثانية

قاسى العراقيون كثيراً خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وانعدمت الحريات وأعلنت الأحكام العرفية، وصدرت الأنظمة التي قيدت الحريات الشخصية وحرية الصحافة وارتفعت الأسعار وفقدت الحاجات الأساسية، ومما زاد في معاناة العراقيين فشل انتفاضة مايس ١٩٤١، واحتلال القوات البريطانية العراق ثانية وتعزيز الأحكام العرفية وفرض قيود صارمة أكثر على الشعب العراقي، وعانى الجيش من تقليص في عدده وتجهيزاته ومطاردة الوطنيين منهم وزجهم في السجون والمعتقلات وصدور احكم الإعدام بعدد منهم^(١).

وبعد نهاية الحرب بدأت الحركة الوطنية في العراق بالدعوة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإلغاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحافة، ومنح المواطنين جانباً من الحرية، وبناء علاقات جديدة بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية على أساس الاحترام المتبادل.

وقد دعت الحركة الوطنية إلى إقامة تنظيمات مهنية واجتماعية لخدمة طبقات المجتمع العراقي لاسيما الفلاحين والعمال والطلاب الذين يشكلون النسبة الأكبر في المجتمع العراقي من خلال توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين وتطوير وسائل الري. أما العمال فقد طالب الوطنيون بزيادة أجور العمال وتطبيق قانون العمل، ومنع تشغيل الأطفال، وإجازة النقابات العمالية، وبالفعل نجحت الحركة الوطنية العراقية في الضغط على الحكومة بإجازة بعض النقابات العمالية في أواخر الحرب. أما الطلبة فقد تركزت مطالبهم بالسماح لهم بقيام التنظيمات الطلابية لتقوية الروابط بين الطلبة العراقيين انفسهم وبينهم وبين الطلبة العرب.

(١) جعفر عباس، التطورات السياسية في العراق (١٩٤١-١٩٥٣)، النجف، ١٩٧٦.

لقد كان الشعب العراقي يأمل من الحكومة العراقية إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لتحسين الوضع في العراق والتخفيف من آثار الحرب العالمية الثانية. هذا وقد ادرك الوصي عبد الاله قوة الحركة الوطنية في العراق بعد انتهاء الحرب وجاء ذلك أيضاً مع تصاعد الحركة الوطنية في دول العالم الثالث، فراد تشكيل حكومة تطمئن رغبات الوطنيين وتمتص نقمتهم على الأوضاع السائدة آنذاك، وتنتهي آثار الحرب وتنقل البلاد إلى عهد جديد، فوقع اختياره على توفيق السويدي^(١) لتأليف الحكومة الجديدة.

بدا توفيق السويدي استشاراته مع بعض العناصر والوجوه الجديدة التي كان يعتقد بانها عناصر وطنية مشهود لها بالكفاءة والوطنية والنزاهة والسمعة الجيدة بما يجعل وزارته مقبولة في نظر الشعب والبرلمان العراقي. فشكل وزارته في ٢٣ شباط ١٩٤٦ واستقبلت الوزارة الجديدة بتفاؤل واسع من الأوساط الوطنية والصحافة العراقية.

أخذت الوزارة الجديدة إنها ستسعى إلى نقل البلاد من حالة الحرب إلى حالة السلم الجديدة بإلغاء الأحكام العرفية وغلق المعتقلات ورفع الرقابة على الصحافة. والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية وتشريع قانون جديد للانتخابات والعناية بالفلاحين وتحسين حالتهم المعاشية والصحية، وتوزيع الأراضي الزراعية عليهم. وفي السياسة الخارجية وعدت الوزارة بتعديل المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٣٠ لجعلها تنسجم مع روح ميثاق الأمم المتحدة. وفي السياسة العربية فإنها ستعمل جاهدة إلى جعل الجامعة العربية في خدمة القضية القومية العربية لمساعدة الأقطار العربية للحصول على الاستقلال والحفاظ وحماية حقوق عرب فلسطين ومساعدتهم بكل الإمكانيات المتوافرة ضد الأطماع الصهيونية.

وفي نيسان ١٩٤٦ أجازت وزارة توفيق السويدي خمسة أحزاب سياسية هي^(٢):

(١) توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، ١٩٦٩؛ زاير نافع، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية (١٩٢٥-١٩٥٨)، رسالة ماجستير، جامعة البصرة.
(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، بيروت، ١٩٨٠.

١. حزب الاستقلال^(١)

تبلورت أهداف الحزب في الدعوة إلى استكمال سيادة البلاد واستقلالها وتحريرها من كل نفوذ اجنبي، وتحرير الأقطار العربية الأخرى من السيطرة الأجنبية وتوحيدها في دولة واحدة. والدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي المعتدل. ولتطبيق تلك الأهداف قدم محمد مهدي كبة وزملاؤه طلباً إلى وزارة الداخلية في ١٢ آذار ١٩٤٦ لتأسيس حزب باسم (الاستقلال) وارفقوه بالنظام الأساسي للحزب. أجازت وزارة الداخلية تأسيس (حزب الاستقلال) في ٢ نيسان ١٩٤٦.

كان هدف الحزب في سياسته الخارجية العمل على تعزيز مكانة العراق الدولية، وتحقيق السيادة الكاملة والعمل لتعديل المعاهدة العراقية - البريطانية بشكل يحقق السيادة الوطنية. أما في السياسة العربية فتمثلت أهدافه بمساعدة الأقطار العربية للتخلص من السيطرة الاستعمارية والحصول على الاستقلال، والعمل على تحقيق الوحدة العربية.

وقد أولى الحزب القضية الفلسطينية اهتماماً خاصاً وجعل من أول واجباته الوقوف ضد الأطماع الصهيونية ومقاومة الكيان الصهيوني في فلسطين.

وفي السياسة الداخلية دعا حزب الاستقلال إلى إقامة حياة دستورية صحيحة، وإصلاح قانون الانتخاب، وتعزيز استقلال القضاء، ورفع مستوى الصحافة، والاهتمام بالجيش تسليحاً وتنقيفاً بالروح الوطنية، وتحسين وضع الشرطة ورفع مستوى أدائها المسلكي والثقافي واحترام القوميات الأخرى.

وكان محاربة البطالة والتخلف الاقتصادي ابرز معالم سياسة الحزب الاقتصادية وضرورة مساهمة الدولة في المشاريع الاقتصادية ووضع الخطط اللازمة من الحكومة لتحسين الوضع الاقتصادي واستغلال ثروات البلاد الاقتصادية بما يحقق إيرادات اكبر للدولة العراقية.

(١) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال (١٩٤٦-١٩٥٨)، بغداد، ١٩٨٠.

برز من قادة الحزب كل من: محمد مهدي كبة، فائق السامرائي^(١)، محمد صديق شنشل، وارتبط نشاط حزب الاستقلال بنشاط قاداته الثلاثة، واصر الحزب عند تأسيسه (جريدة الاستقلال). كما اصدر الحزب جرائد أخرى منها صدى لواء الاستقلال، واليقظة.

وخلال عمل الحزب على الساحة العراقية والعربية، بدأت قواعد الحزب الشابة بتوجيه النقد إلى زعماء الحزب لاسيما بعد مشاركة رئيسه محمد مهدي كبة في وزارة محمد الصدر التي الفت في شباط ١٩٤٨، لذا حاولت قيادة الحزب في المؤتمر السنوي عام ١٩٥٣ أحداث بعض التغيير في نظريته وأفكاره، وذلك بالتركيز على النواحي الاجتماعية والمناداة بالاشتراكية، لكنه لم يوضح طبيعة تلك المفاهيم الاشتراكية التي يسعى لتحقيقها.

لقد تعرض حزب الاستقلال للتعطيل للمرة الأولى في أعقاب انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، لكنه عاد إلى مزاولة نشاطه في أيلول ١٩٥٣ واستمر في العمل السياسي حتى قيام نوري السعيد بحل الأحزاب السياسية في عام ١٩٥٤. ومع ذلك استمر قاداته في العمل السياسي^(٢) حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق.

٢. حزب الأحرار: يعد الحزب من الأحزاب الإصلاحية، وقدم كامل الخضيرى ومعه مجموعة من رجال السياسة وبعض النواب طلباً لتأسيس حزب الأحرار، واجتمعت الهيئة المؤسسة وانتخب الخضيرى رئيساً للحزب وداخل الشعلان معتمداً عاماً ومحمد فخري الجميل سكرتيراً عاماً.

وتم انضم توفيق السويدي إلى حزب الأحرار فاصبح رئيساً للحزب بدلا من الخضيرى، وسعد صالح^(٣) نائباً للرئيس، وقد اضىف وجودهما مع بعض نواب المعارضة على الحزب نوعاً من المعارضة للسلطة القائمة.

(١) للتفاصيل يراجع، أمينة داخل، فائق السامرائى ودوره السياسى فى العراق (١٩٠٨-١٩٧٨)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية.

(٢) للتفاصيل يراجع: فاضل حسين، الفكر السياسى فى العراق المعاصر (١٩٢١-١٩٥٨)، الكويت، ١٩٨٤.

(٣) للتفاصيل يراجع: ستار جبار، سعد صالح ودوره السياسى فى العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

كان معظم أعضاء حزب الأحرار من الملاكين والتجار، وبينهم عدد غير قليل من رؤساء العشائر مع عدد قليل من ذوي الثقافات العالية، واصرر الحزب جريفة (صوت الأحرار) لتكون الناطق له.

أوضح الحزب في منهاجه إن هدفه هو النهوض بالشعب العراقي والعمل على توحيد صفوفه في سبيل التعاون على تنظيم المملكة العراقية بالأساليب والطرق العصرية وتقدمها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإصلاح الإدارة العامة، والدعوة إلى قيام المشاريع العمرانية والاهتمام بالزراعة الحديثة وتشجيع تأسيس الشركات الأهلية (القطاع الخاص). وفي السياسة الخارجية دعا الحزب إلى التعاون مع الحكومات العربية لتحقيق أهداف الجامعة العربية ومساعدة الأقطار العربية لنيل استقلالها. والدفاع عن القضية الفلسطينية ومنع اليهود من إقامة كيان لهم في فلسطين، والعمل على تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠.

وبعد وثيقة كانون الثاني ١٩٤٨ وإعلان الأحكام العرفية قامت الحكومة بحملة واسعة للتضييق على الأحزاب السياسية، فأصدرت اللجنة العليا للحزب بياناً أعلنت فيه تجريد نشاط الحزب السياسي.

وأوضحت اللجنة العليا بان الحكومة العراقية لا تريد أن تبقى من النظام الديمقراطي سوى ظواهره. أبلغت اللجنة في ١٢ كانون الأول ١٩٤٨ قرارها إلى وزارة الداخلية بتجميد نشاط الحزب مؤقتاً إلى حين حصول ظروف أخرى ملائمة للنشاط الحزبي السياسي. وقد اصبح هذا التجميد نهاية حزب الأحرار إذ لم يعد إلى ساحة العمل السياسي بعدها.

٣. الحزب الوطني الديمقراطي^(١): ترجع جذور الحزب إلى جماعة الأهالي التي ظهرت في الثلاثينيات، وعادت إلى النشاط خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد انتهاء الحرب والإعلان عن السماح بإجازة الأحزاب السياسية، قدم كامل

(١) للتفاصيل يراجع: فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بغداد، ١٩٦٣.

الچادرجي ومحمد حديد وحسين جميل^(١) وأخرون طلبا إلى وزارة الداخلية في ٥ آذار ١٩٤٦ لتأسيس حزب سياسي باسم (الحزب الوطني الديمقراطي) وقد ضمت الهيئة المؤسسة للحزب شخصيات إقطاعية وبرجوازية كبيرة من أمثال عبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي.

كانت غاية الحزب الأساسية القيام بإصلاح عام في كافة نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العراق، وذلك بقصد تحقيق تطور للبلاد من وضعها المتأخر إلى دولة ديمقراطية عصرية باتباع الوسائل الديمقراطية.

وفي مجال السياسة الخارجية دعا الحزب إلى استكمال استقلال العراق وإقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة، وإيجاد معاهدة جديدة تكون بديلاً لمعاهدة عام ١٩٣٠^(٢).

ودعا الحزب إلى تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية، وتطبيق نظام الانتخاب المباشر، وإصلاح الجهاز الحكومي والجيش، وضمان استقلال القضاء، وزيادة الإنتاج وحسن توزيعه، وتقليل الفوارق الاقتصادية.

وبسبب تعرض الحزب إلى اضطهاد السلطة، وتعطيل صحيفته عن الصدور عدة مرات، وتقديم رئيسه كامل الجادرجي إلى المحاكمة فقد قرر الحزب الوطني الديمقراطي في الأول من كانون الأول ١٩٤٨ تجميد نشاطه، ونشر ذلك في جريدة صوت الأهالي الصادرة في ٣ كانون الأول. ولم يستأنف الحزب نشاطه السياسي إلا في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٠ وتعاون مع بعض الساسة المستقلين ونواب المعارضة. واصر بيان الحياد لمنع حدوث أي نزاع أو صدام مسلح يمكن أن يحصل مما يعرض العراق إلى أخطار جسيمة تجلب الكوارث والدمار.

(١) للتفاصيل يراجع: بشرى عسكر: حسين جميل ودوره السياسي في العراق رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
(٢) للتفاصيل عن المعاهدات العراقية-البريطانية يراجع أيضا: فاروق صالح عمر، المعاهدات العراقية-البريطانية واثرها في السياسة الداخلية (١٩٢٢-١٩٤٨)، بغداد، ١٩٧٧.

استمر الحزب الوطني في تعاونه مع موقعي بيان الحياذ الذين أنشأوا(حزب الجبهة الشعبية المتحدة)، واصر الحزبان بياناً مشتركاً في الأول من تموز ١٩٥١ تضمن المطالب الأتية:

١. أن لا يصبح العراق قاعدة عسكرية ضد البلدان المجاورة.

٢. الابتعاد عن التكتلات الدولية.

٣. الشعب مصدر السيادة.

٤. توفير الغذاء والكساء بأسعار معتدلة.

وخلال مشاركة الحزب في أحداث انتفاضة عام ١٩٥٢ في العراق اعتقل عدد من قادة الحزب أمثال كامل الجادرجي، وحسين جميل، وعبد الجميل الوندائي، واغلق الحزب اسوه بالأحزاب الأخرى وعطلت جريدته، لكن الحزب أعاد العمل ثانية لمدة قصيرة، وفي وزارة نوري السعيد الغيت جميع الأحزاب السياسية في أيلول ١٩٥٤. بما فيها الحزب الوطني الديمقراطي. لكن الحزب ساهم بعض أعضاؤه في جبهة الاتحاد الوطني حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨^(١).

٤. حزب الاتحاد الوطني: يعد عبد الفتاح إبراهيم، العضو النشط والمؤسس الحقيقي لهذا الحزب، وفي ١٣ آذار ١٩٤٦ قدمت الهيئة المؤسسة للحزب طلباً إلى وزارة الداخلية للسماح لهم بتأسيس حزب سياسي باسم (حزب الاتحاد الوطني) فأجيز في نيسان من العام نفسه واصر جريدة (الرأي العام) لتكون الناطق باسم الحزب ثم اصدر بعد ذلك جريدة (السياسة) او (صوت السياسة) وكان ابرز أعضاء الحزب المؤسس محمد مهدي الجواهري، وجميل كبة، وموسى الشيخ راضي وعطا البكري.

اعلن الحزب في منهاجه انه يعمل بالوسائل الدستورية على تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته وتوطيد علاقاته مع الدول الأخرى على أساس المساواة

(١) للتفاصيل عن الأحزاب السياسية حتى عام ١٩٥٨ يراجع: جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق (١٩٥٣-١٩٥٨)، بغداد، ١٩٨٠.

والمصالح المتبادلة، وتوثيق الروابط القومية بين العراق والأقطار العربية الأخرى. ومحاربة الصهيونية باعتبارها خطراً يهدد الوطن العربي. كما أكد الحزب ضرورة توطيد أسس الديمقراطية الصحيحة، وتحقيق المساواة بين جميع العراقيين في الحقوق والواجبات، وتعزيز استقلال القضاء، والأخذ بمبدأ الانتخاب الحر المباشر والعمل على تحقيق التطور الاقتصادي بتشجيع الصناعة الوطنية وتشجيع الفلاحين لزيادة وتحسين الإنتاج وتنشيط التجارة، وتوسيع طرق المواصلات والاهتمام بالتعليم الابتدائي وجعله إلزامياً ومجانياً وتوسيع التعليم الثانوي والعالي والتعليم المهني، وإحياء التراث الفكري القومي، والقضاء على الأمية والعناية بالشباب والصحة العامة من خلال زيادة المؤسسات الصحية والوقائية.

وعندما شكل صالح جبر وزارته في ٣١ آذار ١٩٤٧ كتب عبد الفتاح إبراهيم مقالاً في صحيفة الحزب أوضح فيها عبد الفتاح بان تشكيلة هذه الوزارة جاء لخدمة المصالح البريطانية في العراق وتناولت صحافة الحزب منهاج الوزارة بالنقد والتجريح.

وبسبب ذلك أبلغت وزارة الداخلية عبد الفتاح إبراهيم وزملاءه من أعضاء حزب الاتحاد الوطني في ٢٩ أيلول ١٩٤٧ بانها قررت الغاء رخصة الحزب. وتفرق أعضاء الحزب بعد ذلك، وانضموا إلى أحزاب وحركات سياسية أخرى.

٥. حزب الشعب: ارتبط تأسيس الحزب برئيسه عزيز شريف الذي كان عضواً في جماعة الأهالي، وفي ٢ كانون الثاني ١٩٤٦ قدم عزيز شريف ومعه عبد الرحيم شريف وتوفيق منير وعبد الأمير أبو تراب وآخرون طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب باسم (حزب الشعب) وحصلت موافقة الداخلية على ذلك في ٢ نيسان من العام نفسه وأصبحت جريدة (الوطن) لساناً للحزب.

ودعا الحزب إلى تحقيق الحياة الديمقراطية في العراق، وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية المناقضة للحريات الديمقراطية. واستقلال القضاء، وحرية الانتخابات والعمل على تعزيز استقلال العراق واستكمال سيادته وحل مشكلة الأرض بتوزيع

الأراضي الأميرية (الحكومية) على الفلاحين ، وتأسيس المصارف الحكومية لتقديم المساعدة المالية لهم، وتأسيس الجمعيات التعاونية مع تحقيق حقوق العمال لا سيما تحديد ساعات العمل اليومي والحد الأدنى للأجور، والاهتمام بالجانب الصحي.

وأسوة بحزب الاتحاد الوطني فقد انتقد عزيز شريف وزارة صالح جبر بشدة، ولذلك قررت وزارة الداخلية بتعطيل جريدة الوطن وفي ٢٩ أيلول ١٩٤٧ أبلغت قيادة الحزب بسحب إجازته متذرة بقيام الحزب بتشكيل خلايا سرية وبالوصول على أموال من جهات مجهولة.

استمر حزب الشعب بعد سحب إجازته بالعمل السياسي بصورة شبه سرية، وجرت محاولة بعد وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ لإعادة تأسيسه، ولكن وزارة الداخلية رفضت الطلب.

- تقويم الأحزاب السياسية العلنية

عبرت الأحزاب السياسية (الاستقلال، والأحرار، الوطني الديمقراطي، والاتحاد الوطني، والشعب) في أهدافها عن متطلبات المرحلة التي ظهرت فيها، والتي تركزت على تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية من جهة، والعمل على إصلاح الأوضاع الداخلية، والسياسية، والاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، والصحية، والثقافية من جهة أخرى. واعتمدت هذه الأحزاب على البرامج والأفكار أكثر من اعتمادها على الأشخاص. وكانت هذه الأحزاب متقاربة في أهدافها العامة وان اختلفت في بعض التفاصيل اختلافاً ضئيلاً.

كان ظهور الأحزاب تجربة في الحياة السياسية الديمقراطية المنظمة وقد أثرت كثيراً على الرأي العام المثقف وسكان المدن على نحو خاص. أما الفلاحون وسكان الأرياف فكانوا بعيدين عن المشاركة في النشاطات السياسية بحكم السيطرة الإقطاعية القوية على الريف وتفشي الأمية، ومن جهة وعدم قيام الأحزاب السياسية العلنية، إلا ما ندر، باقتحام الريف.

أسهمت هذه الأحزاب أيضاً في تدعيم قضايا النضال القومي، والدعوة إلى تحرير الأقطار العربية، وقد نجحت الأحزاب في تقريب وجهات النظر تجاه القضية الفلسطينية وشكلت (لجنة الأحزاب للدفاع عن فلسطين)، وقد ساهمت هذه اللجنة في التعريف بالقضية الفلسطينية.

ووقفت الأحزاب السياسية ضد السياسة الحكومية الموالية للغرب لاسيما بريطانيا، وفضحت توجهات الحكومة لربط العراق بالدول الاستعمارية عن طريق الأحلاف العسكرية أو المعاهدات الثنائية. وعملت الأحزاب جاهدة على إصلاح الأوضاع السياسية الداخلية والضغط على الوزارات المتتالية لاحترام الحريات الدستورية والأخذ بنظام الانتخاب المباشر، وتعديل القانون الأساسي (الدستور) على وجه يضمن سيادة الشعب، ويلغي الحق الذي أعطي للملك بإقالة الوزارة. وكانت مطالبة الأحزاب المستمرة بإصلاح الأوضاع السياسية الداخلية والأوضاع الاقتصادية عاملاً أساسياً في اندلاع انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢.

ولكن ما يؤخذ على تلك الأحزاب ابتعادها عن العمل الجماهيري الواسع واستخدامها أسلوب المذاكرات والاحتجاجات، وكان قاداتها غالباً ما يعزفون عن النزول إلى الشارع لمشاركة الجماهير الشعبية نضالها.

وهنا من الضروري، لكي يعرف القارئ، أن نوضح بوجود أحزاب سياسية مساندة للسلطة الحاكمة^(١) وهي: (حزب الاتحاد الدستوري) الذي ترأسه نوري السعيد وأجازته وزارة الداخلية في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٩ ثم (حزب الأمة الاشتراكي) بزعامة صالح جبر الذي قدم طلباً إلى وزارة الداخلية في ٢٠ حزيران ١٩٥١ والذي أجاز بعد أربعة أيام من تقديم الطلب. وفي ٤ تموز ١٩٥١ تقرر دمج حزب الإصلاح الذي يرأسه سامي شوكت منذ عام ١٩٤٩، بحزب الأمة الاشتراكي. والحزب الثالث هو (حزب الأحرار) الذي أجازته وزارة الداخلية في ٢ نيسان

(١) للتفاصيل يراجع: جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق (١٩٤١-١٩٥٣)، بغداد، ١٩٧٦.

١٩٤٦ ، وكان نوري السعيد صاحب فكرة تأليف الحزب المذكور، واصبح توفيق
السويدي، فيما بعد، رئيساً للحزب وسعد صالح نائباً للرئيس.

(الفصل الخامس)

الانتفاضات الوطنية واثرها على الأوضاع السياسية في العراق (١٩٤٨ – ١٩٥٨)

أولاً :- وثبة كانون الثاني عام (١٩٤٨)

ثانياً :- انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢

ثالثاً :- العراق والأحلاف الغربية

رابعاً :- ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

أولاً :- وثبة كانون الثاني عام (١٩٤٨) (١)

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، القى عبد الاله الوصي على عرش العراق خطاباً أوضح فيه خطة الحكومة العراقية في مرحلة السلم على جميع الأصعدة. وفي السياسة الخارجية أوضح تمسك العراق بالسياسة التي وضعها الملك فيصل الأول دون أن يوضح الأسس التي ستعتمد عليها سياسة العراق الخارجية.

ولكن توفيق السويدي^(٢) اعلن منهاج وزارته التي شكلها في ٢٣ شباط ١٩٤٦ خطط الحكومة العراقية، ومما جاء فيه "إن علاقتنا الودية مع بريطانيا ... تركز على معاهدة التحالف العراقية - البريطانية (عام ١٩٣٠) ولما كان قد مر على عقد المعاهدة مدة ستة عشر عاماً،... فقد اصبح من الضروري تعديلها ..." بإجراء مفاوضات بين الحكومة العراقية وحكومة بريطانيا لعقد معاهدة جديدة على وفق التطورات التي شهدتها العراق خلال هذه المدة.

أما الحركة الوطنية ممثلة بالأحزاب السياسية فقد طالبت ببناء علاقة جديدة مع بريطانيا تنسجم مع التطورات التي شهدتها العالم بعد الحرب ودعت الأحزاب السياسية إلى الغاء أو تبديل معاهدة عام ١٩٣٠ وإقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على أساس الصداقة والمصالح المتبادلة، بما يضمن تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته. لان بقاء قوات بريطانية على ارض العراق يعد اعتداء على الكرامة والسيادة الوطنية.

أما بريطانيا التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية بعد أن دفعت ثمن هذا الانتصار الكثير من قدراتها العسكرية فقد اصبح هدفها الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية الممثلة في أهمية منطقة الشرق الأوسط، بما فيه العراق، كمصدر أساسي من مصادر البترول، فضلاً عن أهمية موقعها الجغرافي.

(١) للتفاصيل يراجع: خميس ضرام، وثبة كانون الوطنية في العراق عام ١٩٤٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
(٢) للتفاصيل يراجع: زاير نافع فهد، توفيق السويدي ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة،
٢٠١١

لذلك عملت بريطانيا على تشجيع العراق لعقد اتفاقيات ثنائية مع الأقطار المجاورة، وقد قوبلت تلك لسياسة بمعارضة الحركة الوطنية.

عملت الحكومة البريطانية إجراء مفاوضات لعقد معاهدة جديدة لتحل محل معاهدة عام ١٩٣٠، فاعلن صالح جبر، رئيس الوزراء، في مجلس النواب يوم ١٠ مايس ١٩٤٧ إن حكومته عازمة على تعديل المعاهدة المذكورة أنفاً، وقد أدى الإعلان إلى ردود فعل سلبية من الحركة الوطنية.

وعلى الرغم من المعارضة الشعبية أجريت المفاوضات في بغداد ثم في لندن، وكانت حكومة بريطانيا تعلق الآمال على عقد هذه المعاهدة التي أرادت أن تكون بداية لسلسلة من المعاهدات التي تنظم علاقات بريطانيا بدول الشرق الأوسط. هذا وقد انتهت المفاوضات العراقية - البريطانية إلى التوقيع بالأحرف الأولى في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ على المعاهدة التي سميت بـ (معاهدة بورتسموث) أو معاهدة (جبر- بيفن) والتي تضمن الأمور الآتية:

١. تأليف (لجنة الدفاع الإنكليزي العراقي المشترك) تقوم بوضع الخطط للمصالح السوقية المشتركة بين البلدين والتشاور الفوري عند وقوع تهديد الحرب.
٢. حرية استعمال القوات البريطانية للقاعدتين الجوييتين في الحبانية والشعبية بدون مقابل.

٣. تقديم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية على الأراضي العراقية.

ومما يلاحظ على بنود المعاهدة إنها أبقت القيود الثقيلة للمعاهدة السابقة (عام ١٩٣٠) ومست استقلال العراق وسيادته الوطنية. وعلى هذا استقبلت الجماهير العراقية توقيع المعاهدة بالمعارضة الواسعة. وخرج أولاً طلاب كلية الحقوق في يوم ٥ كانون الثاني متظاهرين يهتفون ضد المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة.

وانضمت إلى المظاهرة جماهير طلابية أخرى كبيرة من طلبة الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية الأمر الذي دفع الشرطة إلى التصادم مع المتظاهرين فجرح عدد من الطلبة. ولمحاولة إيقاف تلك المظاهرات الطلابية اجتمع مجلس الوزراء برئاسة صالح جبر وقرر تعطيل الدراسة في كلية الحقوق إلى أجل غير مسمى، وتشكيل لجنة إدارية للتحقيق.

كان رد الفعل الشعبي لحادثة الحقوق قويا، وأصدرت الأحزاب السياسية بيانات استنكرت فيه اعتداء الشرطة على الطلاب، فاعلن الإضراب في كلية الصيدلة والكيمياء ودار المعلمين العالية والهندسة والطب وغيرها اعتباراً من يوم ٦ كانون الثاني ١٩٤٨ حتى تستجاب مطالبهم التي رفعت بمذكرات إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتضمنت:

١. اطلاق سراح طلاب وطالبات كلية الحقوق الموقوفين.
٢. فتح كلية الحقوق والاستمرار بالدراسة.
٣. معاقبة المسؤولين في حادثة الحقوق.
٤. الغاء المعاهدة العراقية - البريطانية (عام ١٩٤٨).
٥. القيام بالأعمال السريعة لإنقاذ فلسطين من الاستعمار والصهيونية.

استجابت الحكومة لبعض المطالب الطلابية، منها استئناف الدراسة في كلية الحقوق اعتباراً من ٨ كانون الثاني فعاد الهدوء إلى الكليات والمعاهد العالية. إلا إن توقيع المعاهدة في بورتسموث في ١٥ كانون الثاني التي نشرت في الصحف العراقية في اليوم التالي اشعل فتيل الانتفاضة. فاعلن الطلاب الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام اعتباراً من ١٧ كانون الثاني وبعد يومين تظاهر طلاب الكليات والمعاهد العالية والمدارس الأخرى وكانوا يهتفون بسقوط وزارة صالح جبر، ومعاهدة بورتسموث وسياسة التجويع والإرهاب، وبحياة فلسطين حرة مستقلة.

استمرت المظاهرات الطلابية واصبح شارع الرشيد كله يزخر بمظاهرة واحدة فقامت الشرطة بإطلاق النار عليها. واستشهد أربعة من المتظاهرين وجرح آخرون.

وحدث في الوقت ذاته مظاهرات واشتباكات في جانب الكرخ والرصافة وفي مناطق أخرى من العراق.

أدى استمرار التظاهرات وتوسعها إلى إجبار الوصي عبد الاله إلى الدعوة لعقد مؤتمر في البلاط مساء يوم ٢١ كانون الثاني حضره أعضاء الوزارة وبعض رؤساء الوزارات السابقين ورئيسا مجلس النواب ومجلس الأعيان وبعض نواب المعارضة وممثلو الأحزاب السياسية العلنية لمناقشة الوضع العام في البلاد. فانتقد الحاضرون المعاهدة وطالبوا برفضها. الأمر الذي دفع الوصي عبد الاله إلى إصدار بيان أذيع بالراديو أعلن فيه إن معاهدة بورتسموث لا تعبر عن المصالح الوطنية للبلاد وليست طريقاً صحيحاً إلى تقوية الصداقة العراقية – البريطانية ووعد الشعب العراقي بعدم إبرام أية اتفاقية لا تضمن حقوق البلاد وأمانها الوطنية.

أما رئيس الوزراء صالح جبر^(١)، الذي كان آنذاك في لندن، فقد ادلى بتصريح زعم فيه بان البرلمان والشعب سيجدان في المعاهدة ما يحقق الأمان القومي. الأمر الذي أدى إلى تجدد المظاهرات الشعبية في الأيام (٢٢ و ٢٣ و ٢٤) كانون الثاني والتي تحددت مطالبها بالاتي:

١. إسقاط وزارة صالح جبر، وتشكيل وزارة وطنية جديدة.
 ٢. حل المجلس النيابي وانتخاب مجلس جديد يمثل أمان الأمة ومطالبها الوطنية.
 ٣. جلاء جميع القوات البريطانية عن العراق حالاً.
 ٤. تحقيق أمان الشعب الوطنية في الحرية والكرامة والاستقلال.
- عاد صالح جبر إلى بغداد يوم ٢٦ كانون الثاني، وعقد حل وصوله اجتماعاً لمجلس الوزراء برئاسة الوصي عبد الاله لاستعراض الوضع العام والوسائل التي يجب اتباعها لإعادة الهدوء إلى العاصمة بغداد.

(١) للتفاصيل يراجع: فاطمة صادق عباس: صالح جبر ودوره السياسي حتى عام ١٩٧٥، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

وبعد انتهاء الاجتماع أذاع صالح جبر بياناً مساء اليوم نفسه استعرض فيه المراحل التي مرت بها المفاوضات في بغداد ولندن وما اسماء المزايا الجديدة للمعاهدة، ودعا إلى الهدوء وترك كل ما من شأنه الأخلال بالأمن والنظام.

قوبل البيان بمظاهرات فورية في مناطق بغداد المختلفة وارتفعت الهتافات بسقوط وزارة صالح جبر، وفي صباح يوم ٢٧ كانون الثاني أخذت الجماهير تتجمع بكثرة في مناطق بغداد المختلفة وفي التاسعة صباحاً انطلقت المظاهرات حتى وصفتها الشرطة بانها "ثورة داخلية في بغداد".

وكانت قوات الشرطة قد اتخذت لها مواقع في الجوامع والأماكن العالية، وعندما تقدم المتظاهرون من جانب الكرخ باتجاه الرصافة وقبل أن يصلوا إلى نهاية جسر المأمون (الشهداء حالياً) بدأ الشرطة بإطلاق النار عليهم فترجعوا إلى الخلف، وفي هذه الأثناء تقدم المتظاهرون من جانب الرصافة إلى الكرخ وبدأت نيران الشرطة تطلق من اتجاهات مختلفة، واصبح المتظاهرون على الجسر بين نارين فاستشهد عدد من المتظاهرين وجرح آخرون. والقي بعضهم بنفسه في نهر دجلة.

أدت أعمال الشرطة إلى ازدياد النقمة على إجراءات صالح جبر، وقدم بعض النواب استقالتهم احتجاجاً على تلك الأعمال، كما استقال وزيران من حكومة صالح جبر، الأمر الذي دفع الوصي الإيعاز إلى صالح جبر لتقديم استقالته فاسرع إلى تقديمها وأذاع الوصي عبد الاله بياناً إلى الشعب بذلك، كما اعلن عن اسفه على الحوادث التي وقعت.

وهكذا استطاعت الجماهير من إسقاط وزارة صالح جبر بعد أن قدمت (٢٨) شهيداً وعدد كبير من الجرحى. كما الغت الحكومة العراقية معاهدة بورتسموث لعام ١٩٤٨.

وبذلك نستطيع أن نقول إن وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ كانت "صفحة مشرفة في سجل شرف مليء ببطولات وتضحيات خيرة أبناء الشعب العراقي"^(١).

ثانياً: انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ (٢)

كان من مظاهر التغيير، بعد الحرب العالمية الثانية، نهوض الشعوب الآسيوية - الأفريقية ضد الاستعمار بمختلف أشكاله، وفي العراق برزت الحركة الوطنية بقوة مؤثرة أخذت توجه الرأي العام باتجاه المطالبة بضرورة تعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الأجنبية بشكل تزداد فيه حصة الحكومة العراقية وإخراج المساحات الغير مستثمرة من مناطق الامتيازات لتتصرف بها الحكومة العراقية، أو تمنح فيها امتيازات أخرى، وتحسين أحوال العمال في مجال النفط وتهيئة وسائل الراحة لهم.

لقد كانت الحركة الوطنية تدرك إن حركة إنماء صناعة النفط في العراق تجري ببطء شديد اذا ما قورنت بنظيرتها من أقطار الخليج العربي الأخرى، لذلك قدم نائب الموصل في مجلس النواب محمد صديق شنشل سؤال إلى رئيس الوزراء نوري السعيد في ١٨ آذار ١٩٥٢ هذا نصه:

١. هل تفكر الحكومة بتأميم مشاريع النفط في العراق؟
٢. وهل يرى رئيس الوزراء طريقة أخرى لحمل شركات النفط على وضع حد لتعنتها وإصرارها على غبن العراق وظلمه ونهب اهم موارده واعظم ثرواته؟.

ماطل رئيس الوزراء في الإجابة وظل يؤجلها، مما دفع نواب المعارضة وعددهم (١٨) نائباً، إلى تقديم طلب إلى المجلس النيابي في ٢٥ آذار ١٩٥١ لقيام الحكومة بسن (لائحة قانونية لتأميم شركات النفط) واستعرض الطلب الحالة الاقتصادية

(١) يراجع: كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٢١-١٤٣.
(٢) يراجع: مها عبد اللطيف، انتفاضة عام ١٩٥٢ في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

السيئة التي يمر بها العراق واحتياجاته لزيادة إيرادات النفط من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

أثارت حملة المطالبة بتأميم النفط في العراق الأوساط الاستعمارية وحذرت الحكومتان البريطانية والأمريكية العراق من اتخاذ أية خطوة لتأميم النفط، وسارعت الشركات للبدء بالمفاوضات مع الحكومة العراقية للتوصل إلى اتفاقية نفطية جديدة^(١).

وفعلا شرعت اتفاقية نفطية جديدة، لكنها لم تكن في مصلحة الشعب العراقي، مما أثار عاصفة قوية من المعارضة الجماهيرية تمثلت في البيانات والمظاهرات التي قادتها الحركة الوطنية^(٢)، استنكاراً لهذه الاتفاقية التي وصفت بانها استسلام لبريطانيا لأنها جاءت دون مطالب الشعب العراقي الذي يطمح إلى تحرير ثرواته النفطية من قبضة الاحتكارات الأجنبية.

لذلك اتفقت اطراف الحركة الوطنية على إعلان الأضراب في ١٩ شباط ١٩٥٢ احتجاجاً على تشريع اتفاقية النفط، وطالبت بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة على أسس ديمقراطية. هذا وقد اعقب الإضراب قيام الحكومة بحملة اعتقالات، وفصل أعداد كبيرة من طلاب المدارس الثانوية والكليات والمعاهد العالية مما أدى إلى توتر الوضع السياسي في العراق.

استمرت الحركة الوطنية مطالبتها بإصلاح الأوضاع السياسية بتعديل قانون الانتخاب وجعله انتخاب مباشر وقدمت الأحزاب السياسية مذكرات إلى الوصي عبد الاله في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢ عن الأوضاع العامة في العراق اكدوا فيها على ضرورة الإصلاح في كافة المجالات.

(١) للتفاصيل يراجع: حكمت سامي سليمان، النفط في العراق دراسة سياسية واقتصادية، القدس، ١٠٥٨؛ عبد الحميد نوري خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في لعراق (١٩٢٥-١٩٥٢)، بغداد، ١٩٨٠.
(٢) للتفاصيل عن الحركة الوطنية يراجع: رياض رشيد، الحركة الوطنية في العراق (١٩٤٨-١٩٥٨)، بغداد.

أجاب الوصي على مذكرات الأحزاب بصورة سريعة، دون دراسة كافية، واتسم رده بطابع الارتجال. لم تقتنع الأحزاب السياسية برد الوصي عبد الله واستمرت في مهاجمة الوضع الداخلي موضحة بان الحكومة بعيدة عن الشعب.

في ظل تأزم الأوضاع الداخلية، حدث إضراب طلبة كلية الصيدلة والكيمياء في ٢٦ تشرين الأول، فكانت القشة التي قصمت ظهر البعير، ويعزى سبب الإضراب إلى مطالب طلابية تتعلق بتعديل نظام الامتحانات. وقد ساند الإضراب طلبة المعاهد الكليات الأخرى مما اضطر عمادة كلية الصيدلة والكيمياء إلى الاستجابة لمطالب الطلبة المضربين فعادوا إلى الدوام واعتبر الإضراب منتهياً. ولكن ما حدث في اليوم التالي من اعتداء على أربعة طلاب من قادة الإضراب نقلوا على اثره إلى المستشفى، عد أمراً مدبراً واستغلته الأحزاب السياسية، وأضربت الكليات والمعاهد يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢، وفي اليوم التالي حدثت مظاهرات طلابية هتف فيها المتظاهرون بسقوط حكومة مصطفى العمري، وطالبوا بالتخلص من المعاهدة الجائرة مع بريطانيا. وقد تصدت الشرطة للمظاهرات وقتل احد المواطنين مما أدى إلى استقالة رئيس الوزراء.

وتجددت المظاهرات صباح ٢٣ تشرين الثاني وامتازت بالعنف والتلاحم بين الطلاب والعمال ومختلف فئات الشعب والملاحظ على هذه المظاهرات جميعها إنها حملت شعارات وطنية طالبت بتأليف حكومة وطنية وتأميم النفط، وغلق المكاتب الثقافية الأجنبية في بغداد. امتدت المظاهرات إلى مناطق بغداد الأخرى وبعض مدن العراق، فقامت المظاهرات في كربلاء والنجف والحلة والديوانية والبصرة والناصرية، وكان الأعضاء البارزون لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في تلك المدن يساهمون في تأجيجها.

وكانت اهم المظاهرات وأعنفها هي تلك التي قامت على مقربة من (المدرسة الغربية المتوسطة) في باب المعظم إذ بدأت بهتافات تطالب بإجراء الانتخاب المباشر، وقيام حكومة وطنية ثم توجهت إلى باب المعظم فتصدت لها

الشرطة ولكن المتظاهرين استطاعوا من اختراق صفوفهم واتجهوا نحو شارع الرشيد فتصدت لهم الشرطة قرب وزارة الدفاع وجرت معركة عنيفة بين الطرفين لم يتمكن رجال الشرطة من مقاومتها فانسحبوا إلى مبنى وزارة الدفاع.

فقدت الأحزاب السياسية السيطرة على المتظاهرين، وقاموا بحرق (مكتب الاستعلامات الأمريكي) في شارع الرشيد رداً على الموقف الأمريكي السلبي من قضية فلسطين، وهاجم المتظاهرون مقر جريدة (العراق تايمز) التي تصدر باللغة الإنكليزية واحرقوا مكاتبها، وكذلك هاجموا مكتب الخطوط الجوية البريطانية.

وتعرض المتظاهرون لمقر (حزب الاتحاد الدستوري) الذي يرأسه نوري السعيد. وبانتصاف النهار سيطر المتظاهرون على مركز العاصمة بغداد.

لما ادرك الوصي خطورة الوضع قام بمفاتيحة عدد من الشخصيات السياسية لتشكيل الوزارة، فلم يقبل احدهم لتشكيل الوزارة بدلاً من العمري الذي كان قدم استقالته يوم ٢١ تشرين الثاني، وعند إعلان استقالة الوزارة من دار الإذاعة، ولما علم المتظاهرون بذلك ارتفعت أصواتهم بهتافات (لتسقط الملكية لتحيا الجمهورية) روع الوصي عبد الاله لتلك الهتافات، فقد كانت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر حديثة العهد ومائلة للعيان فلم يبق أمام الوصي إلا إسناد الوزارة إلى احد قادة الجيش.

وفعلاً تم الاستعانة بالجيش فدخل العاصمة ظهر يوم ٢٣ تشرين الثاني، وهي المرة الأولى التي يستعان فيها بالجيش للسيطرة على الموقف في العاصمة منذ أحداث مايس ١٩٤١.

وهنا لا بد من الإشارة إلى إن أوامر فتح النار على المتظاهرين لم تصدر إلى الجيش حتى تلك اللحظة (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢)^(١).

(١) للتفاصيل يراجع: محمد حمدي الجعفري، انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ وانقلاب الوصي في العراق، دراسة تاريخية وثائقية، بغداد، ٢٠٠١.

وفي مساء اليوم ذاته أذاع راديو بغداد الإرادة الملكية بتشكيل الوزارة الجديدة التي أظهرت بان كافة الصلاحيات قد وضعت بيد رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود فقد احتفظ لنفسه بمنصب رئيس الأركان فضلاً عن منصب رئيس الوزراء ووزارتي الدفاع والداخلية.

قامت الوزارة الجديدة بتوزيع القطعات العسكرية على مناطق بغداد، ووجدت إن الوضع العام وصل إلى حد التوتر لا يمكن إعادته إلى وضعه الطبيعي إلا بإعلان الأحكام العرفية. فاجتمع الوزراء يوم ٢٣ تشرين الثاني لمناقشة الموضوع واتخاذ قراراً بالموافقة على إعلان الأحكام العرفية في بغداد فصدرت الإرادة الملكية بنفس اليوم بإعلان الأحكام العرفية بصورة مؤقتة في لواء بغداد فقط. وعدت الإدارة فيها عسكرية صرفة.

ورغم شدة الإجراءات التي اتخذتها وزارة الفريق نور الدين محمود، فقد اندلعت التظاهرات في بغداد مرة أخرى. ففي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ انطلقت مظاهرة من كليتي الطب والصيدلة متوجهة إلى معهد الطب العدلي. كما خرجت مظاهرة كبيرة في ظهر اليوم نفسه من ساحة الوصي (النهضة حالياً) فاطلقت قوات الجيش النار في الهواء لتفريقهم. واستطاعت مظاهرات أخرى أن تنطلق من جانبي الكرخ والرصافة إلا إن قوات الجيش والشرطة استطاعت تفريقهم وتم اعتقال (٦٤) شخصاً بأمر من قائد القوات العسكرية.

وعند ذاك هدأت حدة المظاهرات وتضاءلت حتى أصبحت تجمعات صغيرة تضم بعض الطلبة والعمال، مما مكن قوات الجيش والشرطة من السيطرة عليها وتفريقها بسهولة، وعند ذلك استقر الوضع الأمني في العاصمة فكانت خاتمة المطاف للانتفاضة الشعبية للعام ١٩٥٢.

وفي مساء اليوم ٢٤ تشرين الثاني اصدر قائد القوات العسكرية لمنطقة بغداد أمراً منع بموجبه المرور والتجوال في كافة مناطق بغداد من الساعة السادسة مساءً

وحتى الساعة السادسة صباحاً، وبعد أربعة أيام اصدر قائد القوات العسكرية أمراً بتقليص التجوال والمرور في بغداد.

كما صدرت الأوامر باستئناف الدراسة في جميع المدارس ابتداءً من يوم الأول من كانون الأول ١٩٥٢ والمعاهد العالية في يوم ٦ كانون الأول والزمّت وزارة المعارف بتوزيع الكتب والقرطاسية مجاناً على طلاب المدارس الثانوية، واعتبر التعليم مجانياً في جميع المدارس الابتدائية مع توزيع الكتب والقرطاسية.

وفي ١١ كانون الأول تم الغاء حظر التجوال والمرور في بغداد، وبعد انتهاء أعمال اللجنة المكلفة بإعداد لائحة قانون الانتخاب صدر في ١٦ كانون الأول ١٩٥٢ بإجراء الانتخابات وفق مبدأ الانتخاب المباشر.

هذا وقد استمرت وزارة الفريق نور الدين محمود في الحكم حتى استقالته في أواخر شهر كانون الثاني ١٩٥٣ وأعقبتها وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي.

لقد بلورت انتفاضة ١٩٥٢ وضعاً سياسياً جديداً تمثل بقيام المتظاهرين بمواجهة الحكومة بنفس أسلوبها دون أن تخشى رد الفعل البريطاني الذي كان يدعم البلاط والنخبة الحاكمة وظلت بريطانيا تحت نار الوطنيين الذين نظروا اليها كقوة احتلال أجنبية تدعم الفساد والتخلف في البلاد.

إن أحداث تشرين الثاني عام ١٩٥٢ التي سماها الوطنيون بالانتفاضة قد وجهت إهانة واضحة للحكومة وعرضتها لهزيمة كبيرة، وشكّلت انعطافة مهمة في تاريخ الصراع بينها وبين القوى الوطنية. فبعد خمس سنوات ونصف من تاريخ وقوع الانتفاضة سقط النظام بأكمله في صبيحة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ على أيدي قوات الجيش وفقدت بريطانيا موقعها السوقي وخرجت من العراق خالية الوفاض.

ثالثاً : العراق والأحلاف الغربية :

كانت سياسة الحكومة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط تقوم على ركيزتين أساسيتين. أولهما تشجيع دول المنطقة على عقد الاتفاقيات فيما بينها لضمان الأمن والاستقرار، ثم السعي إلى جمعها في تنظيم واحد يسمى (الكتلة الشرقية). وثانيهما العمل على عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وحلفائها في الشرق الأوسط، تضمن لها مصالحها السوقية، عن طريق ضمان الدفاع المشترك والاستفادة من القواعد العسكرية.

وفي بداية الخمسينات من القرن العشرين طرحت الدول الغربية فكرة إنشاء ما سمي (مشروع القيادة العليا للحلفاء في الشرق الأوسط) الذي تضمن ضرورة التعاون مع الدول التي يهملها الأمر للدفاع عن الشرق الأوسط.

قوبلت الدعوة لقيام القيادة العليا للحلفاء بمعارضة شعبية واسعة، دعت فيها الحركة الوطنية العراقية الحكومة إلى الحياد، والتعاون مع الشعوب المحبة للسلام. وتحددت أهداف الحركة الوطنية في العراق بما يأتي:

١. إلغاء معاهدة عام ١٩٣٠ العراقية - البريطانية.
٢. جلاء الجيوش الأجنبية من العراق.
٣. رفض مشروع القيادة العليا للحلفاء والمشاريع الاستعمارية الأخرى.
٤. تحريم الدعاية للحرب، مع الدعوة إلى الاستقلال والسلام.

دفع هذا الموقف الشعبي الرافض للمشاريع الاستعمارية والداعي إلى الحياد الحكومة العراقية إلى الإعلان عن رفضها رسمياً لمشروع (القيادة العليا للحلفاء في الشرق الأوسط) وكذلك (منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط) و(الاتفاقية التركية - الباكستانية) خشية من معارضة الحركة الوطنية التي حذرت من زج العراق بأي حلف استعماري تحت أي اسم كان.

أما ابرز الأحلاف الغربية فهي :

أولاً: حلف بغداد عام ١٩٥٥ (١)

بعد المعارضة من الحركة الوطنية للأحلاف الاستعمارية طرح نوري السعيد فكرة العمل على توثيق العلاقات مع الدول المجاورة، وإلغاء معاهد عام ١٩٣٠ والتوصل مع تركيا إلى توقيع (ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا) في ٢٤ شباط ١٩٥٥ والذي تضمن الأمور الآتية:

١. التعاون بين الدولتين لغرض صيانة سلامتهما والدفاع عن كليهما وفقاً لإحكام المادة (١٥) من ميثاق الأمم المتحدة.
٢. التعهد بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لاحدهما في الأخرى، وفض النزاع بينهما بالطرق السلمية.
٣. يكون هذ الميثاق مفتوحاً بالانضمام اليه من قبل أي دولة يهتما امر السلام والأمن في المنطقة.
٤. يشكل مجلس دائم من الوزراء للعمل ضمن نطاق أهداف هذا الميثاق ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي.

رحبت بريطانيا بعقد الميثاق العراقي- التركي، وأعربت عن املها في توسيع الميثاق ليصبح حلفاً للشرق الأوسط بأكمله، فانضمت إلى الحلف. ثم انضمت كل من ايران وباكستان، فاصبح عدد الدول المشاركة فيه خمس دول، فتألف المجلس الوزاري للميثاق الذي اصبح يعرف بـ (ميثاق بغداد) وعقد اجتماعه الأول في بغداد يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء.

قوبل توقيع الميثاق والمصادقة عليه من مجلس الأمة في العراق بالمعارضة من قبل الحركة الوطنية واصبح شعار سقوط (حلف بغداد) شعاراً وطنياً التفت حوله فصائل الحركة الوطنية التي أوضحت إن تمسك نوري السعيد به سيؤدي إلى عزل

(١) للتفاصيل عن حلف بغداد يراجع: عبد السلام أبو السعود، حلف بغداد، ١٩٥٧؛ ليلي ياسين حسين عبد الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد واثره في العلاقات العراقية - العربية حتى عام ١٩٥٨، البصرة، ٢٠٠٢.

العراق عن الدول العربية وتقويض دعائم وحدة الصف العربي. كما انه يتناقض مع سياسة الحياد الإيجابي التي تؤمن بها الحركة الوطنية. ولم ينسحب العراق من حلف بغداد إلا في ٢٤ آذار ١٩٥٩^(١).

ثانياً :- مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ :

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال النقمة على بريطانيا في المنطقة العربية للحلول محلها. ومليء ما سمي بالفراغ في الشرق الأوسط، وفي ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ تقدم الرئيس الأمريكي ايزنهاور بمشروع للكونكرس تضمن النقاط الآتية :

١. ترى الولايات المتحدة إن استتباب الأمن في الشرق الأوسط، كما هو في اوربا الغربية وفورموزا امر حيوي بالنسبة لها.
٢. مطالبة الكونكرس باتخاذ قرار بشأن استخدام القوات المسلحة الأمريكية في الشرق الأوسط عند الضرورة.
٣. ستتوفر للشرق الأوسط درجة معقولة من الاستقرار بحيث يمكن حل المشكلات السياسية للمنطقة.

وعلى ضوء ذلك قررت الحكومة العراقية إرسال وفد عالي المستوى لأجراء مفاوضات مع المسؤولين الأمريكيين^(٢) حول النقاط التي تضمنها المشروع الجديد، واستطلاع الاتجاه الجديد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وقد راس الوفد الأمير عبد الاله ولي العهد الذي عقد اجتماعاً مع الرئيس الأمريكي ايزنهاور، واجرى اتصالات متعددة مع كبار موظفي وزارتي الخارجية والدفاع.

كما أوفدت الحكومة الأمريكية مبعوثاً خاصاً إلى بغداد قدم إيضاحات للحكومة العراقية حول مشروع ايزنهاور زاعماً إن المشروع لا ينص على تدخل القوات

(١) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، ص ٢٨٤-١٩٠
(٢) للتفاصيل عن الأحلاف العراقية - الأمريكية يراجع: أسامة عبد الرحمن الدوري، العلاقات العراقية - الأمريكية، بغداد، ٢٠٠٠؛ صفاء كريم شكر، المصالح الأمريكية في لعراق، بغداد، ٢٠٠٨.

الأمريكية في امر اية دولة في الشرق الأوسط إلا اذا تعرض ذلك البلد إلى الخطر السوفيتي وطلب مساعدة الجيش الأمريكي.

وافق العراق على قبول المشروع بحجة ضرورة التعاون للدفاع عن مصالحهما المشتركة، وتعدت الولايات المتحدة للعراق، مقابل موافقته على الانضمام لمشروع ايزنهاور تقديم مساعدات عسكرية إضافية إليه، وتجهيزه بمساعدات لتعضيد قوات الأمن الداخلي العراقي.

قوبل انضمام العراق لمشروع ايزنهاور، بمعارضة شعبية عراقية وعربية واسعة، واصبح هدف الحركة الوطنية ليس التحرر من ميثاق بغداد فحسب، وإنما من القيود التي فرضت على العراق بموجب مشروع ايزنهاور.

رابعاً : ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨^(١)

كان لحركة الضباط الأحرار الدور الأبرز في قيام ثورة ١٤ تموز في العراق. فمتى ظهر التنظيم وما هو موقفه من النظام الملكي في العراق؟

كانت الهزيمة الأكبر التي تعرضت لها السفارة البريطانية والأجهزة المرتبطة بها، لا سيما الاستخبارية منها هو ظهور حركة الضباط الأحرار في صفوف الجيش العراقي، وهي حركة هدفها إسقاط النظام وتحرير العراق من الوجود البريطاني. إن ظهور الحركة على شكل مفاجئ اذهل البريطانيين انفسهم. فقد بذلوا جهوداً كبيرة في سبيل إبعاد الجيش عن السياسة^(٢) على مدى المدة الماضية.

كان نشوء حركة الضباط الأحرار بشكل منظم وسري منذ عام ١٩٤٨، وكان النقيب رفعت الحاج سري^(٣) قد ساهم بشكل كبير في زرع الخلايا الأولى للتنظيمات

(١) للتفاصيل عن الثورة يراجع: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بغداد، ١٩٨١.
(٢) رجاء الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي (١٩٢١ - ١٩٤١)، بغداد، ١٩٧٩.
(٣) للتفاصيل يراجع: عماد نعمة، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري (١٩٤٨ - ١٩٥٩)، بغداد.

السرية في صفوف الجيش العراقي فاستطاع كسب بعض الضباط الذين عايشوا الحرب العربية - الإسرائيلية في العام المذكور.

وبعد نجاح الضباط الأحرار في مصر في القيام بثورة في مصر أنهت الحكم الملكي في ٢٣ تموز ١٩٥٢، اخذ الضباط الشباب بتشكيل خلايا وتنظيمات على غرار تنظيم مصر.

فبدأ رفعت الحاج سري والمقدم المهندس رجب عبد المجيد في أيلول ١٩٥٢ بمفاتيح الضباط الذين يثقون بهم ويدعونهم إلى الانضمام إلى الخلايا السرية التي قررا تشكيلها لتأخذ على عاتقها عملية التغيير عن طريق ثورة يقوم بها الجيش وذلك لعجز الأحزاب السياسية عن القيام بثورة للإطاحة بالنظام الملكي المدعوم من الحكومة البريطانية.

وتم تشكيل عدة خلايا للضباط الأحرار^(١) داخل صفوف الجيش وبين وحداته المنشرة في العراق. وفي عام ١٩٥٦ قرر الضباط الأحرار تشكيل (اللجنة العليا) لتأخذ على عاتقها مهمة التهيؤ وأعداد الخطط اللازمة للإطاحة بالنظام الملكي، وكان تشكيل هذه اللجنة للتنظيم بمثابة بدء العمل الجدي ووضع الخطط الفعلية للإطاحة بالنظام الملكي.

وكانت بعض خلايا حركة الضباط الأحرار تتصل بالأحزاب السياسية عارضة التعاون من أجل تغيير الأوضاع القائمة في العراق، كما كلفت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار المقدم رجب عبد المجيد سكرتير التنظيم بالاتصال بجبهة الاتحاد الوطني وتكليف احد أعضائها بالسفر إلى القاهرة والاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر وسؤاله عن موقف الجمهورية العربية المتحدة اذا حدثت ثورة في العراق وكذلك موقف الاتحاد السوفيتي من الثورة وما هي نصيحته لتنظيم الضباط الأحرار.

(١) للتفاصيل عن حركة الضباط الأحرار يراجع: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ص ١٠١-١٠٣؛ صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار، بغداد، ١٩٧١.

ازداد عدد المنتمين إلى تنظيم الضباط الأحرار بمرور السنوات حتى أصبح عددهم قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (٢٠٣) ضابط في مختلف الوحدات العسكرية، أما عدد أعضاء اللجنة العليا للتنظيم فبلغ (١٥) ضابطاً^(١).

هذا وقد جرت محاولات لتنظيم الضباط الأحرار للقيام بالثورة. كانت الأولى في تشرين الثاني عام ١٩٥٦ والسابعة في ٢٢ حزيران عام ١٩٥٨، ولكنها كانت تؤجل لعدم اكتمال الاستعدادات للثورة وحصول بعض الاختلافات بين القيادات^(٢) حتى هيا طرف أكثر ملائمة بالنسبة للضباط الأحرار لإعلان ساعة الصفر والقيام بالثورة التي بدا تنفيذها في الساعة الرابعة من صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، وكانت السيطرة على معسكر الرشيد أهم وخطر خطط الثورة. وفي الساعة السادسة من صباح اليوم المذكور صدرت الأوامر بالتوجه إلى قصر الرحاب إذ يقيم الملك فيصل الثاني وعبد الإله ويسيطر على القصر ويحول دون فرارهما. وبعد تطويق القصر خرج أفراد العائلة المالكة ويسير خلفهم الملك فيصل الثاني وعبد الإله ليتم نقلهم بالسيارات العسكرية إلى وزارة الدفاع، ولكن النقيب عبد الستار سبع العبوسي أطلق النار من رشاشته على العائلة المالكة، ثم توالى إطلاق رصاص المهاجمين فسقط الملك وعبد الإله وعدد آخر من أفراد العائلة المالكة. وفي اليوم التالي ١٥ تموز قتل نوري السعيد وبعد مقتل العائلة المالكة سيطر الثوار على الأمور وأذيع بيان الثورة من دار الإذاعة^(٣).

وعلى هذا النحو استطاعت قوى الثورة أن تسيطر على الموقف في جميع أنحاء العراق، فيما بعد، بعد أن التفت حولها جميع الوحدات العسكرية، كما امكن تجريد القوات البريطانية في الحبانية من أسلحتها وحصر تنقلها في معسكر واحد وطوقتها قوات الفرقة الرابعة من كل جانب.

(١) للتفاصيل عن الأسماء يراجع: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ص ١١٢-١١١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦١-١٧١.

(٣) للتفاصيل عن سقوط النظام الملكي يراجع: فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، القاهرة، ١٩٦٧.

ولقيت الثورة تأييداً جماهيرياً واسعاً كان له الأثر في نجاح الثورة منذ ساعاتها الأولى.

لقد وجهت ثورة ١٤ تموز ضربة حاسمة للنفوذ الاستعماري في المنطقة العربية وتأييداً واضحاً. فقد صرح فرحات عباس رئيس جبهة التحرير الجزائرية غداة نجاح الثورة " إن هذا يساوي عشرين فرقة عربية مدرعة دخلت الجزائر^(١) وبعد ثلاث ساعات من قيام الثورة، اعترفت مصر العربية بالنظام الجمهوري في العراق ثم اعترفت الدول العربية الأخرى بالنظام الجديد في العراق في الأسبوع الثاني من قيام الثورة. سعت الثورة منذ الأيام الأولى لنجاحها إلى القيام بالتغييرات الضرورية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

(١) محمد عودة، ثورة العراق، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٥٧

(الفصل السادس)

العراق في العهد الجمهوري حتى عام ١٩٦٨

أولاً :- العراق في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣)

ثانياً :- العراق في عهد عبد السلام محمد عارف (١٩٦٣ - ١٩٦٦)

أولاً :- العراق في عهد عبد الرحمن محمد عارف (١٩٦٦ - ١٩٦٨)

أولاً :- العراق في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣)

ولد عبد الكريم في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤ في إحدى مناطق بغداد الفقيرة من جانب الرصافة (محلة المهديّة). التحق بالدراسة الابتدائية وتخرج فيها عام ١٩٢٧، ثم أكمل دراسته المتوسطة والإعدادية بتفوق فقدم للتعين في وزارة المعارف وتم تعيينه كمعلم في مدرسة الشامية الابتدائية عام ١٩٣١، وعندما أعلنت وزارة الدفاع عن حاجتها إلى ضباط قدم أوراقه وقبل في الكلية العسكرية عام ١٩٣٢.

وفي الكلية العسكرية كان ملتزماً، لكنه في نفس الوقت كان انطوائي قليل الأصدقاء، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٤٣، وكان منتشياً لوضعه النفسي في سلك الجيش، وبعد خمسة أعوام أصبح برتبة نقيب، وقد اشتهر بين زملائه بالجدية وأدب الحديث والالتزام بالنظام والأوامر العسكرية.

تنقل عبد الكريم قاسم بين وحدات الجيش العراقي ودخل عدة دورات عسكرية وحركات فعلية نال فيها الدرجات العالية واستحسان قادته وقد ظهر أسلوب قيادته جيداً في الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وحصل على كتاب شكر مرتين من قائد القوات العراقية في الأردن، ومن هنا بدأ التحول الكبير في حياته، فيقال انه انتمى لحركة الضباط الأحرار التي أسسها رفعت الحاج سري، كما إن انتصاره العسكري الجزئي في معارك فلسطين زاده زهواً واعتداداً بنفسه. ففي عام ١٩٥٥ كتب عنه قائد الفرقة الثالثة، على سبيل المثال، في تقريره السنوي: " أمر لواء قدير وحريص ونزيه يتفانى في أداء واجبه طيب النفس وكريم اليد، يناصر الحق ويعين الضعيف"^(١).

أما علاقته مع السياسيين فيذكر إن علاقته مع نوري السعيد كانت علاقة جيدة، فقد كان الأخير يحب عبد الكريم قاسم من الصميم بل ويعدّه من ضباطه المخلصين.

(١) نقلًا عن : عبد الله جدوع، مولد زعيم، بغداد، ١٩٥٩ - ص ١١٨.

وفي عام ١٩٥٦ تأسفت (اللجنة العليا للضباط الأحرار) التي قررت مفاتحة العميد الركن عبد الكريم قاسم، الذي كان أمر لواء مشاة المنصور بالانضمام للحركة بعد معرفة اتجاهه الوطني والتأكد منه. وفعلا وافق عبد الكريم قاسم الانتماء إلى الحركة في نيسان ١٩٥٧.

وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تم حل حركة الضباط الأحرار لانتفاء الحاجة إليها، واصبح عبد الكريم قاسم الزعيم للثورة، وكان نظام عبد الناصر أول من اعترف بالجمهورية العراقية وحصل على مساندة دولية وعربية لذلك.

وخلال الأشهر الأولى من الثورة حصلت صراعات بين قادة ثورة ١٩٥٨ انتهت بإحالة عبد السلام محمد عارف إلى المحاكمة، بعد توجيه تهمة محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم.

كما تمت محاكمة رشيد عالي الكيلاني بعد عودته إلى العراق وبتهمة محاولة الانقلاب على النظام. ويظهر إن تهمة الكيلاني لم تكن لها أية صحة بل رتبت من قبل عناصر أخرى معادية^(١).

أما أصحاب الرتب العسكرية العليا في حركة الضباط الأحرار فقد عم السخط بعضاً منهم لكونهم شاهدوا ظهور بعض الضباط في مناصب مهمة في الحكومة العراقية الجديدة، ولم يكن لهم دوراً في القيام بالثورة في الوقت الذي تم فيه إبعاد أغلبية الضباط الأحرار إلى مناصب غير مهمة في بعض مناطق العراق. وبذلك تم التكتل من جديد حول العقيد رفعت الحاج سري والمطالبة بضرورة إعادة بناء حركة الضباط الأحرار بهدف إبعاد بعض العناصر الانتهازية عن مناصب الدولة المهمة، ومحاولة تصحيح بعض الأخطاء التي أخذت تهدد مسيرة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

(١) للتفاصيل عن المحاكمة يراجع: جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية السقوط، بغداد، ١٩٨٩، ص ٦٥٥.

وقد بدأ التفكير الجدي في إعادة تشكيل حركة الضباط الأحرار في بداية عام ١٩٥٩، بعد أن يأس رفعت الحاج سري من ثني عبد الكريم قاسم عن التفكير في إعلان مجلس قيادة الثورة

فقام مجموعة من الضباط الأحرار ومنهم ناظم الطبقجلي^(١) قائد الفرقة الثانية في كركوك، ورفعت الحاج سري مدير المخابرات العسكرية في بغداد مسؤولة الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم وانظم إلى حركتهما عدد كبير من الضباط في بغداد والموصل. وهكذا وفي غضون اشهر قليلة كانت هذه الجماعة تعمل سراً من اجل تغيير النظام. حتى تم تحول الأنظار إلى إعلان حركة في الموصل فتتمت مفاتحة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف بقيادتها من الموصل فوافق فوراً، وبدأت حركة الشواف في ٧ أذار ١٩٥٩ وبعد لقاءات متعددة أجراها الشواف مع عبد الكريم قاسم لإيقاف التدايعيات التي حصلت بين اطراف سياسية ومواطنين في الموصل لكنها لم تهدأ الأمور فاعلن الشواف في ٧ أذار ١٩٥٩ عن حركته في الموصل^(٢) لتصحيح الأوضاع.

ابتهج الأهالي بإعلان الحركة، ولكن بعد يومين تمكنت القوات الموالية للحكومة من إعادة السيطرة على مدينة الموصل، وقتل قائد الحركة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف. كما ذهب ضحية هذه الأحداث نحو (٥٠) شخصاً وامتألت السجون والمعتقلات بعدد من السياسيين المعارضين لحكومة عبد الكريم قاسم.

وفي أواخر أذار ١٩٥٩ تم إحالة عدد من المعتقلين إلى المحاكمة العسكرية التي حكمت على المتهمين الرئيسيين بالإعدام. وبذلك فشلت حركة الشواف في تحقيق هدفها في التغيير^(٣).

وفي عهد عبد الكريم قاسم صدر في الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٠ ما يسمى (قانون تنظيم الجمعيات) وفي التاسع من الشهر ذاته تقدمت أربعة أحزاب بطلب

(١) للتفاصيل يراجع: احمد كاظم، ناظم الطبقجلي ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٥٩، رسالة ماجستير، بغداد.
(٢) للتفاصيل عن (الثورة) يراجع: هاشم عبد الرزاق، ثورة الموصل ١٩٥٩، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل؛ خليل إبراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل الجمهوري، ١٩٨٨.
(٣) للتفاصيل يراجع أيضاً: جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، ص ٦٧-١١٤.

الترخيص وهي الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزبان شيوعيان رئيس احدهما زكي خيري ورئيس الحزب الثاني داوود الصائغ، وفي ٢ شباط ١٩٦٠ تقدم حزبان آخران بطلب الترخيص وهما : الحزب الإسلامي وحزب التحرير، وفي ١٢ شباط تقدم الحزب الجمهوري بطلبه. وفي الثلاثين من حزيران من العام نفسه تقدم محمد حديد وعدد من زملائه الذين انسحبوا من الحزب الوطني الديمقراطي بطلب الترخيص لحزب اسمه الحزب الوطني التقدمي.

رخصت وزارة الداخلية للحزب الشيوعي الذي يرأسه داوود الصائغ، وللحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه كامل الجادرجي وللحزب الوطني التقدمي الذي يرأسه محمد حديد وللحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الإسلامي العراقي. ورفضت الحكومة الترخيص لبقية الأحزاب. هذا واعتقاد قادة تلك الأحزاب بعد سنة من الترخيص لهم إن عبد الكريم قاسم لم يكن جاداً ومقتنعاً بأهمية النشاط الحزبي لذلك لم يكن لتلك الأحزاب تأثير واضح على واقع البلاد السياسي آنذاك^(١).

- إنجازات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي

ومن إنجازات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في المجال السياسي القضاء على النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، فأزالت بذلك الاستعمار والأقطاع والاستغلال، كما الغت اغلب مراسيم نوري السعيد التي صدرت إبان العهد الملكي، واطلق سراح المعتقلين السياسيين وإعادتهم إلى وظائفهم واطلاق الحريات العامة، كما أعادت الضباط الذين أحيلوا على التقاعد في العهد الملكي لأسباب سياسية.

وشكلت لجنة لوضع دستور جديد للنظام الجمهوري الجديد، والذي اعلن على الشعب رسمياً في ٢٧ تموز ١٩٥٨، وقد سمي بـ (الدستور المؤقت) لأنه كان يراد منه تنظيم ممارسة السلطة السياسية خلال مدة معينة اعتبرت مدة انتقال، إذ ثبتت في

(١) للتفاصيل يراجع: مجيد خدوري، العراق الجمهوري، بيروت، ١٩٧٤.

مقدمة الدستور المؤقت تؤكد "رغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين تعلن الدستور المؤقت هذا للعمل بأحكامه في فترة الانتقال إلى أن يتم تشريع الدستور"^(١).

ومن الإنجازات المهمة للثورة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، وبمقتضاه حددت مساحة الأرض الزراعية حسب طريقة السقي، ووزعت على الفلاحين ملكيات صغيرة ذات حداً ادنى قدره ثلاثون دونماً في الأراضي المروية وستون دونماً في الأراضي الديمة. كان صدور قانون الإصلاح الزراعي ضربة قوية وجهتها ثورة ١٤ تموز ضد سلطة الإقطاع وهيئته، كما حصلت قيادة الثورة على تأييد أوسع لجماهير الفلاحين ومساندتهم للثورة.

ومن الإنجازات الاقتصادية المهمة كان لا بد من تحرير النظام النقدي من التبعية الأجنبية، وبعد أن تحرر العراق سياسياً من ارتباطاته بالأحلاف العدوانية، أعلن عبد الكريم قاسم في مؤتمر المهندسين الذي عقد في ٤ حزيران ١٩٥٩ "انسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية" لتحقيق التحرر الاقتصادي.

وبناءً على ذلك دعت حكومة الجمهورية العراقية حكومة المملكة المتحدة للتفاوض في بغداد حول الترتيبات اللازم اتخاذها للخروج من المنطقة الاسترلينية ولتحويل جميع الأرصدة الاسترلينية المتراكمة الراهنة وجميع إيرادات العراق الاسترلينية المقبلة إلى الذهب والعملات الأجنبية الأخرى على اختلاف أنواعها.

وعليه بعد إجراء مباحثات أجراها الجانبان العراقي والبريطاني في ٣١ مايس ١٩٥٩ و ١٥ حزيران ١٩٥٩ انسحب العراق من المنطقة الاسترلينية مع اعتبار موجوداته الاسترلينية كلها من الحسابات الخارجية. واصبح العراق حراً في استعمال أرصده الأجنبي بالصورة التي يراها ملائمة لمصلحته. وبذلك اكتسب

(١) للتفاصيل يراجع: بيث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ص ٢٢٥-٢٢٩.

الدينار العراقي قوة جديدة لم تكن له قبلاً في ظل النظام الملكي. وبذلك يكون خروج العراق من المنطقة الاسترلينية يعد إنجازاً عظيماً حققته حكومة الثورة في المجال النقدي.

أما السياسة النفطية، فإن النفط في العراق مصدر مهم للدخل القومي ويؤدي دوراً رئيسياً في عملية التنمية والتحرر الاقتصادي. ولذلك كان من أولى المهام الملقاة على عاتق الثورة تحرير ثروته النفطية من احتكار الشركات الأجنبية، واتباع سياسة تخدم مصلحة العراق. ولأهمية ذلك فلم تمض على الثورة إلا بضعة أسابيع حتى بدأت المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية أوائل آب ١٩٥٨ حول القضايا الجوهرية والهامة كزيادة حصة العراق من عوائد النفط والمساهمة في رأسمال الشركات واستعادة جميع الأراضي غير المستثمرة والمشاركة في أرباح التصفية والنقل، وإخضاع الشركات للقوانين العراقية، والمساهمة في أدارتها الفعلية وتصحيح حسابات النفقات والأسعار^(١).

هذا وقد استطاعت حكومة الثورة أن تحقق في الأشهر الأولى إنجازات مهمة في مجال النفط فقد تم إنشاء إدارة وطنية لمصلحة المصافي الحكومية وتصفية الإدارة الأجنبية، وقد وفر ذلك وحده للخزينة خمسين ألف دينار، كما تم طرد الخبراء الأجانب من مصفى الدورة والتصرف الكامل للمصفى، وذلك وفر للخزينة أكثر من مليون دينار سنوياً، وكذلك تم السيطرة على قسم المشتريات الخارجية في المصفى وإلغاء وكالات الشركات الأجنبية مع زيادة الطاقة الإنتاجية لمصفى الدورة. وبخطة سرية دقيقة وحكيمة وعلى مراحل مدروسة بعناية مسبقاً ومن دون ضجة إعلامية تم تصفية شركة نفط خانقين لصالح الحكومة العراقية^(٢).

ولما كنت حكومة الثورة راغبة في حل مشاكلها مع الشركات الاحتكارية النفطية واستخلاص حقوق العراق منها بصورة سلمية وودية فقد بادرت بدعوة ممثلي شركات النفط من تاريخ ٢٠ آب ١٩٥٨ إلى التفاوض وإيجاد حل عادل للخلافات

(١) إبراهيم كبه، هذا طريق ١٤ تموز، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص ٤١
(٢) ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص ٢٧١-٢٧٣

القائمة ورفع الغبن الذي تضمنته امتيازاتها. وقد استمرت المفاوضات نحو ثلاث سنوات، عقد خلالها ثمانية وعشرون اجتماعاً مع مقابلات أخرى، ولم يكن يجدي نفعاً بسبب تمسك شركات النفط الاحتكارية بامتيازاتها.

ونتيجة لذلك فقد شرع قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي حددت بموجبه مناطق الاستثمار لشركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق وفق جدول ملحق بالقانون انتزعت بموجبه (٩٩,٥%) من الأراضي الممنوحة للشركات الأجنبية غير المستثمرة.

لقد كان صدور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ قد وضع مبدأً جديداً في العلاقات بين شركات النفط الاحتكارية والحكومة العراقية، وجاء تسجيلاً صريحاً لحق العراق في تقرير سياسته النفطية ضمن حقوقه في السيادة الوطنية دون الرجوع إلى الشركات الاحتكارية واخذ رأيها في الموضوع.

لقد كان إقدام حكومة العراق على استعمال حقها في السيادة الوطنية مبعث إعجاب مختلف الأوساط المتحررة في العالم. فوصفته مجلة المصور المصرية " بأنه اخطر قانون صدر في تاريخ صناعة النفط منذ استخراجها في العراق " ورحب خبير النفط المعروف الشيخ عبد الله الطريفي بالقانون قائلاً " اعتبر قانون رقم ٨٠ عملاً وطنياً عظيماً"^(١).

وبهذا يعد صدور القانون خطوة نحو التحرر الاقتصادي من سيطرة شركات النفط الاحتكارية. لأنه اثبت حق العراق في السيادة على أراضيه، وأتاح الفرصة للحكومة العراقية لان تعقد اتفاقيات جديدة مع شركات نفطية أخرى لاستثمار الأراضي غير المستثمرة من الشركات الاستثمارية الاحتكارية الأجنبية، كما أتاح الفرصة لتأسيس شركة نفط وطنية تأخذ على عاتقها استثمار هذه الأراضي بصورة مباشرة ومن ثم إقامة صناعات بتروكيماوية وطنية. مما يؤدي كل ذلك إلى ارتفاع الدخل القومي وتكريسه لتطوير البلاد عن طريق خطط التنمية القومية.

(١) نقلاً عن ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص ٢٧٠-٢٧٥

كما حققت الثورة على مدى اربع سنوات ونصف إصلاحات اجتماعية وثقافية وصحية واسعة. تمثلت بحل مشكلة السكن بتوفير المساكن للمواطنين وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية وتعميم التعليم الابتدائي والثانوية وتوسيع المعاهد المهنية والعالية، وتهيئة الفرص المتساوية للجميع وفعلاً حققت حكومة الثورة الكثير من هذه المنجزات فوزعت الدور السكنية على الموظفين ومن ذوي الدخل المحدود، كما تم بناء أحياء سكنية للضباط وضباط الصف في جميع محافظات القطر تقريباً. كما تم بناء المستشفيات والمدارس، وتوفير الخدمات العامة لكافة المواطنين.

وعملت حكومة ثورة ١٤ تموز منذ الأيام الأولى على تسليح الجيش العراقي فتم عقد الاتفاقيات العسكرية مع الكتلة الشرقية لاستيراد الأسلحة وجلب الخبراء لتدريب أفراد القوات المسلحة. كما حصل العراق لأول مرة على أسلحة متطورة وحديثة كالدبابات والطائرات. وبذلت الحكومة جهدها للقضاء على الأمية التي بلغت نسبتها ما يقارب ٦٥% من نفوس العراق.

وفي مجال الخدمات الأخرى سعت إلى تطوير الوضع الصحي عن طريق بناء المستشفيات والمراكز الصحية، كما تم ربط الريف بالمدينة بفتح طرق المواصلات البرية وسكك الحديد في اغلب محافظات العراق، وإيصال التيار الكهربائي والمائي إلى الأرياف والقرى التي كانت محرومة منها خلال العهد الملكي، كما أصدرت قانون الأحوال الشخصية الجديد.

وبذلك يمكن القول بان ثورة ١٤ تموز قامت بتغييرات عديدة في المجالات كافة، إلا إنها كانت قليلة بالنسبة لأوضاع العراق الاجتماعية والاقتصادية السيئة والسبب يعود إلى قلة إمكانيات العراق آنذاك. كما إن الصراعات والمشاكل الداخلية والخارجية قد أدت دوراً في عدم تحقيق جميع الأهداف المرسومة التي أعلنتها حكومة ثورة ١٤ تموز عند قيامها.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات إلا إن حكومة الثورة تعرضت إلى محاولات لإسقاطها كانت الأولى حركة الشواف ١٩٥٩ فضلاً عن حركات الأكراد في شمال العراق ضد النظام السياسي القائم آنذاك، وفي كركوك حصلت أحداث مؤلمة في عام ١٩٥٩ أيضاً راح ضحيتها أعداد من المواطنين بسبب تضارب مصالح السياسيين والحكام في العراق، كما جرت محاولة لاغتيال عبد الكريم قاسم في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ كانت نتيجتها الفشل.

- التغيرات في المجالين القومي والدولي

لقد حررت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ سياسة العراق الخارجية من كل سلطان وتوجيه خارجي، وأصبحت لا تستهدف إلا مصلحة العراق ومصلحة العرب والحرية والسلام في العالم.

أقام العراق منذ الأيام الأولى للثورة علاقات جيدة مع الجمهورية العربية المتحدة في جميع الميادين، وعقدت معها اتفاقاً للتعاون العسكري التام، وثلاث اتفاقيات للتكامل الاقتصادي والتعاون الفني، وعقدت معها ميثاق الوحدة الثقافية العربية.

إلا إن هذا التعاون والتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة لم يستمر طويلاً إذ بدأت الصراعات والخلافات تنشب بين الطرفين انتهت بالقطيعة على اثر حركة الشواف في الموصل في إذ اتهمت الجمهورية العراقية، الجمهورية العربية المتحدة بمساعدة القائمين بالحركة، واستمرت هذه القطيعة حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣.

قامت الحكومة العراقية بمد يد العون والمساعدة إلى حركات التحرر العربية فخصصت في الميزانية مليوني دينار سنوياً لدعم حكومة الجزائر المؤقتة فضلاً عن تخصيصات الأسلحة والمعدات الحربية وفتح دورات تدريب للمجاهدين الجزائريين.

ودعمت الحكومة العراقية أيضاً قضية فلسطين في أروقة الأمم المتحدة وخارجها، ودعت إلى تشكيل جيش التحرير الفلسطيني ليكون النواة لتحرير

فلسطين، وسلكت الحكومة العراقية في سياستها الخارجية سياسة الحياد الإيجابي بين المعسكرين المتنازعين.

وعقدت اتفاقيات اقتصادية وثقافية مع الدول الاشتراكية والمحايدة وبذلك كسرت التعامل القائم مع الغرب فقط والذي كان سائداً في العهد الملكي.

وقد انسحب العراق من الاتحاد العربي الهاشمي الذي كان عقد بين الأردن والعراق لحماية النظام الملكي آنذاك لاسيما بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط عام ١٩٥٨، فبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، قررت الحكومة العراقية الانسحاب من الاتحاد المذكور. وكذلك الانسحاب من حلف بغداد في ٢٤ آذار ١٩٥٩ ومن جميع موثيق الانحياز التي كانت تربط العراق مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في العهد الملكي. والعمل على إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول المعسكر الاشتراكي فضلاً عن الدول العربية وبما لا يمس سيادة واستقلال العراق.

واستمرت سياسة خلط الأوراق وتضارب مصالح السياسيين مما أدى إلى حدوث أزمات سياسية انتهت بحدوث انقلاب في ٨ شباط ١٩٦٣ أنهى حكم عبد الكريم قاسم. أعقبه حركة أخرى في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ نجح فيها المشير عبد السلام محمد عارف استلام السلطة ليدخل تاريخ العراق في مرحلة جديدة من الأحداث السياسية.

ثانياً - العراق في عهد عبد السلام محمد عارف^(١)

ولد عبد السلام في ٢١ آذار ١٩٢١ في محلة سوق حمادة في منطقة الكرخ ببغداد، وكان والده يشتغل بزراة بالمفرد، وقد هاجر من مدينة الرمادي إلى بغداد. وينتمي عبد السلام الجميلي إلى عائلة لها ماضيها في الجهاد ضد الاحتلال البريطاني، فخاله الشيخ ضاري الذي قتل الكولونيل (لجمن) القائد البريطاني، أثناء

(١) للتفاصيل يراجع: عبد السلام محمد عارف، مذكرات الرئيس الراحل، بغداد، ١٩٦٧.

ثورة العشرين. وعمه السيد عباس الذي قتله الإنكليز في الرمادي. ولا يزال أبناء عمومته وأبناء خواله يسكنون في تلك المنطقة.

دخل عبد السلام المدارس الابتدائية والثانوية في منطقة الكرخ ببغداد وتخرج من ثانوية الكرخ عام ١٩٣٨، ودخل الكلية العسكرية بنفس العام وتخرج منها عام ١٩٤١ برتبة ملازم ثان.

واشترك في حركة مايس ١٩٤١ التحررية فكان أمر لرعييل المدرعات في القوة الآلية ومهمته محاصرة القصور الملكية. وبعد فشل الحركة عين مسؤولاً عن حراسة سجن معسكر الرشيد الذي زج فيه المئات من الوطنيين من أبطال حركة مايس ١٩٤١. وكان عبد السلام يساعد هؤلاء الضباط المعتقلين عن طريق تدبير لقاءات ليلية مع ذويهم وأسرهم وكذلك اخذ ينقل الرسائل التي يطلب منه توصيلها.

تنقل عبد السلام بين الأعوام (١٩٤٢ - ١٩٤٨) بين عدد من الوحدات العسكرية، وسافر إلى فلسطين للاشتراك في حرب عام ١٩٤٨.

أما صداقته مع عبد الكريم قسم فأنها بدأت منذ عام ١٩٣٨ عندما كان عبد السلام تلميذاً في الكلية العسكرية. كان عبد الكريم يحاضر فيها. وبعد تخرج عبد السلام، استمرت صداقته مع عبد الكريم قاسم حتى فرق بينهما اللواء بهاء الدين نوري، فامر بنقل الأول إلى الناصرية وعبد الكريم إلى جلولاء.

شارك الاثنان في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وبعد عودة الجيش إلى العراق استمرت لقاءات الاثنين. وفي عام ١٩٥٤ اصبح عبد الكريم قاسم أمر اللواء التاسع عشر ونقل عبد السلام محمد عارف أمر فوج في نفس اللواء. وفي نفس العام ارسل الأخير للاشتراك بدورة للتدريب في المانيا وبقي هناك حتى عام ١٩٥٦، ثم عاد إلى بغداد للاستعداد للسفر مع اللواء التاسع عشر الذي يقوده عبد الكريم قاسم إلى الأردن والدفاع عنها ضد العدوان الصهيوني في عام ١٩٥٦.

انضم عبد السلام محمد عارف إلى اللجنة العليا للضباط الأحرار بناءً على طلب عبد الكريم قاسم، وشارك في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وما إن نجحت الثورة في إسقاط النظام الملكي وأقامه الجمهورية حتى بدأ الخلاف يظهر بين الاثنين منذ اليوم الأول للثورة، وكان سبب الخلاف هو طموح كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف نحو السلطة، ومحاولة إيجاد المبررات لإزاحة كل منهما للآخر.

واشتد الخلاف بين قاسم وعارف اثر زيارة الأخير لدمشق في ١٩ تموز ١٩٥٨ واجتماعه بالرئيس جمال عبد الناصر إذ عرض عبد السلام موضوع الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، ولكن عبد الناصر نصحه بالتريث وبتدعيم الثورة الجديدة أولاً.

وانقطعت الجسور بين عبد السلام محمد عارف وعبد الكريم قاسم بعد إن علم الأخير بان عبد السلام عارف قد ارسل برقية إلى السفارة المصرية في بغداد يعلمها بأنه سيسافر إلى القاهرة على راس عدد من الضباط، وفي وقت مناسب لغرض إعلان الوحدة حتى لو اضطر إلى تنحية عبد الكريم قاسم عن الحكم اذا ما عارض ذلك.

ومن ناحية أخرى دخل عبد السلام عارف في صراع مع العناصر اليسارية من الضباط والمدنيين بسبب موضوع الوحدة ووجوب تحقيقها على الفور. وادى ذلك إلى احتدام الصراع بين القوى والأحزاب السياسية.

اتسع الخلاف بين العميد الركن عبد الكريم قاسم الذي كان يحتل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة والعقيد الركن عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ونائب القائد العام للقوات المسلحة. واخذ عبد الكريم قاسم يوضع الخطط للتخلص من عبد السلام عارف فأزاح أولاً الضباط المواليين لعبد السلام وعهد بالمناصب الحساسة والمهمة في البلاد إلى الضباط المواليين له (لعبد الكريم قاسم). ثم ابعد عبد السلام عن منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة في ١١ أيلول ١٩٥٨، وفي ٣٠ أيلول من العام نفسه تم تجريد

عبد السلام عارف من جميع مناصبه وتعيينه سفيراً للعراق في بون. إلا إن عبد السلام رفض المنصب الجديد، وفي اليوم التالي قدم استقالته.

ولأن عبد الكريم قاسم أراد التخلص نهائياً من عبد السلام عارف فقد تم إحالته إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ٩ كانون الأول ١٩٥٨ ليحاكم وفق المادة (٨٠) من قانون العقوبات البغدادي عن جميع الوقائع التي تظهر أثناء المحاكمة. وتوجه له التهمة التي تراها وتطبق المادة القانونية بذلك. ولذلك اتهم عبد السلام محمد عارف بـ " الإعداد لانقلاب ضد عبد الكريم قاسم " و " محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم " .

نظرت المحكمة في القضية واستمعت إلى شهادات الشهود وهم من الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا. وفي ٥ شباط ١٩٥٩ صدر الحكم على العقيد الركن عبد السلام محمد عارف بالإعدام شنقاً حتى الموت وبطرده من القوات المسلحة، كما صدرت فقرة خاصة في القرار " تودع الرأفة به لأمر عبد الكريم قاسم وذلك باستعمال سلطته الواردة في المادة (٢٠) من قانون معاقبة المتآمرين " .

وبقى عبد السلام في السجن كما بقي قرار الحكم في درج عبد الكريم قاسم دون تصديق أو إعفاء حتى أيلول عام ١٩٦١ إذ اطلق سراحه وبقي تحت المراقبة حتى قيام انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣. وقد شهد العراق خلال المدة ما بين ٨ شباط ١٩٦٣ و ١٨ تشرين الثاني صراعات سياسية وعسكرية بين طلاب السلطة مما اثر بشكل كبير على الأوضاع العامة في العراق حتى نجح العقيد الركن عبد السلام محمد عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ من القيام بحركة عسكرية جديدة أطاح بها بحكومة شباط ١٩٦٣ وتشكيل ما سماه بـ (مجلس قيادة الثورة) من العسكريين الذين التحقوا به ومنهم طاهر يحيى رئيس أركان الجيش، وصبحي عبد الحميد مدير الحركات العسكرية، وعبد الكريم فرحان قائد الفرقة الأولى، ورشيد مصلح الحاكم العسكري العام، وتم اعتقال عدد من المسؤولين في النظام السابق، وإبعاد عدد من الضباط المؤيدين له عن الجيش. وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ كلف طاهر يحيى

بتشكيل الوزارة الجديدة. وقد كان ثمانية من الوزراء، ومن بينهم رئيس الوزراء ضباطاً في الجيش. وعلى اثر ذلك اختفت الأحزاب السياسية في العراق بشكل ملحوظ.

اعلن طاهر يحيى رئيس الوزراء الجديد في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٣ منهاج وزارته، وقد تضمن المنهاج تفاصيل حول السياستين الداخلية والخارجية. ففي السياسة الداخلية جاء في المنهاج عدم السماح للأحزاب السياسية في العمل ولا سيما في الجيش، وان الحكومة ستعمل على إنشاء حزب، يخضع لسيطرتها وأشرافها، وذكر المنهاج إن الحكومة تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص ومن خلال توفير الظروف المناسبة لذلك. ووعد بإنشاء صناعة وطنية، والعمل على رفع مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة الثروة القومية ومنع الاستغلال. كما دعا المنهاج إلى ضرورة تحسين كفاءة الجيش.

وخصص المنهاج باباً عنوانه (السياسة العربية) تم التشديد فيه على علاقات التعاون بين العراق والأقطار العربية الأخرى. وفي السياسة الخارجية أكد المنهاج على علاقات الصداقة بين العراق والبلدان الإسلامية.

وفي ٣ أيار ١٩٦٤، أعلن دستور مؤقت جديد دون أن يكون للقوى السياسية والشعب رأي فيه، لذلك تعرض الدستور إلى انتقادات شديدة. منها المذكرة التي رفعها كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي إلى رئيس الجمهورية عبد السلام عارف في الأول من حزيران ١٩٦٤. إذ قال " إن الدستور اعد واعلن دون الرجوع إلى الشعب، كما إن الفئات التي يهملها الأمر والتي تمثل وجهات نظر مختلفة لم تكن أبداً موضع استشارة خلال أعداد المسودة وكان يجب أن تترك لدستور دائم يضمه مجلس أمة أو مجلس تأسيسي".

وفي ضوء العلاقات العربية قام عبد السلام عارف بالتوقيع على ميثاق تمهيدي مع الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ أيار ١٩٦٤، وقد تضمن الاتفاق تأليف مجلس رئاسة مشترك، تكون مهمته دراسة تنفيذ الخطوات الضرورية لإقامة الوحدة بين

مصر والعراق. هذا وقد اعد هذا الاتفاق وابرم، شأنه في ذلك شأن الدستور المؤقت دون الرجوع إلى الشعب.

وفي ١٤ تموز ١٩٦٤ اعلن عبد السلام عارف عن قيام (الاتحاد الاشتراكي العربي)، ولكنه لم يكن فاعلاً. حاولت حكومة طاهر يحيى تحقيق بعض الإنجاز في الجانب الاقتصادي إذ اصدرت الحكومة بشكل مفاجئ وبدون تخطيط خمسة قرارات تقضي بتأميم المصارف والشركات وتنظيم مجالس الصناعات، وإنشاء مؤسسة اقتصادية. ولكن تلك القرارات لم تكن ناجحة فقد أدت تلك الإجراءات إلى انخفاض ملحوظ في إنتاج تلك المشاريع، والى فقدان الخبراء والفنيين والموظفين المتمرسين، لذلك ظل القطاع المؤمم غير فعال مدة طويلة لان الأسس التي انطلقت منها تلك الإجراءات، سياسية اكثر منها اقتصادية.

وفي الجانب النفطي توصلت حكومة طاهر يحيى إلى ثلاثة اتفاقيات مع شركات النفط، بعد سلسلة من الاجتماعات بين وفد عراقي ووفد يمثل شركة نفط العراق والشركات الأجنبية المرتبطة بها، ابتدأت في ٢ أيار ١٩٦٤ وانتهت في ٣ حزيران ١٩٦٥. وقد أتاحت تلك الاتفاقيات لشركات النفط، الاحتفاظ بحقول الإنتاج في المناطق التي كانت تستغلها لدى صور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي جردها مما نسبته ٩٩% من مناطق امتيازها، وعد آنذاك انتصاراً كبيراً للعراق على شركات النفط الأجنبية. كما أتاحت الاتفاقات الجديدة للشركات حقوق التنقيب بالاشتراك مع شركة النفط الوطنية العراقية في المناطق التي تبشر بوجود النفط فيها.

واجهت حكومة طاهر يحيى انتقادات شديدة لفشلها في معالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وعدم قدرتها على الاحتفاظ بهيبة الحكم أمام أعين الجماهير. وعلى اثر ذلك قدم استقالته من رئاسة الوزراء في تشرين الثاني ١٩٦٤.

ولكن رئيس الجمهورية عبد السلام عارف قام ثانية بتكليف طاهر يحيى في ١٤ تشرين الثاني من العام نفسه بتشكيل الوزارة. وقد قطع طاهر يحيى على نفسه في

وزارته الثانية على تحسين الأوضاع ومعالجة المشاكل الداخلية، ووضع منهاجه على أساس السعي لإعادة الحياة الدستورية والبرلمانية خلال مدة لا تتجاوز السنة الواحدة، والعمل على إعمار البلاد، وإنشاء مجلس شوري، وتوجيه عناية خاصة بالجيش.

كما اعلن في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٥ تفصيلات لخطة تنمية خمسية (١٩٦٥ - ١٩٦٩) تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة. ومضاعفة الدخل لقومي، ولكسب الرأي العام. اعلن في نهاية كانون الثاني من العام نفسه الغاء الأحكام العرفية، واخرج في أوائل شباط ١٩٦٥ عدد من المعتقلين السياسيين. إلا إن تلك الإجراءات لم تساعد في تهدئة الأوضاع. وقد كانت ظروف الحركات الكردية في شمال العراق والفشل في حل المسألة الكردية أثر في زيادة القلق على مستقبل البلاد.

وكانت مفاوضات النفط التي جرت بين شركة نفط العراق والشركات الأجنبية المرتبطة بها من جهة، ووفد عراقي يمثل وزارة النفط العراقية، والتي لم تكن في مصلحة الشعب العراقي والبلاد. ازدادت الخلافات بين الحركة الوطنية وبين عبد السلام عارف حتى بلغ ذروتها في ١٠ تموز ١٩٦٥ فاستقال عدد من الوزراء، فشرع رئيس الجمهورية بعد هذه الاستقالة بضرورة التخلص من طاهر يحيى نفسه، فقدم الأخير استقالته في ٣ أيلول ١٩٦٥، وشكل عارف عبد الرزاق وكان قائد للقوة الجوية، وزارة جديدة بعد ثلاثة أيام، وفي ١٢ أيلول من العام نفسه سافر عبد السلام عارف إلى المغرب لحضور مؤتمر القمة العربية، وفي أثناء وجوده هناك قام رئيس الوزراء الجديد بمحاولة للانقلاب، إلا انه فشل في ذلك، وقد اتهم عبد السلام عارف حكومة مصر بانها كانت وراء ذلك الانقلاب، فتوترت العلاقات بين البلدين.

وعلى اثر ذلك كلف عبد السلام عارف في ٢١ أيلول ١٩٦٥ عبد الرحمن البزاز، وهو أستاذ جامعي متخصص في القانون بتشكيل وزارة جديدة. وقد تعهد البزاز بإقامة نظام حكم دستوري، وتحقيق الازدهار للشعب والعمل على زيادة الإنتاج،

وتحقيق العدالة في التوزيع والاهتمام بالقطاعين العام والخاص، وهاجم البزاز ظاهرة (الانقلابات العسكرية) ووعده بتنظيم وتطوير المؤسسات الحكومية.

وفي ١٣ نيسان ١٩٦٦ قتل عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرته في البصرة، إذ كان يقوم بجولة في المحافظات الجنوبية. وقد اصدر البزاز بياناً اعلن فيه منع التجول وإغلاق الحدود واتخاذ ترتيبات لاختيار رئيس جديد خلال أسبوع واحد من وفاة الرئيس السابق.

ثالثاً : العراق في عهد عبد الرحمن محمد عارف (١٩٦٦ - ١٩٦٨) (١)

بعد وفاة الرئيس عبد السلام محمد عارف، اتخذت الإجراءات اللازمة لاختيار رئيس جديد للجمهورية، وفي مساء يوم ١٦ نيسان ١٩٦٦ عقد اجتماع مشترك بين مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني، الذي كان يتألف من عشرين عضواً هم، اثنا عشر ضابطاً وثمانية وزراء، جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، وقد أيد الضباط ترشيح عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام عارف. وكان يشغل منصب رئيس أركان الجيش آنذاك، فحصل على أكثرية الأصوات، وعملاً بما نص عليه الدستور، فقد قدم البزاز استقالته إلى الرئيس الجديد. ثم كلف البزاز بتشكيل وزارة ثانية في ١٨ نيسان ١٩٦٦ وادلى عبد الرحمن البزاز بيان أكد فيه أهمية سيادة القانون وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

وبعد شهرين من استلام عبد الرحمن عارف للسلطة، قام عارف عبد الرزاق في ٣٠ حزيران ١٩٦٦ بمحاولة انقلابية كان مصيرها الفشل، واعتقل قائد المحاولة الانقلابية في اليوم الأول من تموز.

استفاد عبد الرحمن عارف من ظروف قمعه للحركة الانقلابية في تثبيت مركزه، وبدأ الضباط المؤيدون له يثبتون أقدامهم في السلطة، بعد أن شعروا برغبة البزاز

(١) للتفاصيل عن تاريخ العراق يراجع: تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، (بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢)، ترجمة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٦.

في إجراء انتخابات تمهيداً لاجتماع ممثلي الشعب، ولم يمض شهرين على تأليفه الوزارة حتى ظهر انعدام التعاون بينه وبين رئيس الجمهورية، فاضطر إلى الاستقالة في ٦ آب ١٩٦٦.

وبعد استقالة الوزارة كلف رئيس الجمهورية ناجي طالب، وهو من قادة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بتأليف الوزارة في اليوم ذاته. ولقد واجهت الوزارة الجديدة مشكلة دستورية، وهي إن الدستور المؤقت نص على " مهلة ثلاث سنوات يضع خلالها المجلس الوطني دستوراً دائماً" ولما لم يصدر الدستور، فقد بات تعديل الدستور أمراً ضرورياً أو تحويل الوزارة صلاحية إصدار القوانين لحين إجراء الانتخابات. وقد تقرر الحل الثاني في ٣ أيار ١٩٦٧.

تعرضت وزارة ناجي طالب إلى ضغوط عديدة من بعض الضباط المنافسين له فاضطر إلى تقديم استقالته في ١٠ أيار ١٩٦٧. فالف عبد الرحمن عارف الوزارة في اليوم نفسه وعين له أربعة نواب منهم طاهر يحيى، وقد واجهت هذه الوزارة ظروف هزيمة ٧ حزيران ١٩٦٧، وبعد الحرب ادرك عبد الرحمن عارف صعوبة الجمع بين مناصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، فتخلى في ١٩ تموز ١٩٦٧ عن سلطاته كرئيس وزراء إلى طاهر يحيى.

لم يستطع طاهر يحيى معالجة المشكلات الداخلية المتفاقمة، ورفع بعض قادة المعارضة الذين انتابهم القلق على مستقبل البلاد بسبب تدهور الأوضاع الداخلية، مذكرة يطالبون فيها بتعيين مجلس وطني يخول إصدار القوانين إلى حين انتخاب البرلمان وضرورة اختيار وزراء وطنيين معروفين بكفاءتهم ونزاهتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية واتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة لمواجهة المشكلات الداخلية كتحسين الأوضاع المالية وتحقيق الحرية وضمان الأمن وحماية القانون وتحقيق تساوي الفرص أمام جميع المواطنين.

واجهت حكومة طاهر يحيى مشاكل عديدة أخرى منها قيام حركات ضد السلطة في شمال العراق وجنوبه، ومما زاد من نقمة المواطنين قرار الحكومة بزيادة الضرائب لمواجهة نفقاتها المتزايدة.

كما أسفرت الخلافات بين أعضاء وزارة طاهر يحيى إلى استقالة ثلاثة منهم، الأمر الذي أضعف الوزارة وقلل من هيبتها.

بدأت أوضاع البلاد تتحدر انحداراً سريعاً يهدد بالكارثة، فضلاً عن الهزيمة التي تعرض لها العرب في حزيران ١٩٦٧ أمام الكيان الصهيوني والتي تركت أثراً نفسية صعبة للشعب العربي.

لم تتمكن حكومة طاهر يحيى من معالجة تلك المشاكل الكبيرة الداخلية والخارجية التي تواجهها حكومته، واستمر الوضع كذلك حتى قيام انقلاب جديد في العراق أطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف وحكومة طاهر يحيى.

ملحق (١)

الوزارات العراقية في العهد الملكي

(١٩٥٨ - ١٩٢١)

مدة الوزارة	اسم رئيس الوزارة	التسلسل
٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ - ٢٣ اب ١٩٢١ (الحكومة المؤقتة)	عبد الرحمن النقيب	١
١٠ أيلول ١٩٢١ - ١٤ اب ١٩٢٢	عبد الرحمن النقيب	٢
٣٠ اب ١٩٢٢ - ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢	عبد الرحمن النقيب	٣
١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ - ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٣	عبد المحسن السعدون	٤
٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ - ٢ اب ١٩٢٤	جعفر العسكري	٥
٢ اب ١٩٢٤ - ٢٠ حزيران ١٩٢٥	ياسين الهاشمي	٦
٢٦ حزيران ١٩٢٥ - ١ تشرين الثاني ١٩٢٦	عبد المحسن السعدون	٧
٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ - ٨ كانون الثاني ١٩٢٨	جعفر العسكري	٨
١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ - ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩	عبد المحسن السعدون	٩
لم يقبل الملك استقالته لثلاثة اشهر	عبد المحسن السعدون	
٢٨ نيسان ١٩٢٩ - ٢٥ اب ١٩٢٩	توفيق السويدي	١٠
١٩ أيلول ١٩٢٩ - ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩	عبد المحسن السعدون	١١
١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ - ٩ آذار ١٩٣٠	ناجي السويدي	١٢
٢٣ آذار ١٩٣٠ - ١٩ تشرين الأول ١٩٣٠	نوري السعيد	١٣
١٩ تشرين الأول ١٩٣٠ - ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢	نوري السعيد	١٤
٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ - ٨ آذار ١٩٣٣	ناجي شوكت	١٥
٢٠ آذار ١٩٣٣ - ٩ أيلول ١٩٣٣	رشيد عالي الكيلاني	١٦
٩ أيلول ١٩٣٣ - ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣	رشيد عالي الكيلاني	١٧
٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ - ٣ شباط ١٩٣٤	جميل المدفعي	١٨
٢١ شباط ١٩٣٤ - ٢٥ اب ١٩٣٤	جميل المدفعي	١٩
٢٧ اب ١٩٣٤ - ٢٣ شباط ١٩٣٥	علي جودت الأيوبي	٢٠

(١) للتفاصيل يراجع: عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، عشرة أجزاء

التسلسل	اسم رئيس الوزارة	مدة الوزارة
٢١	جميل المدفعي	٤ آذار ١٩٣٥ - ١٥ آذار ١٩٣٥
٢٢	ياسين الهاشمي	١٧ آذار ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦
٢٣	حكمت السليمان	٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ - ١٧ اب ١٩٣٧
٢٤	جميل المدفعي	١٧ اب ١٩٣٧ - ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨
٢٥	نوري السعيد	٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ - ٤ نيسان ١٩٣٩
٢٦	نوري السعيد	٦ نيسان ١٩٣٩ - ١٨ شباط ١٩٤٠
٢٧	نوري السعيد	٢٢ شباط ١٩٤٠ - ٣٠ آذار ١٩٤٠
٢٨	رشيد عالي الكيلاني	٣١ آذار ١٩٤٠ - ٣١ كانون الثاني ١٩٤١
٢٩	طه الهاشمي	١ شباط ١٩٤١ - ١ نيسان ١٩٤١
٣٠	رشيد عالي الكيلاني	٢ نيسان ١٩٤١ - ١ حزيران ١٩٤١
٣١	جميل المدفعي	٢ حزيران ١٩٤١ - ٢١ أيلول ١٩٤١
٣٢	نوري السعيد	٩ تشرين الأول ١٩٤١ - ٨ تشرين الأول ١٩٤٢
٣٣	نوري السعيد	٢٥ تشرين الأول ١٩٤٢ - ٢٠ كانون الأول ١٩٤٣
٣٤	نوري السعيد	٢٥ كانون الأول ١٩٤٣ - ١٩ نيسان ١٩٤٤
٣٥	نوري السعيد	لم يوافق الملك على الاستقالة حتى ٣ حزيران ١٩٤٤
٣٦	حمدي الباجه جي	٣ حزيران ١٩٤٤ - ٢٨ اب ١٩٤٤
٣٧	توفيق السويدي	٢٣ شباط ١٩٤٦ - ٢٩ مايس ١٩٤٦
٣٨	ارشاد العمري	١ حزيران ١٩٤٦ - ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٦
٣٩	نوري السعيد	٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ - ٢٩ آذار ١٩٤٧
٤٠	صالح جبر	٣١ آذار ١٩٤٧ - ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨
٤١	محمد الصدر	٣٠ كانون الثاني ١٩٤٨ - ٢٣ حزيران ١٩٤٨
٤٢	مزاحم الباجه جي	٢٦ حزيران ١٩٤٨ - ٦ كانون الثاني ١٩٤٩
٤٣	نوري السعيد	٦ كانون الثاني ١٩٤٩ - ١٠ كانون الأول ١٩٤٩
٤٤	علي جودت الأيوبي	١٠ كانون الأول ١٩٤٩ - ١ شباط ١٩٥٠
٤٥	توفيق السويدي	٥ شباط ١٩٥٠ - ١٢ أيلول ١٩٥٠
٤٦	نوري السعيد	١٦ أيلول ١٩٥٠ - ١٠ تموز ١٩٥٢
٤٧	مصطفى العمري	١٢ تموز ١٩٥٢ - ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢

التسلسل	اسم رئيس الوزارة	مدة الوزارة
٤٨	نور الدين محمود	٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ - ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣
٤٩	جميل المدفعي	٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ - ١٥ أيلول ١٩٥٣
٥٠	فاضل الجمالي	١٧ أيلول ١٩٥٣ - ٢٧ شباط ١٩٥٤
٥١	فاضل الجمالي	٨ آذار ١٩٥٤ - ٢٧ نيسان ١٩٥٤
٥٢	ارشيد العمري	٢٩ نيسان ١٩٥٤ - ٢٩ تموز ١٩٥٤
٥٣	نوري السعيد	٣ اب ١٩٥٤ - ١٧ كانون الأول ١٩٥٥
٥٤	نوري السعيد	١٧ كانون الأول ١٩٥٥ - ٨ حزيران ١٩٥٧
٥٥	علي جودت الأيوبي	٢٠ حزيران ١٩٥٧ - ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧
٥٦	عبد الوهاب مرجان	١٥ كانون الأول ١٩٥٧ - ٢ آذار ١٩٥٨
٥٧	نوري السعيد	٣ آذار ١٩٥٨ - ١٤ مايس ١٩٥٨
٥٨	احمد مختار بايان	١٩ مايس ١٩٥٨ - ١٤ تموز ١٩٥٨

ملحق رقم (٢) (١)

نبذة مختصرة عن حياة بعض السياسيين العراقيين خلال العهد

الملكي (١٩٢١ - ١٩٥٨)

١- الأمير عبد الاله (١٩٠٨ - ١٩٥٨) : ولد في الطائف في ٢٤ تشرين الثاني ١٩١٣ في كنف جده الملك حسين وجاء إلى بغداد مع والده علي بن الحسين. ثم مضى الدراسة في القدس عام ١٩٢٨، وبعد ذلك في كلية فكتوريا بالإسكندرية (١٩٢٩ - ١٩٣٢)، وعاد إلى بغداد ثم عين ملحقاً بالمفوضية العراقية في برلين لمدة قصيرة (١٩٣٦ - ١٩٣٧).

اختير على اثر مصرع الملك غازي الأول وصياً على عرش العراق، بعد أن نودي بفیصل الثاني الطفل ملكاً في ٤ نيسان ١٩٣٩ ونهض بأعباء الوصاية حتى ٢ أيار ١٩٥٣ بعد تسلّم الملك سلطاته الدستورية عند بلوغه سن الرشد، فاصبح عبد الاله ولياً للعهد. وبقي كذلك حتى مقتله يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.

٢- عبد الرحمن النقيب (١٨٤٥ - ١٩٢٧) : ولد عبد الرحمن في محلة باب الشيخ في بغداد في ٧ تموز ١٨٤٥. درس علوم اللغة والدين. اصبح عضواً في محكمة التمييز ومجلس إدارة ولاية بغداد، وتقلد منصب نقابة أشراف بغداد في حزيران عام ١٨٩٨. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى احتلت بريطانيا العراق، وفي حزيران ١٩٢٠ اندلعت ثورة العشرين التي كان من نتائجها تكليف السيد عبد الرحمن النقيب في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠ بتشكيل الحكومة الوطنية العراقية التي أخذت على عاتقها تنصيب فيصل الأول ملكاً على العراق في ٢٣ اب ١٩٢١.

كلف عبد الرحمن النقيب بتشكيل ثلاث وزارات، واستقال من الحكومة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢. وتوفي في ١٢ حزيران ١٩٢٧.

(١) أمير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، جزيين، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥.

٣- عبد المحسن السعدون (١٨٧٩-١٩٢٩): ولد عبد المحسن في الناصرية عام ١٨٧٩ ونشأ في كنف أبيه، حتى بلوغه الثالثة عشرة من عمره ارسل للدراسة في مدرسة العشائر في استانبول وتخرج منها عام ١٨٩٧، ثم دخل المدرسة الحربية، وتخرج منها برتبة ملازم ثاني عام ١٨٩٩. واصبح مرافقاً للسلطان عبد الحميد الثاني.

انتخب نائباً عن العمارة في مجلس المبعوثان العثماني عام ١٩٠٨، ثم نائباً على المنتفك (الناصرية) عام ١٩٢١. وبعد سقوط الدولة العثمانية وحل مجلس المبعوثان عام ١٩١٨ رجع إلى بغداد عام ١٩١٩. ثم عاد إلى استانبول لاصطحاب عائلته.

وفي نيسان ١٩٢٢ عين وزيراً للعدلية، ثم وزيراً للداخلية، ورئيساً للوزراء. فرئيساً لمجلس النواب عام ١٩٢٤. واشترك في وزارة ياسين الهاشمي وزيراً للداخلية في اب ١٩٢٤، ثم انتخب نائباً عن البصرة والفرات حزب التقدم وتولى رئاسته.

شكل اربع وزارات وللأعوام ١٩٢٢، ١٩٢٥، ١٩٢٨، ١٩٢٩، كما انتخب رئيساً لمجلس النواب عام ١٩٢٦ ثم عام ١٩٢٩ مرة ثانية.

وكان عبد المحسن السعدون رجل دولة، ينظر إلى الأمور بمنظار الواقع والمصلحة العامة. ولما ضاقت به السبل، واشتدت الضغائن، كتب وصية إلى ابنه (علي) وانتحر في بغداد في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩.

٤- جعفر العسكري (١٨٨٥-١٩٣٦): ولد جعفر بن مصطفى بن عبد الرحمن العسكري في بغداد في ١٥ أيلول ١٨٨٥، ونشأ في أحيائها الشعبية، ولما أتم دراسته الإعدادية سافر إلى استانبول عام ١٩٠١، ودرس في مدرستها العسكرية، وتخرج فيها ملازم عام ١٩٠٤، وخدم في الجيش العثماني السادس المرابط في العراق واختير عام ١٩١٠ لإيفاده في بعثة إلى ألمانيا لغرض التدريب استمرت حتى عام ١٩١٢، واشترك في حرب البلقان (١٩١٢-١٩١٣)، وعين عام ١٩١٣ معلماً

بالمدرسة العسكرية في حلب، ثم التحق في العام التالي بمدرسة أركان الحرب العثمانية.

شارك في الحرب العالمية الأولى مع القوات العثمانية، وقاد هجوماً على القوات البريطانية ولكنه وقع في الأسر في ٢٦ شباط ١٩١٦ ونقل معتقلاً إلى قلعة القاهرة.

انضم في شباط ١٩١٧ إلى الثورة العربية الكبرى عين قائداً للجيش النظامي الشمالي، وبعد تأسيس الحكومة العربية في دمشق عين جعفر العسكري حاكماً عسكرياً في عمان ثم في حلب. وغادر الشام مع الملك فيصل الأول بعد موقعة ميسلون عام ١٩٢٠ وسقوط الحكومة العربية.

رجع إلى بغداد ووصلها في ١٦ تشرين الأول ١٩٢٠، فعين وزيراً للدفاع في الحكومة التي ألفها السيد عبد الرحمن النقيب. واشترك في مؤتمر القاهرة (أذار ١٩٢٠). وأوفد في تشرين الثاني ١٩٢٢ بمهمة إلى لندن، ثم مثل العراق في مؤتمر لوزان.

أصبح رئيساً للوزراء (٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ - ١٣ اب ١٩٢٤) وانتخب نائباً عن لواء ديالى في المجلس التأسيسي، ثم نائباً عن بغداد، وفي عام ١٩٢٦ ألف وزارته الثانية. منح رتبة فريق في الجيش العراقي (تشرين الثاني ١٩٢٦)، عين ممثلاً سياسياً في لندن في ١٣ شباط ١٩٢٨.

درس في كلي الحقوق - الدراسة المسائية، وعين وزيراً مفوضاً في طهران عام ١٩٣٠ ثم اختير رئيساً لمجلس النواب لمدة قصيرة. ليعود وزيراً مفوضاً في لندن في ٧ كانون الثاني ١٩٣١. ثم شغل مناصب وزارة الخارجية والدفاع، وانتخب نائباً عن الحلة ثم رئيساً لمجلس النواب أول تشرين الثاني ١٩٣١.

عاد إلى لندن كوزير مفوض للمرة الرابعة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ - ١٥ كانون الأول ١٩٣٤. ثم عين عضواً في مجلس الأعيان، ووزيراً للدفاع في وزارة

ياسين الهاشمي وعندما وقع انقلاب الفريق بكر صدقي اغتيل جعفر العسكري في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦.

٥- ياسين الهاشمي (١٨٨٤ - ١٩٣٧): ولد في أواخر عام ١٨٨٤ في محلة البارودية من أحياء بغداد، وأتم دراسته الإعدادية في بغداد، ثم قصد استانبول عام ١٨٩٩ والتحق بمدارسها العسكرية فتخرج ملازماً ثانياً عام ١٩٠٢، وواصل الدراسة في كلية الأركان، وتخرج فيها عام ١٩٠٥.

عاد إلى بغداد فخدم في الجيش العثماني السادس في العراق، واشترك في حرب البلقان، ثم عين رئيساً لأركان حرب الفيلق الثاني عشر في الموصل عام ١٩١٣ وشارك في الحرب العالمية الأولى مع القوات العثمانية.

عين الهاشمي رئيساً لأركان حرب حاكم سوريا في حكومة فيصل الأول في الشام ثم رئيساً لديوان الشورى الحربي، ومنح رتبة أمير لواء. واعتقلته القوات البريطانية لتشجيعه الحركات الوطنية العربية حتى اطلق سراحه عام ١٩٢٠. وبعد سقوط الحكومة العربية في دمشق عاد الهاشمي إلى بغداد في ٥ أيار ١٩٢٢.

منح رتبة فريق في الجيش العراقي. شغل منصب وزارة المواصلات والأشغال ثم الأوقاف، وانتخب نائباً في المجلس التأسيسي. ثم الف وزارته الأولى في ٤ اب ١٩٢٤. وأسس حزب الشعب عام ١٩٢٥، ثم تقلد مناصب وزارة المالية، وزارة المعارف وكالة.

وانتخب نائباً عن بغداد عام ١٩٣٠، والف حزب الآخاء الوطني في العام نفسه، وتزعم المعارضة ضد نوري السعيد، والمعاهدة العراقية- البريطانية والف وزارته الثانية عام ١٩٣٥ حتى تشرين الأول ١٩٣٦ حين اضطر إلى الاستقالة على اثر انقلاب بكر صدقي. فغادر الهاشمي بغداد إلى الشام ثم أقام في بيروت وتوفي فيها في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ ودفن في دمشق.

٦- نوري السعيد (١٨٨٨ - ١٩٥٨): ولد نوري السعيد في بغداد في ٢ كانون الثاني ١٨٨٨، أنهى دراسته في الإعدادية العسكرية عام ١٩٠٣، ثم سافر لإكمال دراسته في استانبول وتخرج ملازماً ثانياً في عام ١٩٠٦. والتحق بالجيش العثماني السادس في العراق. ودرس في مدرسة أركان الحرب. وشارك في حرب البلقان وعمل مع عزيز علي المصري في جمعية العهد. تعرض للاعتقال من قبل القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى ثم اعفي عنه، وشارك في ثورة الحجاز لعام ١٩١٦. واصبح كبير المرافقين لفيصل الأول، وسافر معه إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح عام ١٩١٩.

عاد نوري السعيد إلى بغداد عام ١٩٢١ بعد سقوط حكومة دمشق، فعين رئيساً لأركان الجيش العراقي في شباط ١٩٢١ فمديراً للأمن العام، وتقلد مناصب عديدة خلال العهد الملكي، وشكل وزارته الأولى عام ١٩٣٠، ووزارته الرابعة عشرة في ٣ آذار ١٩٥٨. واستقال في ١٩ أيار ١٩٥٨ ولف في اليوم نفسه وزارة الاتحاد العربي الهاشمي (مملكة العراق الأردن) وبقي في سدة الحكم إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وقتل بعد يوم من الثورة.

كان نوري السعيد أوسع رجال السياسة العراقية نفوذاً، واحضاهم كلمة وأشدهم حيلة ودهاء، وأكثرهم اتصالاً بساسة الدول الغربية والعربية وقادتها.

٧- ناجي شوكت (١٨٩٣ - ١٩٨٠): ولد ناجي في مدينة الكوت في ٢٥ آذار ١٨٩٣ وكان والده قائمقام القضاء. أنهى ناجي شوكت دراسته الإعدادية في بغداد، ثم سافر إلى استانبول وانهى دراسة الحقوق عام ١٩١٣. عندما نشبت الحرب العالمية الأولى التحق بدورة الضباط الاحتياط. وشارك في القتال ضد القوات البريطانية واسر من قبلهم.

شارك في ثورة الحجاز عام ١٩١٦ بعد اطلاق سراحه من الاعتقال. قدم إلى بغداد في أوائل حزيران ١٩١٩، وشغل بعض الوظائف في المملكة العراقية، كما انتخب نائباً لبغداد والديوانية، كما شغل منصب وزارة الداخلية والعدلية، وعين وزيراً

مفوضاً في أنقرة اب ١٩٣٠. وشكل أول وزارة له في عام ١٩٣٢، شارك في ثورة مايس ١٩٤١، وحكم عليه غيابياً، ثم سجن بعد عودته إلى بغداد عام ١٩٤٥، وفرضت عليه الإقامة الجبرية في داره (١٩٤٧ - ١٩٤٨).

عاش بعد اطلاق سراحه منعزلاً في داره، وكان يزور اوربا في الصيف. وانصرف أواخر أيامه في كتابة مذكراته، وتوفي ناجي شوكت في بغداد في ١١ آذار ١٩٨٠.

٨- رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢ - ١٩٦٥): ولد رشيد عالي في بغداد ١٨٩٢ ودرس في مدارسها، ثم درس مدرسة الحقوق وتخرج فيها عام ١٩١٤، وعين رئيساً لكتاب دائرة الأوقاف ثم مديراً لأوقاف الموصل.

عاد إلى بغداد بعد الهدنة فزاوّل المحاماة، ثم عين عضواً في محكمة الاستئناف عام ١٩٢١. اختير وزيراً للعدلية عام ١٩٢٤، ثم للداخلية، برئاسة مجلس النواب وانتخب نائباً عن بغداد ثم الكوت، وكان من زعماء حركة المعارضة واحد مؤسسي حزب الأخاء الوطني.

عين رئيساً للديوان الملكي عام ١٩٣٢، ثم رئيساً للوزراء في العام التالي، بعدها عين عضواً لمجلس الأعيان. وحين وقع انقلاب بكر صدقي غادر العراق وتنقل بين سوريا ولبنان وتركيا. ثم عاد إلى بغداد بعد مقتل بكر صدقي عام ١٩٣٧.

واصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٤٠، وخلال الحرب العالمية الثانية الف حكومة الدفاع الوطني خلال ثورة مايس ١٩٤١، وقام بالحركة الوطنية المعروفة باسمه وبعد فشل الثورة ذهب إلى ايران ومنها إلى تركيا ثم إلى المانيا وقضى مدة الحرب فيها ثم التجأ إلى المملكة العربي السعودية في عام ١٩٤٥، وبعده انتقل إلى مصر. عاد رشيد عالي الكيلاني إلى بغداد بعد ثورة تموز ١٩٥٨، واتهم بالتآمر على الثورة، وسجن حتى اطلق سراحه عام ١٩٦١، وسافر إلى لبنان وتوفي في بيروت عم ١٩٦٥ ونقل جثمانه إلى بغداد.

٩- جميل المدفعي (١٨٩٠ - ١٩٥٨) : ولد جميل في الموصل عام ١٨٩٠، درس في بغداد ثم سافر إلى استانبول التحق بمدرسة الهندسة العسكرية، وتخرج فيها ضابطاً بالمدفعية عم ١٩١١، والتحق بالفيلق العثماني السادس في العراق، وشارك في حرب البلقان واسر فيها، ثم اطلق سراحه وارسل إلى بغداد.

التحق بجيش الحجاز في عام ١٩١٦، وعين أمراً لموقع دمشق بعد تشكيل الحكومة العربية في دمشق، وبعد سقوطها سافر إلى الأردن فاضبح متصرفاً للواء الكرك ثم مديراً للأمن العام.

وفي عام ١٩٢٣ رجع إلى بغداد، وشغل عدد من الوظائف، منها متصرفاً للمنتفك (الناصرية) والديوانية والعمارة وديالى ثم بغداد (١٩٢٣ - ١٩٢٨). ثم اصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٣٠ ثم وزيراً للمالية، وعين عضواً في مجلس الأعيان وفي عام ١٩٣٠ انتخب رئيساً لمجلس النواب.

اصبح المدفعي رئيساً للوزراء سبع مرات الأولى في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ والأخيرة في ٧ أيار ١٩٥٣. بعدها انتخب رئيساً لمجلس الأعيان عام ١٩٥٥. وتوفي في بغداد في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٨.

١٠ - علي جودة الأيوبي (١٨٨٦ - ١٩٦٩): ولد علي جودة في الموصل عام ١٨٨٦ ودرس بالمدرسة الرشدية، ثم درس في بغداد، وسافر إلى استانبول وتخرج من المدرسة العسكرية ضابطاً عام ١٩٠٦.

عين في دائرة الأركان في الجيش العثماني ببغداد عام ١٩٠٦، وأسس مع زميله جميل المدفعي فرعاً لجمعية العهد السرية، شارك في الحرب العالمية الأولى كما شارك في ثورة الحجاز عام ١٩١٦ ضد الدولة العثمانية، وعين علي جودة حاكماً عسكرياً لمدينة حلب ثم البقاع، ونقل بعد ذلك مديراً للأمن العام. وبعد سقوط الحكومة العربية بدمشق رجع الى بغداد، وعين متصرفاً للواء الحلة ثم كربلاء فالمنتفك (الناصرية).

عهد اليه بمنصب وزارة الداخلية، ثم انتخب نائباً عن الموصل عام ١٩٢٤. عاد بعدها متصرفاً للواء ديالى، فالبصرة مديراً عاماً للداخلية، وتقلد وزارة المالية. ثم عين رئيساً للديوان الملكي عام ١٩٣٣. ثم اصبح رئيساً للوزراء في اب ١٩٣٤، ثم تولى رئاسة مجلس النواب آذار ١٩٣٥، كما اصبح وزيراً مفوضاً للعراق في باريس في شباط ١٩٣٧.

وشغل عددا من المناصب الوزارية وعضوية مجلس النواب بين الأعوام (١٩٣٩ - ١٩٤٩) حتى كلف بتشكيل لوزارة الثانية في كانون الأول ١٩٤٩، ثم شكل وزارته الثالثة في ٢٠ حزيران ١٩٥٧. وتوفي في بيروت في ٤ آذار ١٩٦٩. وبذلك خدم علي جودة الأيوبي في الجيش والإدارة والسياسة والدبلوماسية.

١١- الفريق بكر صدقي (١٨٩٠ - ١٩٣٧): ولد بكر صدقي في بغداد عام ١٨٩٠ ودرس في الإعدادية العسكرية ثم سافر إلى استانبول للدراسة في المدرسة الحربية تخرج منها ملازم خيال عام ١٩٠٨ وخدم في أدرنه لمدة سنتين ونصف. واشترك في حرب البلقان، ثم انتمى إلى مدرسة الأركان باستانبول وتخرج منها عام ١٩١٥. اشترك في معظم الحركات التأديبية كضابط ركن أو امر رتل. حصل على رتبة لواء عام ١٩٣٣، أوفد إلى الهند واكمل دورة الضباط الاقدميين، ثم تدرب في كلية الأركان في إنكلترا عام ١٩٣٢.

اكتسب شهرة واسعة في حركات الاثوريين عام ١٩٣٣، اصبح برتبة فريق في نيسان ١٩٣٦. وتولى قمع حركات العشائر العراقية في الفرات الأوسط وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ قام بالانقلاب المعروف باسمه، واصبح رئيساً لأركان الجيش واستمر في منصبه حتى اغتياله في ١١ اب ١٩٣٧.

١٢- حكمت سليمان (١٨٨٩ - ١٩٦٤): ولد حكمت سليمان في بغداد عام ١٨٨٩ وتخرج في مدرستها الإعدادية عام ١٩٠٧ وسافر إلى استانبول لدراسة الحقوق، ثم دخل مدرسة المشاة وتخرج ضابطاً احتياطاً في عام ١٩١١، وانضم إلى الجيش

العثماني اصبح قائمقام بغداد في شباط ١١٤ ثم مديراً لمدرسة الحقوق. ثم مديراً لمعارف بغداد في تشرين الأول ١٩١٥، ودعي إلى الخدمة العسكرية، وأوفد إلى المانيا فمكث فيها إلى ما بعد الهدنة عام ١٩١٨.

عاد الى بغداد عام ١٩٢٠ فعين مديراً عاماً للبريد، وفي عام ١٩٢٥ انتخب نائباً عن ديالى، ثم عين وزيراً للمعارف، فرئيساً لمجلس النواب عام ١٩٢٦. ووزيراً للداخلية، والعدلية.

كان من مؤسسي حزب الأخاء الوطني مع ياسين الهاشمي، وفي عام ١٩٣٣ عين وزيراً للداخلية، ثم نائباً عن بغداد.

شكل حكمت سليمان الوزارة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ حتى ١٧ اب ١٩٣٧، وقد اتهم بالتآمر على الحكم الملكي في آذار ١٩٣٩ فحكم عليه بالإعدام ثم خفف إلى السجن خمس سنوات.

اشرف في سنواته الأخيرة على ترجمة بعض مؤلفات والده التاريخية إلى العربية وتوفي في بغداد في ٦ حزيران ١٩٦٤.

(المصادر والمرجع)

- إبراهيم كبه، هذا طريق ١٤ تموز، بيروت ١٩٦٩.
- احمد رفيق البرقاوي، العلاقات العراقية - البريطانية (١٩٢٢ - ١٩٣٢).
- احمد كاظم، ناظم الطبقي و دوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٥٩.
- أسامة عبد الرحمن الدوري، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني (١٩١٧ - ١٩٢٠).
- أ.م. منتشا شفيلى، العراق في سنوات الانتداب البريطاني.
- أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى.
- أمينة داخل، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق (١٩٠٨ - ١٩٧٨).
- أنعام مهدي، هنري دوبس واثره في السياسة العراقية (١٩٢٣ - ١٩٢٩).
- أياد طارق، بغداد في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٧ - ١٩٢١).
- بشرى عسكر، حسين جميل ودوره السياسي في العراق.
- تشارلز ترييب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر حتى عام ٢٠٠٣.
- توفيق السويدي، مذكراتي في نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية.
- جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية الداخلية في العراق (١٩٤١ - ١٩٥٣).
- جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية الداخلية في العراق (١٩٥٣ - ١٩٥٨).
- جمعة عليوي فرحان، علي جودة الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨.
- جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية السقوط.
- حامد قاسم، محمد مهدي كبه ودوره السياسي في العراق.

- حسين محمد القهواني، دور البصرة التجاري في الخليج العربي (١٨٦٩ - ١٩١٤).
- خليل إبراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل.
- خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨ - ١٩٢٠).
- ذاكر محي، محمد يونس السبعاري ودوره السياسي في العراق.
- رجاء الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي (١٩٢١ - ١٩٤١).
- رجاء الخطاب، عبد الرحمن النقيب حياته وآراؤه السياسية.
- رجاء الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي.
- رياض رشيد الحيدري، الاثوريون في العراق (١٩١٨ - ١٩٣٦).
- رياض رشيد الحيدري، الحركة الوطنية في العراق (١٩٤٨ - ١٩٥٨).
- زاير نافع فهد، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية (١٩٢٥ - ١٩٥٨).
- سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية.
- ساطع الحصري، مذكراتي في العراق (١٩٢١ - ١٩٤١).
- ستار جبار، سعد صالح ودوره السياسي في العراق.
- سعاد رؤوف، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية (١٩٣٢ - ١٩٤٥).
- سمير عبد الرسول، محمد صديق شنشل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٦.
- سؤدد كاظم، أرنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية.
- سعيد شخير، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية (١٩٢١ - ١٩٤٢).
- سليمان فيضي، مذكرات سليمان فيضي.
- صبيح علي غالب، ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار.
- صفاء عبد الوهاب مبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق.
- صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق.
- طارق الناصري، عبد الاله الوصي على عرش العراق (١٩٣٩ - ١٩٥٨).

- طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي (١٩١٩-١٩٤٣).
- عادل غنيم، الحركة الوطنية في العراق.
- عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية.
- عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، عشرة أجزاء.
- عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب.
- عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق.
- عبد الرحمن البزاز، العراق في الاحتلال حتى الاستقلال.
- عبد السلام محمد عارف، مذكرات الرئيس الراحل.
- عبد الله جدوع، مولد زعيم، بغداد، ١٩٥٩.
- عامر سلطان، العراق وعصبة الأمم (١٩٢٠-١٩٣٢).
- علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره في السياسة حتى عام ١٩٣٦.
- علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق.
- عبد الحميد نوري خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٢١-١٩٥٢).
- عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، بغداد، ١٩٣٥.
- عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في انهار العراق (١٦٠٠-١٩١٤).
- عباس فرحان، رستم حيدر ودوره السياسي في العراق.
- عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال (١٩٤٦-١٩٥٨).
- عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢.

- عبد المجيد كامل، دور الملك فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة.
- عبد الهادي كريم سلمان، الأمير عبد الاله (١٩٣٩ - ١٩٥٨)، أطروحة دكتوراه
- علي جودت الأيوبي، زكريات علي جودت (١٩٠٠ - ١٩٥٨).
- علي الشلاه، طالب النقيب ودوره السياسي في العراق.
- عدي محسن، كيهان كورنو اليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥.
- عماد احمد الجواهري، نادي المثني بين حارثة الشيباني.
- عمر عادل طه، تطور القوة الجوية العراقية الملكية (١٩٣١ - ١٩٥٨).
- عماد نعمه، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري (١٩٤٨ - ١٩٥٩).
- فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية - البريطانية (١٩٢٢ - ١٩٤٨).
- فاطمة صادق عباس، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٧٥.
- فاضل حسين، جمعية الجوال فصل من تاريخ القومية العربية.
- فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق.
- فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر.
- فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي.
- فاضل حسين، مشكلة الموصل.
- فؤاد حسن الوكيل، جماعة الأهالي في العراق.
- فواز مطر نصيف، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق (١٨٦٩ - ١٩١٤).
- فيليب أيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي.
- قيس جواد علي، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية (١٨٩٢ - ١٩٦٥).
- كاظم نعمه، الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال.
- كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر.
- كامل الجادرچي، من أوراق كامل الجادرچي.
- لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في السياسة العراقية.
- لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق الداخلية والخارجية.

- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق.
- مجيد خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق.
- محمد حمدي الجعفري، انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ وانقلاب الوصي في العراق.
- محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق (١٨٦٤-١٩٥٨).
- محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي.
- محمد عزيز، النظام السياسي في العراق.
- محمد عودة، ثورة العراق، القاهرة، ١٩٥٨.
- محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، جزآن.
- محمد مهدي كبه، مذكراتي في صميم الأحداث (١٩١٨-١٩٤٨).
- محمد يوسف إبراهيم، المس بيل واثرها في السياسة العراقية.
- محمد يوسف إبراهيم، ونستون تشرشل والقضايا العربية، أطروحة دكتوراه.
- محمد الدر، الحرب العراقية - البريطانية عام ١٩٤١.
- منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية (١٨٦٤-١٩٣٢).
- مها عبد اللطيف، انتفاضة عام ١٩٥٢ في العراق.
- مها عبد اللطيف، مذكرات كامل الجادرچي، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي.
- هاشم عبد الرزاق، ثورة الموصل عام ١٩٥٩ دراسة تاريخية.
- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، جزآن، ترجمة سليم التكريتي.
- وليد محمد سعيد الأعظمي، انتفاضة رشيد عاي الكيلاني والحرب العراقية - البريطانية ١٩٤١.
- وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية
- يوسف عكاب عليوي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٦٤.